

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

القطاع الزراعي الفلسطيني بين تأثير العولمة الاقتصادية وبيروتوكول باريس الاقتصادي

إعداد

عبد الملك عثمان محمود أبو خضر

إشراف

د. نايف أبو خلف

د. هيثم عويضة

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

2019م

القطاع الزراعي الفلسطيني بين تأثير العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي

إعداد

عبد الملك عثمان محمود أبو خضر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2 / 6 / 2019م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً

2. د. هيثم عويضة / مشرفاً ثانياً

3. أ. د. عبد الستار قاسم / ممتحناً داخلياً

4. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً خارجياً

الإهداء

أهدي هذه الأطروحة... علّها تضيء درياً أو تزيل لوعة أو تعيد عدلاً لشعبٍ أغمضت العيون عن حقه...

إلى منارة العلم والعلماء الإمام المصطفى إلى سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا محمد عليه الصلاة وأفضل التسليم...

إلى من ينصهرون جهداً وعرقاً... نضالاً ودفاعاً عن هذه الأرض المقدسة...

إلى سجل الرجال في تاريخ الأوطان،،، إلى الذين تفتت دماؤهم على أرض الإسراء والمعراج...

إلى من أرشدني طريق العلم والحق فسعي وكدّ لأنعم بالراحة والهناء،،، إلى من زودتني بالحنان والمحبة وحثتني على الصبر من أجل بلوغ الهدف،،، إلى من سرنا معهم سوباً نشق طريق النجاح والابداع... فهم جنتي على هذه الأرض (وأبي وأمي، إخوتي وأخواتي)

إلى من سررت برفقتهم، أهل الصدق والوفاء،،، أصدقائي وزملائي

أسأل الله عز وجل أن ينعم على الجميع بالخير والبركة، وأن يمن عليهم بالصحة والعافية، سائلاً المولى عز في علاه أن ينفعنا بما علمنا إنه نعم المولى ونعم النصير.

وأخيراً وليس آخراً نستذكر مقولة عماد الأصفهاني: {إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ مَا كَتَبَ أَحَدُهُمْ فِي يَوْمِهِ كِتَاباً إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ، لَوْغَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ وَلَوْ زِيدَ ذَاكَ لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تَرُكَ ذَاكَ لَكَانَ أَجْمَلَ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِیْلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ}.

الشُّكْرُ والتَّقْدِيرُ

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك ...

قال تعالى في محكم تنزيله {قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}

سورة البقرة الآية (32)

الحمد لله الذي منّ عليّ بفضلِهِ وكرمه وإحسانه حتى إتمام هذه الأطروحة... الحمد لله الذي علم بالقلم، الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد، المُشرف بالشفاعة، والمخصوص ببقاء رسالته إلى يوم الدين.

يطيب وأنا أسطر السطور الأخيرة في هذه الدراسة، أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون، وأخص بالشكر مشرفي الأول معالي وزير الحكم المحلي السابق الدكتور نايف أبو خلف مشرفاً واستاذاً ورئيساً، وأشكر مشرفي الثاني رئيس قسم الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية الدكتور هيثم عويضة، كما واتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة وأخص بالذكر الكاتب والمفكر الفلسطيني البروفسور عبد الستار قاسم، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة النجاح الوطنية الدكتور إبراهيم أبو جابر.

الشكر موصول لكل من تجشم عناء السفر وحضر جلسة المناقشة،،، فدمتم أهلاً ووطنتم سهلاً في أرض جامعة النجاح الوطنية.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

القطاع الزراعي الفلسطيني بين تأثير العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث
علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ك	الملخص	
1	الفصل الأول: الإطار العام ومنهجية الدراسة	1
1	الإطار العام	1.1
1	مقدمة الدراسة	1.1.1
2	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	1.1.2
3	فرضيات الدراسة	1.1.3
4	أهمية الدراسة	1.1.4
4	أهداف الدراسة	1.1.5
5	الإطار النظري	1.1.6
5	منهجية الدراسة	1.2
6	أساليب جمع البيانات	1.2.1
6	حدود الدراسة	1.2.2
7	المفاهيم والمصطلحات	1.2.3
9	الدراسات السابقة	1.2.4
17	أقسام الدراسة	1.2.5
19	الفصل الثاني: العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي: المفهوم والعلاقة وارتباطهما بالقطاع الزراعي الفلسطيني	2
19	تقديم	2.1
19	العولمة الاقتصادية	2.1.1
20	البعد التاريخي للعولمة	2.1.2
22	مفهوم العولمة	2.1.3
24	مفهوم العولمة الاقتصادية	2.1.4

25	أدوات العولمة الاقتصادية وتأثيرها على اقتصادات الدول	2.1.5
28	خصائص النظام الاقتصادي العالمي	2.1.6
29	بروتوكول باريس الاقتصادي	2.2
31	العلاقة بين اتفاق باريس الاقتصادي والعولمة الاقتصادية: نظرة في واقعنا الفلسطيني	2.2.1
32	القطاع الزراعي الفلسطيني	2.3
34	الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية (الصادرات-الواردات)	2.3.1
38	خاتمة الفصل	2.4
39	الفصل الثالث: القطاع الزراعي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية	3
39	تقديم	3.1
40	التطور التاريخي للنشاط الزراعي الفلسطيني	3.2
40	القطاع الزراعي الفلسطيني منذ الانتداب البريطاني حتى عام (1948)	3.2.1
41	القطاع الزراعي الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي (1967)، حتى قيام السلطة (1994).	3.2.2
43	القطاع الزراعي الفلسطيني بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام (1994)	3.2.3
47	تأثير الخيارات الاقتصادية على القطاع الزراعي في ظل العولمة الاقتصادية	3.3
49	السوق الحرة وتأثيرها على القطاع الزراعي الفلسطيني	3.4
49	مفهوم السوق الحرة ومزاياها	3.4.1
50	الميزة التنافسية للقطاع الزراعي الفلسطيني في ظل السوق الحرة	3.4.2
51	الصعوبات التي تعرقل دخول المنتج الزراعي الفلسطيني إلى السوق الحرة	3.4.3
53	المنتجات الزراعية الأجنبية والإسرائيلية في السوق الفلسطينية وفقاً لقاعدة السوق الحرة	3.4.4
53	دور العولمة الاقتصادية في تشجيع الزراعة الكمالية على حساب الزراعة الأساسية، وأثر ذلك على الأمن الغذائي الفلسطيني	3.5
54	الأمن الغذائي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية	3.5.1
55	الزراعة الأساسية بين تأثير العولمة الاقتصادية والزراعة الكمالية	3.5.2
56	تأثير العولمة الاقتصادية على الاستثمارات الزراعية المحلية	3.5.3

56	المقاربة التقنية والعولمة الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني	3.6
57	خاتمة الفصل	3.7
60	الفصل الرابع: تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني	4
60	مقدمة	4.1
61	أهم البنود التي تناولت العلاقات الزراعية في بروتوكول باريس الاقتصادي	4.2
63	أهم البنود التي تعيق الاعتماد على الذات، وتعمق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي	4.3
65	الانتهاكات والاجراءات الاسرائيلية التي تحول دون الإفادة من بروتوكول باريس الاقتصادي	4.4
66	الواقع النظري لبروتوكول باريس الاقتصادي، وأثره على القطاع الزراعي الفلسطيني	4.5
70	مؤشرات حول عدم تكافؤ العلاقة بين الاقتصاد الزراعي الفلسطيني والإسرائيلي	4.5.1
71	الاحتلال الإسرائيلي وأثره في تعطيل اتفاق باريس الاقتصادي	4.5.2
72	الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والأطراف الأخرى في إطار التبادل التجاري	4.6
72	حول الاتفاقيات التجارية التي عقدتها السلطة الفلسطينية	4.6.1
73	الأهداف الفلسطينية من توقيع الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي	4.6.2
74	الضوابط والعراقيل التي تحول دون الإفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية	4.6.3
75	خاتمة الفصل	4.7
77	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	5
83	قائمة المصادر والمراجع	
B	Abstract	

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي عام (1968-1987)	42
الجدول رقم (2)	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام، (1995-2012) القيم بالنسبة المئوية (%)	44
الجدول رقم (3)	القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية خلال العام (2011-2016): (بالمليون دولار)	46
الجدول رقم (4)	عدد العاملين في فلسطين ونسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك للأعوام (2008-2013)	68

فهرس الاشكال

الرقم	الجدول	الصفحة
شكل بياني رقم (1)	مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي عام (1994-2012)	33
شكل بياني رقم (2)	حجم الصادرات الزراعية كنسبة من إجمالي الصادرات الفلسطينية، لعدة سنوات مختارة	35
شكل بياني رقم (3)	حجم الواردات الزراعية كنسبة من إجمالي الواردات الفلسطينية، لعدة سنوات مختارة	37
الرسم البياني رقم (4)	حجم الدعم الموجه من قبل المانحين للقطاع الزراعي في فلسطين للأعوام (2010-2012)	55
الشكل البياني رقم (5)	عدد العاملين في القطاع الزراعي من عام (2011-2016)	69

القطاع الزراعي الفلسطيني بين تأثير العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي

إعداد

عبد الملك عثمان محمود أبو خضر

إشراف

د. نايف أبو خلف

د. هيثم عويضة

الملخص

هدفت الدراسة إلى معالجة إشكالية القطاع الزراعي الفلسطيني، من خلال مجموعة المتغيرات التي ترتبط بالعولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي؛ إذ ساهمت العولمة الاقتصادية في إزالة الحدود الجغرافية بين الدول، وفتح الأسواق العالمية أمام تنقل السلع والخدمات دون قيود، هذا يشمل تحرير المنتجات الزراعية في السوق العالمية. وفي ظل اقتصاد العولمة فإن القطاع الزراعي الفلسطيني بإمكاناته الضعيفة يزداد ضعفاً أمام عمليات العولمة الاقتصادية، حيث فرضت مجموعة من المعايير ساهمت في تراجع الإنتاج الزراعي خاصة بعد بروتوكول باريس الاقتصادي، فضلاً عن التبعية للخارج وبالتحديد للاحتلال الإسرائيلي، وفقدان الميزة التنافسية للمنتج الزراعي الفلسطيني مقارنة بالمنتج الإسرائيلي والمنتج الأجنبي، إضافةً إلى فتح السوق الفلسطينية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية تحت شعار العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، مع العلم أن السوق الفلسطينية مفتوحةً بدون ضوابط أمام المنتجات الزراعية الإسرائيلية بما فيها منتجات المستوطنات، بالمقابل لم يستطع المنتج الفلسطيني الوصول بحرية إلى الأسواق العالمية بفعل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود وفق اتفاق باريس الاقتصادي عام 1994، فالاحتلال يتحكم بعمليات الاستيراد والتصدير، ويحد من استفادة القطاع الزراعي الفلسطيني من مزايا العولمة الاقتصادية.

فالمقاربة التي اعتمدتها الدراسة تقوم على تحليل جملة العوامل التي ساهمت في تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي الفلسطيني، والذي تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سنه تلو الأخرى ولم يسجل لأي سنه بعد عام (1994) أنه تقدم، وعليه، فإن القطاع الزراعي

الفلسطيني قد ازداد ضعفاً أمام تأثيرات كلٍ من العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي؛ فالاقتصاد الزراعي الفلسطيني بات رهيناً لمبادئ السوق الحرة والتي استباححت السوق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الأجنبية والإسرائيلية. وتأتي أهمية الدراسة في تحديد مدى استقلالية الاقتصاد الزراعي الفلسطيني أو تبعيته في ظل العولمة الاقتصادية وفي ظل التغيرات التي فرضها بروتوكول باريس الاقتصادي.

وعليه، فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة وفحص عدد من الفرضيات التي تدور حول التراجع الذي حل بالاقتصاد الزراعي الفلسطيني؛ فإن إشكالية علاقة القطاع الزراعي مع العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس وما ترتب عليها من تداخلات، هي من العوامل الرئيسية في تراجع هذا القطاع والتي تحول دون تقدمه وتطوره.

وبالتالي فقد جاء سؤال الدراسة الرئيس محدداً وواضحاً مفاده: "كيف أثرت العولمة الاقتصادية في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني؟" إضافةً إلى عدد من التساؤلات الفرعية الخاصة بموضوع البحث. منطلقاً من فرضية أساسية مفادها: إن كلٍ من العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي وتهميش السلطة الفلسطينية إضافةً إلى إجراءات الاحتلال الاسرائيلي، ساهمت في تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي الفلسطيني وبالتالي تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ما استدعى توظيف المنهج "الوصفي التحليلي"، بشكلٍ أساسي في هذه الدراسة بهدف وصف واستعراض المفاهيم المختلفة وتحليل جملة العوامل التي ساهمت في تراجع الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

وأخيراً، أكدت نتائج هذه الدراسة، على أن العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي إضافةً إلى إجراءات الاحتلال التعسفية، وتهميش السلطة الفلسطينية، أدى إلى تراجع حجم القطاع الزراعي، فقد تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع استيعاب القطاع الزراعي للأيدي العاملة، وكذلك تراجعت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات الفلسطينية، ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للواردات الزراعية فقد تراجعت مقابل صعود قطاعات استهلاكية أخرى. ونتيجة العولمة الاقتصادية التي تفرض حرية التجارة وفتح الأسواق، فقد أصبحت

السوق الفلسطينية مفتوحة أمام المنتجات الزراعية الإسرائيلية والأجنبية المستوردة من الخارج، إذ يتم تسويقها في السوق الفلسطينية بسهولة ودون ضوابط أو أي حماية للمنتجات الزراعية المحلية. إضافةً لما سبق ذكره، فبعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي أخذت المنتجات الزراعية الإسرائيلية تغزو الأسواق الفلسطينية دون أي قيود. في المقابل، فإن المنتجات الزراعية الفلسطينية التي تصدر إلى إسرائيل تخضع لتعقيدات وإجراءات أمنية معقدة ولا يسمح لها بالدخول إلا من خلال تصاريح خاصة. وتوصي هذه الدراسة إلى تمكين المنتج الزراعي الفلسطيني وحمايته في الأسواق المحلية والعالمية، إضافةً إلى تعديل وإلغاء بعض بنود بروتوكول باريس الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار العام ومنهجية الدراسة

1.1 الإطار العام:

1.1.1 مقدمة الدراسة:

ارتبطت مفاهيم العولمة الاقتصادية في العصر الحديث، بما جاءت به الثورة العلمية والتقنية التي أدت إلى خلق نمط جديد من الإنتاج الزراعي، حيث أصبح هناك علاقة بين النشاط الزراعي والعولمة الاقتصادية، التي تفرض مبدأ التجارة الخارجية والميزة التنافسية للمنتجات الزراعية من جهة، وتطوير تقنيات وأساليب الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، مما أدخل القطاع الزراعي مرحلة جديدة محكومة بمجموعة من اعتبارات تسويقية وتقنية فرضتها العولمة الاقتصادية، قد تنعكس على طبيعة الاقتصاد الزراعي في معظم دول العالم؛ فالأنظمة الاقتصادية الضعيفة تزداد ضعفاً بفعل عولمة الأسواق وبالتالي عجزها عن المنافسة في السوق العالمية¹.

إن دخول وسائل وتقنيات العولمة الاقتصادية بقوة في القطاع الزراعي الفلسطيني، خلقت مرحلة جديدة في الإنتاج الزراعي، فقد اتسمت هذه المرحلة بتغيرات وتطورات وتحولات مهمة في النشاط الزراعي السائد قبل دخول العولمة وبعد دخولها؛ الأمر الذي شكل فارقاً كبيراً في أساليب العمل الزراعي، حيث شهد القطاع الزراعي في فلسطين تغيرات ملحوظة بفعل بروتوكول باريس الاقتصادي والعولمة الاقتصادية، لطالما انعكست على استيراد المنتجات والتقنيات والأساليب الحديثة المستخدمة في العمل الزراعي مقابل تراجع في حجم الإنتاج الزراعي في ظل هذا الاتفاق الاقتصادي وفي ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يضع العراقيل أمام تسويق المنتجات الزراعية وتصديرها، فضلاً عن إغراق السوق الفلسطينية بمنتجات زراعية أجنبية تحت شعار العولمة الاقتصادية.

¹United Nations Development Programme. **Globalization, Agriculture and the Least Developed Countries**. United Nations Ministerial Conference of the Least Developed Countries Making Globalization Work for the LDCs .Istanbul. 9-11 July 2007 .pa (9). <http://www.unohrrls.org/UserFiles/File/LDC%20Documents/Turkey/20June07-Agriculture-Final.pdf> .

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الزراعة في عام (2004) أن مساهمة القطاع الزراعي في سبعينيات القرن الماضي كانت حوالي 37% من الناتج المحلي الإجمالي¹، وانخفضت بشكل مستمر حتى وصلت إلى ما نسبته 2.9%، في عام (2016)² وهذا التراجع أو الهبوط يشكل فجوة تحتاج إلى دراسة ومعالجة.

يهدف البحث إلى دراسة أثر العولمة الاقتصادية على القطاع الزراعي الفلسطيني في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي الذي ينظم العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية من جهة والاحتلال الاسرائيلي من جهة أخرى. وذلك من خلال التعرف على الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق العالمية مقابل الميزة التنافسية للمنتجات الأجنبية في الأسواق الفلسطينية، وبيان أثر السياسات الإسرائيلية على السلع الزراعية الفلسطينية واغراق السوق الفلسطينية بالسلع الزراعية الإسرائيلية.

1.1.2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن تأثيرات العولمة الاقتصادية على القطاع الزراعي الفلسطيني في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي أفقد هذا القطاع أهميته الاقتصادية، وقدرته على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية؛ بفعل فقدان الميزة التنافسية للمنتج الزراعي الفلسطيني مقارنةً بالمنتج الزراعي الإسرائيلي والاجنبي. وعليه، فقد تراجعت مساهمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي.

ولهذا يأتي السؤال الرئيسي للدراسة:

كيف أثرت العولمة الاقتصادية في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني؟

¹ وزارة الزراعة (2004)، إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين. وقائع المنتدى العربي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة بيروت. ص4.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2016. رام الله - فلسطين. ص24.

وينبثق عن هذا السؤال المركزي عدد من الأسئلة التي تثيرها مشكلة الدراسة:

1. ما هي العولمة الاقتصادية، وما تأثيراتها على الاقتصاد الفلسطيني؟
2. كيف ساهمت العولمة الاقتصادية في تغيير أساليب الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني؟
3. كيف أثرت العولمة الاقتصادية على قدرة المنتج الزراعي الفلسطيني على المنافسة في الأسواق العالمية؟
4. لماذا يسمح للمنتجات الزراعية الأجنبية والإسرائيلية بالدخول إلى السوق الفلسطيني، ويمنع تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق الإسرائيلية والعالمية بحرية؟
5. ما أهم بنود بروتوكول باريس الاقتصادي التي تحد من تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني؟
6. ماهي التغيرات التي طرأت على تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية بعد بروتوكول باريس الاقتصادي؟

1.1.3 فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للتحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. إن العلاقة بين العولمة الاقتصادية والإنتاج الزراعي الفلسطيني لم تكن بمستوى التطلع نحو رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، حيث ساهمت العولمة الاقتصادية في فقدان الميزة التنافسية للمنتج الزراعي الفلسطيني.
2. لم يكن اتفاق باريس الاقتصادي موفقاً في إقامة أرضية صلبة للتطوير الزراعي الفلسطيني، إذ أدى في النهاية إلى تقليص الإنتاج الزراعي الفلسطيني، ورفع مستوى تبعية الاقتصاد الزراعي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
3. إن تقصير السلطة الفلسطينية تجاه تطوير القطاع الزراعي، وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية وسيطرته على المعابر والحدود، تحد من عملية التبادل التجاري للسلع

الزراعية مع العالم الخارجي؛ فقد حالت دون تطويره، والإفادة من العولمة الاقتصادية والتقنيات الزراعية الحديثة بكفاءة عالية.

1.1.4 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه كون القطاع الزراعي يعتمد بشكل أساسي على الأرض والمياه وهذا جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بالإضافة إلى كون هذا المجال يتطور باستمرار ليواكب ما أفرزته العولمة الاقتصادية من تفاعلات جديدة تؤثر في عملية الإنتاج الزراعي والتي تشكل غطاء الاكتفاء الذاتي، من شأنه أن يحدد مدى استقلالية أو تبعية الاقتصاد الزراعي الفلسطيني بوصفه نموذجاً تحت الاحتلال الإسرائيلي، والأهمية الأخرى التي تأخذها العولمة الاقتصادية من حيث المكانة التي باتت تحتلها في المجال البحثي والأكاديمي على مستوى العالم لما أحدثه من تغيرات في نمط التسويق والإنتاج والميزة التنافسية في المنتج الزراعي؛ وتأتي أيضاً أهمية هذه الدراسة في ضرورة تحليل واقع القطاع الزراعي الفلسطيني في ظل المتغيرات التي رافقت العولمة الاقتصادية والياتها المتمثلة في عمليات الإصلاح الاقتصادي، وتحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية والغذائية، والميزة التنافسية للمنتج الزراعي في ظل المنافسة الاقتصادية العالمية.

1.1.5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العديد من الجوانب والتي توضح نمط العلاقة بين العولمة الاقتصادية والقطاع الزراعي الفلسطيني، كون استجابة هذا القطاع لما أفرزته العولمة الاقتصادية من أساليب في التجارة الدولية أحدثت تغييراً في هيكله القطاع الزراعي.

ومن أهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها:

1. التعرف على ماهية العولمة الاقتصادية، وتشخيص واقع ومعطيات القطاع الزراعي الفلسطيني من هذه العولمة.

2. التعرف على آثار العولمة الاقتصادية المؤثرة في النشاط الزراعي الفلسطيني، والتسويق والميزة التنافسية للمنتج الفلسطيني.

3. تحليل آليات عمل النشاط الزراعي الفلسطيني وتحديد الثغرات وأوجه القصور التي تسببت بها العولمة الاقتصادية.

4. تفسير مجموعة العوامل التي تشكل عوائق أمام تقدم القطاع الزراعي الفلسطيني ونموه، بعد دخول العولمة الاقتصادية.

• تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني.

• غزو المنتجات الأجنبية والإسرائيلية للسوق الفلسطينية.

5. التعرف على الدور الإسرائيلي في إدخال وتطوير تقنيات وأدوات زراعية حديثة، بالإضافة إلى دوره في وضع العراقيل أمام تطور القطاع الزراعي الفلسطيني.

6. تفسير أسباب تفوق المنتجات الزراعية الإسرائيلية على المنتج الزراعي الفلسطيني.

1.1.6 الإطار النظري:

يعتبر القطاع الزراعي الفلسطيني من أهم القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، حيث تهدف الدراسة إلى بحث تأثير العولمة الاقتصادية في القطاع الزراعي الفلسطيني، في ظل الاتفاقيات الاقتصادية المرحلية مع الجانب الإسرائيلي (بروتوكول باريس الاقتصادي).

1.2 منهجية الدراسة:

في محاولة للوصول إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة؛ سينتج الباحث في هذه الدراسة منهجين بحثيين أساسيين، وذلك بما يتلاءم مع مشكلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو الذي يمكن الباحث من وصف واستعراض المفاهيم والقضايا الأساسية في الدراسة والتي تتعلق بالعولمة الاقتصادية ومفاهيمها ووصف حال القطاع الزراعي الفلسطيني، وكذلك استعراض فصول الدراسة المختلفة.

ويسعى الباحث لتقديم تحليلٍ للعوامل التي ساهمت في تراجع حجم الإنتاج الزراعي الفلسطيني في ظل التجارة الخارجية وتراجع القدرة التنافسية وعدم حماية المنتج الفلسطيني، إلى جانب التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي.

- **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج مكمل للمنهج السابق ومن خلاله يقوم الباحث بجمع الوثائق والمعلومات بشكل مستفيض ومختص عن العولمة الاقتصادية وعن القطاع الزراعي، من خلال العودة إلى مجموعة من المصادر والمراجع ذات الارتباط بموضوع الدراسة، ليستقي منها المعلومات الدقيقة والتي تمكنه من الوصول إلى نتائج الدراسة المراد تحقيقها، حيث لا نكتفي بجمع معلومات وصفية بل يتعدى ذلك ليصل إلى دراسة أبعاد الظاهرة بكل جوانبها.

1.2.1 أساليب جمع البيانات

- **بيانات أولية:** تتمثل في الإحصائيات المنشورة لدى دائرة الإحصاء المركزي، والبيانات المنشورة لدى وزارة الزراعة، بالإضافة إلى النصوص التي جاءت في بروتوكول باريس الاقتصادي والتي تخص القطاع الزراعي، وغيرها من المصادر التي لها ارتباط بموضوع الدراسة.

- **بيانات ثانوية:** تتمثل بالكتب والمجلات والدوريات العلمية، ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تبحث في علاقة العولمة الاقتصادية في القطاع الزراعي، وأية مصادر أخرى لها علاقة بموضوع الدراسة.

- **المقابلات الشخصية:** وذلك مع أهل الشأن والاختصاص في الاقتصاد الزراعي.

1.2.2 حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** يمكن تلخيص الحدود المكانية لهذه الدراسة في أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

- **الحدود الزمانية:** منذ قيام السلطة عام 1994، وحتى عام 2016، مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات المتوفرة.

1.2.3 المفاهيم والمصطلحات:

- **الزراعة:** لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الزراعة، ولكن من المؤكد أن الزراعة هي أحد فروع النشاط الاقتصادي، فالزراعة هي كل ما يوجد على سطح الأرض من نباتات وحيوانات له علاقة بالإنتاج الزراعي، فالأرض الزراعية هي الأرض التي تستخدم للزراعة النباتية والحيوانية¹.

- **القطاع الزراعي الفلسطيني:** القطاع الذي يشكل مصدر الغذاء الأساسي للشعب الفلسطيني، ويستوعب جزءاً كبيراً من الأيدي العاملة الفلسطينية، فضلاً عن كونه يسهم في الاقتصاد الفلسطيني، فالزراعة الفلسطينية لها خصوصية بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يهدف إلى الاستيلاء على المقدرات والموارد الفلسطينية، إذ أن الزراعة تعتمد على الأرض والمياه وهذا جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إذ يتعرض هذا القطاع الحيوي للعديد من الانتهاكات الإسرائيلية التي تؤدي إلى تراجع في حجم الإنتاج الزراعي و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وقدرته على استيعاب العمالة الفلسطينية².

- **العولمة الاقتصادية:** العولمة بمفهومها الواسع تحمل أوجه متعددة منها السياسية والثقافية والاقتصادية، فالعولمة الاقتصادية تدعو إلى تحرير الاقتصاد وتشجيع عمليات التبادل الحر للسلع والخدمات، وانتشار التكنولوجيا على نطاق واسع باعتبار أن العولمة الاقتصادية عبارة عن نظام تجاري عالمي مفتوح يقتضي بإزالة الحدود الجغرافية بين الدول، يهدف بشكل أساسي إلى تشجيع التجارة الخارجية وزيادة تدفق الصادرات والواردات، وإلى تشجيع قيم المنافسة والإنتاجية³.

¹ المادة (1). الفصل الأول. تعاريف واحكام عامة. قانون الزراعة رقم (2) لسنة (2003).

<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14461>

² وكالة الانباء والمعلومات الفلسطيني - وفا - . القطاع الزراعي في فلسطين حتى عام 2011. أخذت من موقع http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2510 بتاريخ 2018\12\12.

³ غربي، عبد الحليم. العولمة الاقتصادية رؤية استشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرين. سوريا: مجموعة دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة. 2013، ص26.

- **اتفاقية باريس الاقتصادية 1994:** هو الاسم المتداول لبروتوكول باريس الاقتصادي الملحق باتفاق أوسلو. فهو عبارة عن اتفاق تعاقدى يحكم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وكذلك السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي، إذ عُدَّ هذا الاتفاق على شكل غلاف جمركي موحد بين الطرفين من أجل تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية المختلفة بما فيها الزراعة والصناعة وغيرها من النشاطات المختلفة، وينظر الجانب الفلسطيني للهدف من هذا الاتفاق إلى إخراج الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وإقامة اقتصاد فلسطيني مستقل وفقاً للمقومات والموارد الفلسطينية¹.
- **التجارة الدولية:** هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل².
- **المنتجات الزراعية:** "المنتجات من أصل نباتي أو حيواني المجهزة تجهيزاً لا يغير طبيعتها النباتية أو الحيوانية"³.
- **الميزة التنافسية:** حسب رأي الباحث هي قدرة المنتج الزراعي على المنافسة في الأسواق العالمية، وقدرته على منافسة المنتج الإسرائيلي.
- **التسويق الزراعي:** "مجموعة من العلوم والقوانين والنظريات المتصلة بنقل ملكية السلعة الزراعية والخدمات المرتبطة بها من المنتج إلى المستهلك"⁴.
- **الزراعة العضوية:** "هي نظام إنتاج بيئي يستند إلى التنوع الحيوي وحلقات التدوير البيولوجية ونشاط التربية الفعال، والتي تعتمد على الحد الأدنى من مدخلات الإنتاج المدخلة ونظم الإنتاج التي تحافظ على صحة التربة والكائنات الحية النافعة"⁵.

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. اتفاق باريس الاقتصادي 1994\4\29. اخذت من الرابط <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4890>. بتاريخ 2017\12\25.

² الاشهب، نوال. (2015)، التجارة الدولية **International Trade**. دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن. ص120.

³ وزارة الزراعة: قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003م، باب تمهيدي تعاريف واحكام عامة، الفصل الأول تعاريف، مادة (1) التعاريف.

⁴ عبد العزيز، علي. حمصي، محمود. (2013-2014)، الاقتصاد الزراعي. منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا: دار الملايين للطباعة والشر والترجمة والتوزيع، ص226.

⁵ حرب، جميل، واخرون: إمكانيات التحول للزراعة العضوية ضمن الواقع الفلسطيني البنية التحتية والهيكلية المؤسسية والبعد القانوني، القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2016، صxiii

1.2.4 الدراسات السابقة:

تتداخل هذه الدراسة من حيث موضوعها "القطاع الزراعي الفلسطيني" مع مجموعة من الدراسات السابقة، فالحقل البحثي الذي يتعلق بالعملة الاقتصادية والقطاع الزراعي الفلسطيني يعاني من نقص في الدراسات والأدبيات نظراً لحدثة الموضوع، وعليه لا يمكن دراسة تأثير العملة الاقتصادية على القطاع الزراعي الفلسطيني بمعزل عن بروتوكول باريس الاقتصادي الذي ينظم العلاقات التجارية بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي؛ إذ يمكن حصر مجموعة من الدراسات التي لها ارتباط بموضوع الدراسة على النحو التالي:

الدراسات السابقة العربية

- دراسة العبادي (2006)، العملة الاقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي في دول عربية مختارة (مصر والأردن وسوريا)¹. تناولت الدراسة أدوات العملة المتمثلة بالمنظمات الدولية وكيفية تأثيرها على اقتصاديات الدول، ودورها في تحرير السلع الزراعية، دراسة حاله (مصر وسوريا والأردن) باعتبارهم ثلاث دول تبنت سياسة الإصلاح الاقتصادي المعتمد على الذات، حيث تناول أثر العملة الاقتصادية على الزراعة والاقتصاد بشكل عام، وأشارت الدراسة إلى سلبية وإيجابية العملة الاقتصادية بالنسبة للدول العربية، وتطرق في النهاية إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف آثار العملة الاقتصادية على اقتصاد الدول العربية.

- دراسة عمر عبد الرزاق (1994)، أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي². تناولت هذه الدراسة بروتوكول باريس الاقتصادي باعتباره اتفاقاً تعاقدياً بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي حيث اعتمدت هذه الدراسة على الشرح والنقد والتحليل لأبعاد هذا الاتفاق الذي وصل إلى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي حيث

¹ عبادي، اثير عباس: (2006)، العملة الاقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي في دول عربية مختارة (مصر والأردن وسوريا). (رسالة ماجستير غير منشورة). من الرابط <http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/9/uploads/quality/phd8.docx>. اخذت بتاريخ 2019\4\2.

² عبد الرزاق، عمر، وآخرون. (1994)، ابعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي، عمان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

شكل فيما بعد علاقة تبعية عميقة، حيث تبين هذه الدراسة وتصف حال الاقتصاد الفلسطيني في ظل وجود الاحتلال فضلاً عن بيان هامش العلاقات الاقتصادية العربية الفلسطينية.

- دراسة عيسى مكة (2003) أثر سياسات التحرر الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال فترة 1992-2002م¹، تناولت حجم القطاع الزراعي في السودان، وأشارت إلى أسباب تذبذب وتراجع الإنتاج الزراعي وعلاقة ذلك بسياسة التحرر الاقتصادي، حيث أشارت الدراسة أن التحرر الاقتصادي أدى إلى تعميق وتفاقم مشكلة الفقر نتيجة لتكريس النظام الرأسمالي والذي أضعف خط الإنتاج الزراعي بفعل غياب الميزة التنافسية للمنتج الزراعي السوداني، وخلصت الدراسة إلى أن سياسة التحرر الاقتصادي تخدم أصحاب القوى العظمى الذين يمتلكون خطوط الإنتاج ورأس المال، فالعولمة الاقتصادية ساهمت في هشاشة النظام الاقتصادي السوداني الذي لم يستطع الصمود أمام المنافسة الاقتصادية القائمة على تحرير التبادل التجاري بين الدول.

- دراسة عبد العزيز واخرون (2011)، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية². تناولت هذه الدراسة مفهوم العولمة الاقتصادية وأدواتها بالإضافة إلى الدور التنموي للعولمة وما تقدمه من مزايا للاقتصاد العربي، إلى جانب الآثار السلبية والمخاطر التي قد تفرضها العولمة على الاقتصاد العربي والتي من شأنها أن تعمق التبعية للدول الرأسمالية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة التوصيات منها ضرورة دراسة اليات الاندماج مع العولمة الاقتصادية لتحقيق منفعة أفضل، باعتبار أن العولمة ظاهرة لا يمكن صدّها أو ردها.

¹ عيسى مكي، شواهد. أثر سياسات التحرر الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال فترة 1992-2002م. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخرطوم. السودان. (2003).

² عبد العزيز، احمد؛ زكريا، جاسم. الطحان، فراس. العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (86). مقبول للنشر بتاريخ 2010\9\7. 2011م، ص 61-81.

- دراسة نعمة (2005)، الزراعة والفقر والتنمية الريفية في ظل العولمة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي¹. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين العولمة والاقتصاد، إذ تناولت العلاقة بين العولمة والاقتصاد بشكل عام، والعولمة والزراعة بشكل خاص حيث أشارت إلى الفوائد التي يمكن أن يجنيها المستثمر الزراعي من العولمة، وهدفت إلى دراسة التحديات التي تواجهها الزراعة والتنمية الريفية، في ظل العولمة الاقتصادية والدور التنافسي في السوق الزراعية العالمية الذي لا تتناسب مع نمط التقليدي في الإنتاج الزراعي، وخلصت الدراسة إلى أهمية الزراعة الحديثة العضوية بوصفه مُدخلًا لإحداث تنمية ريفية مستدامة.

- دراسة معهد الأبحاث التطبيقية القدس -أريج، (2015)، الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات الملخص التنفيذي². تناولت الدراسة أهمية إقامة وتقييم القنوات التسويقية للمنتجات الزراعية الفلسطينية على المستويين المحلي والدولي، وأشارت هذه الدراسة إلى التوجه نحو الزراعة المستدامة وتقييم العلاقة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك، إضافةً إلى تحسين سبل التسويق الزراعي وتناولت ضرورة بناء الشراكات المختلفة بهدف تحقيق الأمن الغذائي من خلال أهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، وناقشت هذه الدراسة مكونات العملية التسويقية للمنتج الزراعي ووضعت مجموعة من التوصيات تهدف إلى تطوير العمليات التسويقية والإنتاجية الزراعية.

¹ نوال نعمة. الزراعة والفقر والتنمية الريفية في ظل العولمة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، الوقائع 20، منتدى السياسة الزراعية، دمشق. 2005.

² دراسة معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج). الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات الملخص التنفيذي. القدس. 2015. اخذت من الرابط

https://www.arij.org/files/arijadmin/IDRC/2015_05_014_Overview-booklet-IDRC-

[FPCA project- March 2015 -final - Arabic.pdf](#) بتاريخ 2019\4\2.

الدراسات السابقة الأجنبية:

فقد تناولت تأثيرات العولمة الاقتصادية على الإنتاج الزراعي من جانبين: الجانب الإيجابي فقد أشار إلى دور العولمة الاقتصادية في تطوير الزراعة التقليدية والارتقاء بها للحاق في أنظمة الاقتصاد الزراعي العالمي، لما تقدمه العولمة الاقتصادية من فرص ومزايا للزراعات التقليدية من شأنها أن تنقلها للأسواق العالمية، أما الجانب السلبي فقد أشار إلى التحديات التي تسببها العولمة الاقتصادية والتي من شأنها أن تبقى الاقتصاد الزراعي في حالت التبعية، بالإضافة إلى جعل الاقتصادات الضعيفة سوقاً استهلاكياً لمنتجات الأنظمة الاقتصادية الكبرى. وفيما يتعلق بالاتفاق الاقتصادي "بروتوكول باريس" فقد أشارت إلى حجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني باعتبار أن هذا الاتفاق لم يحقق أي عملية تنمية للاقتصاد الفلسطيني.

1 دراسة United Nations Development Programme. عام (2007)،

بعنوان **Globalization, Agriculture and the Least Developed**

1.Countries

تناولت هذه الدراسة تأثير العولمة على البلدان الأقل نمواً وما إذا كانت العولمة تسهم في تعميق تبعيتها للدول الأكثر تقدماً، وأشارت إلى عولمة الأسواق وتراجع قدرة الدول النامية على الصمود أمام الأنظمة الاقتصادية الكبرى في الأسواق العالمية، حيث أن اقتصادها الضعيف جعل منها سوقاً استهلاكية للدول الأكثر تقدماً بفعل إزالة الحواجز التجارية والمنافسة الشديدة في الأسواق العالمية والامتنال لقواعد العولمة الاقتصادية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الدول النامية أكثر تأثراً بالعولمة الاقتصادية إذ تبقى الأنظمة الاقتصادية الضعيفة رهينة للأنظمة الاقتصادية الكبرى وتجعلها سوقاً استهلاكية لمنتجاتها.

¹ United Nations Development Programme. (2007). **Globalization, Agriculture and the Least Developed Countries**. United Nations Ministerial Conference of the Least Developed Countries Making Globalization Work for the LDCs Istanbul .9-11 July 2007. <http://www.unohrrls.org/UserFiles/File/LDC%20Documents/Turkey/20June07-Agriculture-Final.pdf>.

2 دراسة Ugwu, D.S. (Ph.D.) and Akwuwa, C.U. عام (2009).

بعنوان EFFECTS OF GLOBALIZATION ON THE AGRICULTURAL

SECTOR OF THE NIGERIAN ECONOMY.¹

تناولت هذه الدراسة تأثير العولمة على القطاع الزراعي في نيجيريا حيث تناولت هذه الدراس أهم الفرص والتحديات التي تخلقها العولمة للقطاع الزراعي في نيجيريا من خلال زيادة المخصصات المالية للقطاع الزراعي بهدف تشجيع الاستثمار في هذا المجال، وأشارت إلى التحول من النمط الزراعي الصغير "التقليدي" إلى النمط الزراعي الحديث والتي ترافقت مع العولمة الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أهمية تطور القطاع الزراعي حتى يواكب ما أفرزته العولمة الاقتصادية من فرص ومزايا من شأنها أن ترتقي بالقطاع الزراعي، ومن جهة أخرى خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تطوير القطاع الزراعي، والاهتمام به بالشكل الذي يحمي هذا القطاع من المخاطر التي تفرضها العولمة الاقتصادية.

3 دراسة Clinton L. Beckford and Kevon Rhiney عام (2016). بعنوان

Globalization, Agriculture and Food in the Caribbean.²

تناولت هذه الدراسة أهم التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية على القطاع الزراعي، حيث تحرير التجارة الخارجية أدى إلى إدخال سلع زراعية أجنبية يمكن إنتاجها محلياً مما لحق بالضرر على المنتجات المحلية والذي بدوره ساهم في تعطيل الإنتاج الزراعي المحلي، ومن جهة أخرى تبين الدراسة أن تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية يلغي الزراعات الأساسية والتقليدية بفعل استيراد منتجات أجنبية.

¹ Ugwu, D.S. (Ph.D.) and Akwuwa, C.U. (2009). EFFECTS OF GLOBALIZATION ON THE AGRICULTURAL SECTOR OF THE NIGERIAN ECONOMY. (Unpublished Master Thesis). Enugu State University of Science & Technology (ESUT). NIGERIAN.

² Clinton L. Beckford and Kevon Rhiney. (2016). Globalization, Agriculture and Food in the Caribbean. Macmillan Publishers Ltd. London.

4 دراسة Monika Szudy. عام (2015). بعنوان **AGRICULTURE IN THE SOUTHEAST ASIAN COUNTRIES UNDER GLOBALIZATION.**¹

تناولت هذه الدراسة الفوائد والفرص التي تقدمها العولمة لبلدان جنوب وشرق آسيا حيث تشير إلى أن العولمة تعمل على توسيع الأسواق العالمية والمحلية وإزالة الحدود بين الدول وتقدم ثورة من المعلومات والأساليب التي يمكن توظيفها في تطوير القطاع الزراعي مما يسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقدمت هذه الدراسة مقترحاً لربط المزارع الصغيرة مع الأسواق العالمية الكبرى، وعليه، فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن العولمة تشكل فرصاً للقطاع الزراعي فهي تفتح الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، فضلاً عن كونها تتيح عمليات تبادل الخبرات والمعلومات المختلفة والتي تتعلق بالاقتصاد الزراعي.

5 دراسة Injass, Raghad. Sarmidi, Tamat. Injas, Malek عام (2017). بعنوان **"THE PARIS PROTOCOL AND THE PALESTINIAN ECONOMY: NEW EVIDENCE"**².

قدمت هذه الدراسة أبرز بنود الاتفاق الاقتصادي وأوضحت جوانب القصور فيه، وبينت آثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أشارت إلى أن الجانب الإسرائيلي هو المستفيد الأول من هذا الاتفاق. وأشار أيضاً إلى أن هذا الاتفاق في مضمونه لا يسمح بوجود اقتصاد فلسطيني مستقل، فالجانب الفلسطيني لم يكن موفقاً في إتمام الضمانات الكاملة التي تجبر الجانب الإسرائيلي على الالتزام بالاتفاق. إذ توصي هذه الدراسة بضرورة إعادة النظر ببنود الاتفاق بالشكل الذي يضمن مصلحة الجانب الفلسطيني وتحريره من الشروط القاسية التي فرضت عليه جراء هذه الاتفاق، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التحيز لأحد الطرفين.

¹ Monika Szudy. (2015). **AGRICULTURE IN THE SOUTHEAST ASIAN COUNTRIES UNDER GLOBALIZATION**. University of Economics Katowicach. Poland. http://cejsh.icm.edu.pl/cejsh/element/bwmeta1.element.desklight-750792b5-79b6-450b-a958-56a75f082129/c/10_16.pdf.

² Injass, Raghad. Sarmidi, Tamat. Injas, Malek: **"THE PARIS PROTOCOL AND THE PALESTINIAN ECONOMY: NEW EVIDENCE"**. Journal of Contemporary Business, Economics and Law. **South East Asia**. Vol. 12, Issue 3 (April), ISSN 2289-156\ (2017). pp (18-24).

التعقيب على الدراسات السابقة

ما جاءت به الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جملة من الارتباطات التي تصف وتعالج بعض إشكاليات القطاع الزراعي الفلسطيني لإعادة بناء وتطوير القطاع الزراعي بشكل يحقق فاعلية أكثر في تنمية وتطوير النشاط الزراعي بمجمله، إضافةً إلى تقديم بعض الأرقام والإحصائيات التي تبين حجم الاقتصاد الزراعي، والاهتمام بالمحاصيل الأكثر أهمية من الناحية التصديرية بهدف تحسين الإنتاج والتصدير الزراعي، وفي نفس السياق تناولت هذه الدراسات نمط الزراعة الكمالية (الزراعة المعدة للتصدير)، بوصفه نمطاً حديثاً في الإنتاج الزراعي، واقتراح أساليب جديدة مغايرة لنمط الإنتاج التقليدي، فضلاً عن طرح اليات مختلفة تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية تعتمد على الذات بهدف تحقيق استقلال سياسي واقتصادي، وفك الارتباط مع المحتل الإسرائيلي، إضافةً إلى معالجة السياسة الإسرائيلية في السيطرة على الأرض والمياه التي تعتبر ضمن أسباب تراجع الإنتاج الزراعي. ومجموعة أخرى من الدراسات التي تناقش حالات مشابهة مثل (السودان ومصر وسوريا والأردن).

ما تضيفه هذه الدراسة

إنّ هذه الدراسة تسند وتكمل الدراسات السابقة، فضلاً عن أنها تعالج المشاكل الذاتية والفجوات الذي يعاني منها القطاع الزراعي بعد دخول العولمة الاقتصادية إلى جانب تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي في الزراعة الفلسطينية، توضيح تأثيرات العولمة الاقتصادية وتفاعلاتها في القطاع الزراعي الفلسطيني، ومتابعة التطور المرتقب للقطاع الزراعي نتيجة استخدام تقنيات حديثة، وفتح الأسواق العالمية أمام الخدمات والسلع والمنتجات الزراعية المتاحة في ظل العولمة الاقتصادية، وارتباط ذلك بتراجع حجم الإنتاج الزراعي الفلسطيني، بالإضافة إلى بيان ماهية التقنيات والمدخلات المستوردة والمستخدمه في الزراعة الفلسطينية بوصفها حاله تحت الإسرائيلي؛ وهنا يعتبر البعد الإسرائيلي موجود في حيز الدراسة كما أنه موجود في الدراسات السابقة ولكن: يجب الاخذ بعين الاعتبار أن هناك اختلاف في طرق وشكل معالجة الدور

الإسرائيلي تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني، وتضيف هذه الدراسة واقع ودور المنافسة الاقتصادية في التجارة الدولية واثرها على تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى دراسة تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني.

التشابه والاختلاف:

تبين أن هناك خصوصية لكل حالة دراسية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين العولمة الاقتصادية والقطاع الزراعي.

الاختلاف مع قسم من الدراسات السابقة يعود إلى فريق يؤيد العولمة الاقتصادية ويعتبرها فرصة، حيث تشير إلى أهمية العولمة الاقتصادية في الاقتصاد الزراعي من خلال التسويق والاقتصاد الحر وصولاً إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن إشارة بعض الدراسات إلى ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات الزراعة بالشكل الذي يتناسب مع أبعاد العولمة الاقتصادية، وهذا الطرح من الدراسات السابقة يتعارض ولا يتفق مع موضوع الدراسة؛ باعتبار أن العولمة الاقتصادية تعمق الفجوة بين الأنظمة الاقتصادية، إذ تجعل من الاقتصاد القوي يهيمن على الاقتصادات الضعيفة ويتحكم في مواردها ويجعلها سوقاً استهلاكياً لمنتجاتها.

وهناك قسم آخر من الدراسات السابقة يرفض العولمة الاقتصادية، باعتبار أن تحرير التجارة وتبادل السلع والخدمات قد يلحق الضرر بالمنتج الوطني باعتبار أن هذا المنتج لا يملك ميزة تنافسية قادرة على المنافسة أمام المنتجات الزراعية الأجنبية في ساحة التجارة الدولية، وعليه، فإن العولمة الاقتصادية تسهم في تكريس الثروة الزراعية بيد فئة قليلة من المزارعين "الأثرياء فقط" هذا يعني أن العولمة الاقتصادية تجعل الثري يزداد ثراءً والفقير يزداد فقراً.

1.2.5 أقسام الدراسة:

سنتناول موضوع الدراسة في خمسة فصول مترابطة بشكل بنائي وعلمي؛ والذي يحقق هدف الدراسة من خلال الوصول إلى مجموعة من المقاربات العلمية، من أجل تتبع أثر كل من العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني.

- الفصل الأول: (الإطار العام ومنهجية الدراسة)

يناقش هذا الفصل الخطة البحثية التي تبني عليها الدراسة؛ والتي تتضمن مقدمة تعريفية عن القضية البحثية، ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها، بالإضافة إلى الفرضية، والهدف، والاهمية، والمنهجية، إلى جانب تحديد أهم المفاهيم والمصطلحات وصولاً للدراسات والادبيات السابقة، التي لها ارتباط بموضوع الدراسة، خاصة الدراسات التي تناولت القطاع الزراعي الفلسطيني بروتوكول باريس الاقتصادي، وقضايا العولمة الاقتصادية.

- الفصل الثاني: (العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي: المفهوم والعلاقة وارتباطهم بالقطاع الزراعي الفلسطيني)

يتناول هذا الفصل مفهوم العولمة بشكل عام والعولمة الاقتصادية بشكل خاص، ثم خصائصها وأدواتها، كما ويستعرض حال القطاع الزراعي الفلسطيني وحجمه وإمكانياته المتاحة وحجم التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، إضافة إلى بروتوكول باريس الاقتصادي من حيث مفهوم بنوده التي تناولت المجال الزراعي، إذ يخلص هذا الفصل بتفسير العلاقة والترابط بين المتغيرات الثلاث (القطاع الزراعي الفلسطيني والعولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي).

- الفصل الثالث: (القطاع الزراعي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية)

يتناول هذا الفصل بالفحص والتحليل تأثير العولمة الاقتصادية على القطاع الزراعي الفلسطيني بهدف الوصول إلى مدى قدرة هذا القطاع على استيعاب الفرص التي تقدمه العولمة الاقتصادية، من خلال عدة مباحث أهمها توجه السلطة نحو تبني سياسة السوق الحرة وموضوع

الميزة التنافسية والمنافسة الاقتصادية للمنتج الزراعي، إلى جانب الضوابط التي تعرقل دخول المنتجات الزراعية الفلسطينية من الدخول للسوق الحرة مقابل حرية دخول المنتجات الزراعية الأجنبية للسوق الفلسطيني، والانتقال إلى المقاربة التقنية للقطاع الزراعي في ظل العولمة الاقتصادية، إضافةً إلى الزراعة الكمالية (الزراعة المعدة للتصدير)، وإشكالية الأمن الغذائي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية.

- الفصل الرابع: (تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني)

ويتناول هذا الفصل تعريفاً عاماً بالاتفاق الاقتصادي وأهم البنود التي تناولت عمليات تنظيم العلاقات الزراعية بين الطرفين، إلى جانب أهم بنود البروتوكول والتي تحرم الفلسطينيين من الاعتماد على الذات، كما تناول السياسات والانتهاكات الإسرائيلية للسيادة الفلسطينية وللاتفاق والتي تحول دون الإفادة من الاتفاق الاقتصادي والاتفاقيات الأخرى الموقعة مع العالم الخارجي.

- الفصل الخامس: (النتائج والتوصيات)

يتناول هذا الفصل النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته والتي تمكنه من طرح مجموعة من التوصيات.

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية وبرتوكول باريس الاقتصادي: المفهوم والعلاقة وارتباطهما بالقطاع الزراعي الفلسطيني

2.1 تقديم

2.1.1 العولمة الاقتصادية

ترتبط العولمة بشكل عام والعولمة الاقتصادية بشكل خاص، بمنظومة العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أن العولمة أصبحت أكثر تأثيراً بالنظام الدولي، ولكن يجب الإشارة إلى أن العولمة موجودة قبل الحرب الباردة، فبأنتهاء الحرب الباردة أصبحت تأثيرات العولمة الاقتصادية والعسكرية والسياسية تتجه نحو فئة قليلة من اللاعبين الدوليين، وما ترتب على ذلك من إنتاج وتبادل للسلع والخدمات التي خلقت نمطاً جديداً من العلاقات بين الدول. حيث أصبحت قوى العولمة تفرض تقسيماً جديداً للعمل، فكل دولة لها وظيفة محددة، وهناك اقتصادات قائمة على التكنولوجيا الحديثة وهذه الاقتصادات مهيمنة وتلعب دوراً أساسياً ومحورياً على مستوى العالم وهناك أيضاً اقتصادات ضعيفة أصبحت تشكل سوقاً استهلاكية للأنظمة الاقتصادية الكبرى¹.

وعليه، تظهر أهمية العولمة كظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد، لها تأثيرات مالية واقتصادية وثقافية وسياسية، وأصبحت تشكل ظاهرة عامة قد يرفضها البعض وقد يقبلها البعض الآخر، فالعولمة أصبحت تشكل فرصة ثمينة لمن يملك رأس المال والمعرفة، وقد تشكل تهديداً لمن لا يمتلك القدرة على استثمار الفرص التي توفرها العولمة، ومن جهة أخرى هناك اختلاف في تفسير العولمة وفقاً للحجم الاقتصادي الذي تركز عليه كل دولة، باعتبار أن الحجم الاقتصادي لكل دولة يعبر عن إمكانية هذه الدولة في الاستفادة من مزايا العولمة².

¹ التكريتي، هيفاء: اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. 2009. ص 45-49.

² العيار، موزة احمد: "الاقتصاد والعولمة"، في: موقع أسواق العربية على شبكة الانترنت، 23 ديسمبر 2013م. <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/09/23>. اخذت بتاريخ 2018\4\23.

وبناءً على ذلك، فإن معظم دول العالم ترتبط بالنظام العالمي الجديد بشكل مختلف عن غيرها من الدول الأخرى. هذا ليس خياراً في عصر العولمة، بل إنَّ العولمة بوصفها ظاهرة كونية تفرض نفسها على الأنظمة والشعوب بشكل متفاوت.

2.1.2 البعد التاريخي للعولمة

العولمة ظاهرة تحتاج إلى تفسير، وحتى نستطيع تفسير أية ظاهرة يجب أن نعالج ونحدد الأبعاد والمتغيرات التي أدت إلى نشوء تلك الظاهرة؛ وإذا قسمنا التاريخ إلى مراحل فالعولمة يمكن اعتبارها المرحلة الرابعة، من منطلق أن المرحلة الأولى تشكلت بالعصور المظلمة والعصور الوسطى، ويليهما عصر النهضة الأوروبية والتنوير، ثم الثورة الصناعية بوصفها مرحلة ثالثة، بعدها عصر العولمة أو ما يعرف بالنظام العالمي الجديد، وإذا تتبعنا هذه المراحل من بداية أصول النهضة الأوروبية وعصر التنوير إلى القرن التاسع عشر، والذي أحدث تحولات بنيوية وجذرية، شكلت انقلاباً في جميع مناحي الحياة، والتي شكلت فيما بعد أساساً لقيام فكرة الحداثة كبداية لتجسيد تفاعلات العولمة والتي أحدثت تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية قديمة وأنتجت تيارات فكرية وعلمية وتكنولوجية جديدة¹. وأنجبت فلسفة عقلانية نقدية تزامنت مع الاختراعات التقنية والاكتشافات العلمية، والتي عززت من دور المنهج التجريبي في المعرفة العلمية والتطور في مختلف العلوم والتكنولوجيا والفلسفة وما ترتب عليها من تغييرات في نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا أدى إلى بروز وتعزيز المنهج التجريبي.

في ضوء ذلك، يلاحظ أن التوجه للعولمة لم يكن بشكلٍ واعٍ؛ كثير من النظريات العلمية والاكتشافات والاختراعات التقنية في العصور الوسطى طرحت إلا أن الكنيسة حاربتها، ولكن في عصر التنوير أصبح هناك حاضنة اجتماعية لكل المساهمات العلمية والاختراعات التقنية، التي

¹ صالح، هاشم: كيف خرجت أوروبا من العصور الوسطى. الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية. العدد 12423. 2012.

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=19&issueno=12423&article=706922.WzJwWNV>

vZdg بتاريخ 2018\6\11.

غيرت من طبيعة العلاقات الاجتماعية بشكل عام والتي أحدثت نقلة نوعية في التفكير الإنساني، والتي انعكست بدورها على سلوكه الاجتماعي والسياسي¹.

واضح أن المنهج التجريبي كان يشكل قاعدة أساسية ترتكز عليها الحياة الإنسانية في فهم العلاقات الجدلية من جميع الجوانب وهذا يوضح أهمية المنهج التجريبي بوصفه نقطة تحول أساسية في تاريخ البشرية؛ فجوانب النهضة كلها مرتبط ببعضها ببعض.

فمثلاً، الجانب الفكري النظري هو مسألة انتقال من منطق التفكير الغيبي إلى منطق التفكير التجريبي والعلمي، وبالتالي ظهور نظريات مثل نيوتن وأينشتاين وأدم سميث، ساهمت في تغيير نمط الحياة وساهمت في التقدم العلمي والتكنولوجي وساهمت في تغيير أنماط التفكير على المدى البعيد؛ تسلسل منذ بداية القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي تشكل بداية غرس لمفاهيم العولمة بشكل غير مقصود، إلا أنها نمت في مطلع القرن التاسع عشر، بالتزامن مع الرأسمالية والثورة الصناعية التي تطورت ونمت مع العولمة وصولاً إلى الحرب الباردة التي شكلت صراعاً بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، حين تفككت المنظومة العالمية الثنائية وتحولت إلى نظام عالمي جديد².

وكما أشرنا، أن التوجه للعولمة لم يكن بشكلٍ واعيٍّ ومقصود؛ فمن وجهة نظر الإسلام فإن الرسول _عليه السلام_ مبعوث لكل الناس والدعوة الإسلامية تتطلع إلى عولمة العالم، بهدف وصول الدين والثقافة الإسلامية إلى كل أنحاء العالم³، وهذا التوجه إلى العولمة لم يكن مقصوداً؛ هذا يدل على أن العولمة تاريخياً موجودة، ولكن تم تكريس مبادئها حديثاً في عصر المنظمات الدولية وغيرها.

¹ بروتون، جيري: عصر النهضة مقدمة قصيرة جداً. ترجمة: إبراهيم البيلي محروس. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. 2014. ص 107-ص 109.

² التكريتي، هيفاء: اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي. مرجع سابق. ص 65-ص 67.

³ يونس، محمد: العولمة وعالمية الإسلام. البيان. اخذت من الرابط <https://www.albayan.ae/five-senses/2002-11-07-1.1351832> بتاريخ 2019\2\2.

2.1.3 مفهوم العولمة

إن العولمة مصطلح "مطاط" يحمل مضامين ومعاني كثيرة. فهناك من ينظر للعولمة من جانب سياسي أو اقتصادي أو ثقافي وغيرها من الجوانب وبالتالي لا يوجد تعريف محدد متفق عليه من قبل الباحثين والمفكرين في هذا المجال، فنجد عدة تعريفات تحمل معاني مختلفة لنفس المصطلح، وهنا يجب أن نطوّر تعريفاً شاملاً ومحدداً.

2.1.3.1 العولمة لغةً:

هذه كلمة مأخوذة من الفعل الرباعي مصدره (عَوَّلَمَ)¹، ولها اشتقاقات أخرى مثل العالم أو العالمية، أي إكساب الشيء طابعاً عالمياً، بالإضافة إلى ذلك هناك عدة صيغ لنفس المصطلح مثل الكونية والكوكبية، وهذه الكلمات لم تكن موجودة في اللغة العربية القديمة، ولكن الحاجة المعاصرة فرضت استخدام هذا المصطلح، فقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة إيجازه واستعماله. ويستخدم مصطلح "Globalization" في اللغة الإنجليزية للتعبير أو للإشارة إلى مصطلح العولمة في اللغة العربية، فهو يعتبر من المصطلحات الحديثة في اللغة بدليل أنه لم يستخدم في أي من المعاجم العربية والانجليزية قبل عام 1991²؛ حتى بالعودة إلى بعض معاجم اللغة العربية مثل لسان العرب والمعجم الوسيط فلم يستخدم مصطلح العولمة، باعتبار أن هذه القواميس أغلقت قبل عصر العولمة وبالتالي لم تتناول أي من اشتقاقات العولمة باعتباره المصطلح الأكثر شيوعاً في الأدبيات المعاصرة.

2.1.3.2 المعنى الاصطلاحي للعولمة

يعتبر مفهوم العولمة من المفاهيم المركزية في علم الاقتصاد وعلم السياسة والاجتماع، حيث إن هذا المصطلح في ظل النظام العالمي الجديد أصبح مرتبطاً بمجموعة من المفاهيم والمتغيرات التي باتت تشكل أمراً واقعاً في العلاقات بين الدول؛ فتشعب هذا المصطلح أكسبه سيلاً واسعاً من التعريفات المتصلة في كثير من الحقول المعرفية، وهنا يستعرض مجموعة من التفسيرات لمفهوم العولمة.

¹ عمر، أحمد، وفريق عمل. معجم اللغة العربية المعاصر. المجلد الأول. القاهرة: عالم الكتب. 2008. ص1578-ص1579.

² التكريتي، هيفاء. البات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي. مرجع سابق. ص26-28.

فقد عرفها البنك الدولي بأنها تزايد اندماج الاقتصاد والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، وهي عملية معقدة تؤثر في جوانب متعددة من حياة الإنسان¹؛ ويشير جلال أمين إلى العناصر الأساسية في مفهوم العولمة: "ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم"²، هذا يشير إلى كون العولمة تشكل علاقة تبادلية و"اعتمادية" في مختلف المجالات.

وقدم سمير أمين وبرهان غليون تعريفاً آخر للعولمة في كتاب ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، فجاء في مقدمة التعريف "دمج العالم نحو منظومة واحدة" ووضح ذلك من خلال "توحيد فعلي للعالم عبر إلحاق البلاد الزراعية الضعيفة من حيث النمو الرأسمالي والتكنولوجي، بالبلدان والإمبراطوريات الرأسمالية التجارية"³؛ اقتصر أمين وغليون في تعريف العولمة باعتبار أن النظام العالمي أصبح أكثر تكاملاً واندماجاً بفعل وجود العلاقات التبادلية والاعتمادية بين الدول.

إضافة لما سبق، هناك من يعرف العولمة؛ إنها تحوّل العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالمية، وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة العالمية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأه وأكثر شمولية، ليس في سوق السلع فقط، بل في سوق العمل أيضاً⁴ وهذا يتفق مع تعريف توماس فريدمان الذي تحدث عن درجة التكامل العالية في الأسواق، والتكنولوجيا الحديثة لدرجة تمكن الأفراد والدول والشركات من التجول حول العالم بشكل سريع وأقل تكلفة من أي وقت

¹ البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية. العولمة، والنمو، والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل. ترجمة: هشام عبد الله. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2003. ص5.

² أمين، جلال. العولمة. القاهرة: دار الشروق للنشر. 2009. ص17.

³ غليون، برهان وسمير أمين. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دمشق: دار الفكر للنشر. 1992. ص12.

⁴ بيتر مارتن، هانس، وهارلد شومان. فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. تحقيق: رمزي زكي. ترجمة: عدنان عباس، عالم المعرفة 238، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998. ص26.

مضى، ومن جهة أخرى تحمل دعوة إلى فتح الأسواق أمام التجارة الحرة والمنافسة لتصبح أكثر كفاءة وازدهاراً¹.

يستخلص الباحث مفهوماً آخر للعولمة يمكن أن يوضح بعض جوانب الغموض في هذا المصطلح فالعولمة هي "مجموعة من المتغيرات" * القائمة على الاعتماد المتبادل وفق علاقات تبعية، إذ تحول العالم إلى منظومة واحدة من العلاقات المختلفة.

2.1.4 مفهوم العولمة الاقتصادية

هناك تقارب بين مفهوم العولمة الاقتصادية والعولمة بشكل عام، باعتبار أن العولمة لها أوجه سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، وهنا نوجه التركيز على العولمة الاقتصادية إذ عرفها صندوق النقد الدولي (IMF)، أنها زيادة الاعتماد التجاري المتبادل بين دول العالم بهدف زيادة حجم ونوع السلع والخدمات وانتشار التكنولوجيا على إطار أوسع²، وهناك تعريف آخر قدمه البنك الدولي (The World Bank)، "حيث يشير إلى تزايد حرية الأفراد والشركات في القيام بمعاملات اقتصادية مع نظرائهم في بلدان أخرى"³، وهذا يتفق مع العولمة الاقتصادية على أنها نظام تجاري عالمي مفتوح، يقضي بإزالة الحواجز أمام حركة التجارة العالمية⁴.

إضافةً إلى ذلك، فإن العولمة الاقتصادية تشير إلى تلك العمليات والمبادلات الاقتصادية التي تجري على نطاق عالمي بعيداً عن سيطرة الدولة القومية، بل إن الاقتصاد الوطني يتحدد بهذه العمليات، وهذا الوضع مغاير تماماً لما كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد

¹ فريدمان، توماس. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة. تحقيق: فايز الحكيم. ط2، ترجمة: ليلي زيدان. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع. 2001. ص30-31.

* توضيح: "مجموعة من المتغيرات" وهي تنقسم إلى قسمين؛ متغيرات مستقلة تشمل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، التبادلات التجارية للسلع والخدمات، انتقال التكنولوجيا، بما فيها اتباع سياسة السوق المفتوح والمنافسة الحرة؛ أما المتغيرات التابعة تتمثل في التأثيرات غير المباشرة والتي تؤثر في التغير الثقافي والاجتماعي في الدولة ونشر الثقافة الاستهلاكية، فضلاً عن تأكل جزء من سيادة الدولة نتيجة اندماجها مع تفاعلات العولمة.

² صندوق النقد الدولي. العولمة وعدم المساواة. افاق الاقتصاد العالمي اكتوبر (2007). مكتب الكونجرس. ترجمة: شعبة اللغة العربية في صندوق النقد الدولي. واشنطن: 2007. ص137-138.

³ البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية. العولمة، والنمو، والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل. مرجع سابق. ص81.

⁴ السيد علي، عبد المنعم. العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2003. ص10.

العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها¹. فإن التطور السريع الذي تفرضه العولمة الاقتصادية يتيح المجال للمؤسسات الدولية لإدارة الاقتصاد العالمي باعتبار أن الأنظمة الصغيرة لا تملك القدرة لاستثمار تقنيات العولمة الجديدة، هذا بدوره يعمل على زيادة التبعية الاعتمادية بين الدول².

وعليه، يرى الباحث أن العولمة الاقتصادية هي عبارة عن تزايد عملية التكامل بين الاقتصادات المختلفة حول العالم، من خلال إزالة الحواجز التجارية بين الدول، وتحرير انتقال العمال ورؤوس الأموال، وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات؛ فالعولمة الاقتصادية غالباً تُفرز رابحين وخاسرين.

2.1.5 أدوات العولمة الاقتصادية وتأثيرها على اقتصادات الدول:

هذا المدخل سيتناول بالشرح والتفسير أدوات العولمة الاقتصادية على المستوى الدولي والتي ينبثق عنها مجموعة من الاتفاقيات التي تنظم العولمة الاقتصادية، حيث تعيد هيكلة الأنظمة الاقتصادية داخل الدولة بالشكل الذي يتيح لمتطلبات العولمة بالتغلغل في النظام الاقتصادي للدولة، من خلال المنظمات الدولية التي تجسد فكرة العولمة الاقتصادية بأشكالها المختلفة.

وبذلك، فالنظام الدولي يتكون من دول مركز وهي الدول الصناعية (الدول الرأسمالية) وهي تشكل مركز النظام العالمي، والذي يحتوي على تقسيم وظيفي تفرضه دول المركز على دول الأطراف وشبه الأطراف التي تحيط بها، حيث إن دول الوطن العربي كلها دول أطراف. هذا يعني أن النظام الاقتصادي السياسي يقوم على الارتباط الكامل بدول المركز، إلى جانب العديد من المؤسسات الدولية التي تقوم على مجموعة من المهام والإجراءات؛ تترجم على شكل أهداف للعولمة الاقتصادية، ومن أهم هذه المؤسسات: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة

¹ خالد، جميل. أساسيات الاقتصاد الدولي. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع. 2014. ص114.

² حامد، نور الدين. عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية (وأثارها على مديونية الدول النامية). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. 2016. ص22.

التجارة العالمية، فهي تهدف إلى إنشاء نظام دولي يتضمن قواعد والتزامات محددة في النظام التجاري الدولي. وصولاً للأهداف المعلنة والتي تتمثل في تنمية طويلة الأمد¹.

2.1.5.1 صندوق النقد الدولي (IMF)

نشأ صندوق النقد الدولي نتيجة لمجموعة من الاضطرابات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عقد مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods بهدف تعزيز التعاون النقدي الدولي، واستقرار النظام المالي، يسعى صندوق النقد الدولي إلى تقديم مجموعة من سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي يتبناها في الدول النامية، والتي تتشكل في الخصخصة وإعادة تشكيل الهيكل العام، وما يترتب عليه من إتاحة المجال للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن إصلاح القطاع المالي وتحرير الأسعار، فهي تقدم تمويلاً مالياً على شكل قروض تحمل فوائد مركبة عالية قد تعجز الدولة عن سدادها وبالتالي تؤدي إلى فقدان مجموعة من المواطنين لوظائفهم وتغطياتهم الصحية، من جهة أخرى يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مع انخفاض معدلات الأجور مما يترك بعضهم ليعيشوا تحت خط الفقر².

2.1.5.2 البنك الدولي (The World Bank)

تعتبر السياسات التي ينتهجها البنك الدولي من أهم الأسس التي تركز التبعية باعتبار أنه يتابع المعاملات المالية العالمية ويقدم قروضاً مشروطة تعزز من التبعية على الرغم من أنها تقدم المساعدات للدول التي تعاني أزمات معينة. فالبنك الدولي يقدم دراسات وأبحاثاً علمية في مختلف المجالات التنموية في البلدان النامية على وجه الخصوص؛ ومن القضايا التي يبحثها، الفقر والاكتفاء الذاتي والنشاط الزراعي والعولمة بشكل عام³.

¹ غربي، علي، وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003. ص137-138.

* العولمة لم تكن خيار أمام الدول العربية حتى انهم غير مستعدين للتجاوب مع تفاعلاتها، وإنما فرض عليهم واجبروا على الارتباط في صيرورتها.

² فولف، ارنست. صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية. ترجمة: عدنان عباس. عالم المعرفة 435، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2016. ص20-ص21.

³ أشرف، شريهان. دول رفضت سياسات "البنك الدولي" ونهضت وأخرى وافقت فاندثرت. موقع الكتروني البديل: 29\سبتمبر\2005. اخذت من الرابط <https://elbadil.com/2015/09/> بتاريخ 12\9\2017.

وعليه، يجب الإشارة إلى سياسات التكيف الهيكلي، التي تتم بالتعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ تهدف إلى إجراء تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية للدولة، من خلال تشجيع الصادرات وتحرير الواردات، والاستفادة من القروض التي يقدمها البنك الدولي، التي غالباً تكون مشروطة، فضلاً عن تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو آلية السوق باعتبار أنها الأقدر على مواجهة الصدمات¹.

2.1.5.3 منظمة التجارة العالمية (WOT):

مع تعاضم التبادل التجاري، أصبحت الحاجة ملحة لإنشاء منظمة التجارة العالمية، بهدف تحرير السياسات الاقتصادية، وإقامة نظام اقتصادي جديد يهدف إلى تشجيع وتسهيل تبادل السلع والخدمات الزراعية وغيرها، من خلال تخفيض التعرفة الجمركية بين الدول حيث تعد هذه المنظمة هي الوحيدة التي تنظم قواعد وإجراءات التجارة الدولية، فضلاً عن كونها تراقب السياسات التجارية للدول الأعضاء، حيث تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد أبرز المنظمات التي تجسد العولمة الاقتصادية².

تعتبر اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات التي توصلت إليها جولات الأوروغواي، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، والتي تركز على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في الدعم المحلي للنشاط الزراعي ونفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية، وتنافسية الصادرات الزراعية، وتفعيل آليات السوق إلى جانب تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي³، وهذا يشكل تحدياً للدول الأقل نمواً للوفاء بالتزاماتها في هذه المنظمة واتفاقياتها مع غيرها من الدول، في ظل النظام التجاري الدولي القائم على المنافسة الحرة، والتي تتطلب العمل ضمن سياسات التكيف الهيكلي والعمل ضمن شروط العولمة الاقتصادية التي تفرض نفسها على الأنظمة

¹ جامعة بابل. كلية الإدارة والاقتصاد. برنامج التكيف الهيكلي (المفهوم والجهة الراعية والفلسفة). اخذت من موقع <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=1&lcid=28235> بتاريخ 2018\11\12.

² التكريتي، هيفاء. اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي. مرجع سابق. ص 85-ص 86.

³ أحلام، مخبي. نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية. مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 04 - المجلد 2. التجارة وعلوم التسيير. 2017. ص 627-ص 628.

الاقتصادية المختلفة، وما يتبعها من تغيرات تشمل إزالة الحدود الجغرافية لضمان تدفق السلع والخدمات الزراعية، إلى جانب تخفيف التعرفة الجمركية للسلع الزراعية بين الدول¹.

2.1.6 خصائص النظام الاقتصادي العالمي:

شهد النظام الاقتصادي العالمي مجموعة من الخصائص والمظاهر جاءت لتكشف عن حقبة جديدة من العلاقات الدولية، إذ تشكل على سبيل الاستثمار الأجنبي والمتمثل بالشركات المتعددة الجنسيات، أو من خلال التكتلات الاقتصادية والسياسية المختلفة وما ترتب عليها من عمليات اندماج في الأسواق العالمية؛ وهنا نتناول اثنتين من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي:

- الشركات متعددة الجنسيات:

تلك الشركات التي تقوم باستثمارات خارج حدود دولتها أو في مناطق مختلفة من العالم، حيث تعتبر أحد أهم الجوانب التي تشكل الوجه الاقتصادي للعولمة حيث تقوم بفرض استثمارات في دول أجنبية فتنتهك سيادة الدول بفعل تمرير بعض السياسات التي يفرضها النظام العالمي الجديد. ومع تنامي التغيرات الاقتصادية والسياسية في العالم والتوجه نحو نظام اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي أصبح هناك حاجة لرسم هيكلية جديدة تعرف بالشركات المتعددة الجنسيات أو ما يعرف بالمنظمات العابرة للقوميات، حيث تعتبر من الظواهر البارزة في النظام العالمي والتي تجسد العولمة بشكل عام هذا في ظل اندماج العمليات التجارية والصناعية والمالية في إطار واحد تنظمه مؤسسات العولمة².

¹ United Nations Development Programme. (2007). **Globalization, Agriculture and the Least Developed Countries**. United Nations Ministerial Conference of the Least Developed Countries Making Globalization Work for the LDCs Istanbul. Pa 7-8.

² ملكاني، عبد الحميد. دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة. موقع الحوار المتمدن، 2005\1\12، اخذت من موقع <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29704> بتاريخ 2017\12\9.

- التكتلات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية:

تعد هذه التكتلات من السمات الرئيسية للنظام الدولي الجديد، وقد تشكلت لتواجه التحديات الكبرى التي لم تستطع الدول القطرية أن تواجهها، إذ أصبحت الحاجة ضرورية لإنشاء مثل هذه التكتلات التي جاءت بوصفها نتيجة لوجود حالة من عدم الاستقرار في البيئة السياسية والاقتصادية الدولية، فهي تعبر عن مرحلة متقدمة في التعاون والتكامل الاقتصادي الذي يشكل مجموعة من الأسس منها إلغاء القيود على حركة السلع، وهذا يضمن تحرير التجارة الخارجية للسلع الزراعية¹، فضلاً عن ذلك، تقوم بتنسيق سياسات الإنتاج بهدف الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج حتى تحصل على أفضل ميزة تنافسية. وأصبح هناك توجه دائم لإنشاء مثل هذه التكتلات، لأنها تسهم في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، يمكن للدول الأعضاء في التكتل أن تسهل عملية التنمية الاقتصادية في الدولة وتستغل عملية انتقال العمال في معالجة مشكلة البطالة².

وإضافة لما سبق ذكره، فإن اندماج الأسواق العالمية وما ترتب عليها من انخفاض للتعرفة الجمركية الخاصة بالسلع والمنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات، يسهم في تنامي العمليات الإنتاجية من خلال أدوات ومنظمات العولمة الاقتصادية، وهذا يبرز دورها في إزالة الحدود الجغرافية وتسهيل عمليات اندماج الأسواق العالمية لضمان تدفق السلع والخدمات الزراعية بشكل واسع، وهذا من أبرز مظاهر وخصائص العولمة الاقتصادية³.

2.2 بروتوكول باريس الاقتصادي

عقد هذا الاتفاق في باريس في 29\ابريل\1994 بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين، من جهة وبين

¹ Clinton L. Beckford and Kevon Rhiney. (2016). **Globalization, Agriculture and Food in the Caribbean**. Macmillan Publishers Ltd. London.pa viii

² البز، كلثوم؛ وقاسمي، اسيا. **مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية**. مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي بالبويرة. اخذت من موقع <https://www.scribd.com/document/329614869>. بتاريخ 1017\12\10.

³ عبد العزيز، احمد؛ زكريا، جاسم؛ الطحان، فراس. **العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية**. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون 2011م. مقبول للنشر بتاريخ 2010\9\7. ص68.

الجانب الفلسطيني والعالم الخارجي من جهة أخرى، إذ تم دمج وإلحاق الاتفاق مع إعلان مبادئ "أوسلو"، حيث اعتبر هذا الاتفاق مرحلة جديدة من مراحل الانتقال إلى الحكم الذاتي والتي كانت تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية وسياسية للجانب الفلسطيني¹. (نظرياً وليس فعلياً).

أبرم هذا الاتفاق على أساس تقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني والحاجة إلى خلق مناخ اقتصادي أفضل لكلا الطرفين، هذا بحسب رؤية الوفد المفاوض، وذلك من خلال تشكيل اتحاد جمركي موحد بين مناطق الحكم الذاتي وإسرائيل مع وجود بعض الاستثناءات، حيث يقوم بروتوكول باريس بتنظيم العلاقات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها². القراءة التالية تركز على فهم البند رقم (51) والمتعلق بالقطاع الزراعي حسب ما جاء في الاتفاق، بغض النظر عما يجري على أرض الواقع من انتهاكات إسرائيلية لبنود هذا الاتفاق، وهنا سيكتفي بعرض مضمون الاتفاق المتعلق بالقطاع الزراعي، وسيتم تحليله ودراسته بشكل جلي ومعرفة تأثيره على القطاع الزراعي الفلسطيني في الفصول التالية. وينص الاتفاق على:³

1. تنص المادة الثامنة، البند (51)، الخاص بتسوية العلاقات في القطاع الزراعي على حرية التبادل التجاري للسلع والمنتجات الزراعية بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي (السلطة الفلسطينية)، دون جمارك وضرائب استيراد بين الطرفين.
2. ينص الاتفاق على ضرورة اتخاذ مجموعة من المعايير البيطرية والتي من شأنها أن تحد من انتقال أمراض المواشي، وانتشارها والسيطرة عليها، والتعاون المشترك للقضاء على الآفات الزراعية.

3. نظم هذا الاتفاق عملية تجارة الحيوانات والمنتجات الحيوانية والبيولوجية وفق الشروط البيطرية والمتفق عليها بين الجانبين، حيث تستوفي شروط الاستيراد مثل شهادة المنشأ

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. اتفاقية باريس الاقتصادية 1994\4\29. اخذت من موقع <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4890> بتاريخ 2018\6\25.

² الشعبي، هالة: بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2013. ص (v) مقدمة المرجع.

³ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا. اتفاقية باريس الاقتصادية 1994\4\29. اخذت من الرابط <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4890> بتاريخ 2018\6\25.

وتصاريح الاستيراد والتصدير لكلا الجانبين. وتناول أيضاً عمليات نقل النباتات بين طرفي الاتفاق حيث يتم في ظل وجود رقابة وفحص على مخلفات الكيماويات، إلى جانب نقل مواد زراعية أخرى مع إمكانية فحصها في البلد المستلم لضمان الحفاظ على البيئة.

4. يمنح هذا البروتوكول الحق للفلسطينيين في تصدير منتجاتهم الزراعية للأسواق العالمية - دون قيود - على أساس شهادة المنشأ الفلسطيني. ويمنع استيراد منتجات زراعية من طرف ثالث قد تلحق الضرر بأحد الطرفين، بشرط عدم اختراق الاتفاقيات الدولية.

5. نص الاتفاق على إنشاء لجنة فرعية لكلا الطرفين بهدف تقديم الخدمات البيطرية والوقاية النباتية، حيث تحدد الإجراءات والسياسات المعمول بها. ولجنة من الخبراء في مجال الألبان لتبادل المعلومات وتنسيق إنتاجهما باعتبار أن كل طرف ينتج وفقاً لاستهلاكه المحلي.

2.2.1 العلاقة بين اتفاق باريس الاقتصادي والعولمة الاقتصادية: نظرة في الواقع الفلسطيني

يعتبر بروتوكول باريس الاقتصادي أحد أشكال العولمة الاقتصادية، إذ ينص الاتفاق على وجود غلاف جمركي موحد ما بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، ويقوم على حرية تبادل السلع والمنتجات الزراعية بين الجانبين، وإزالة الحدود الاقتصادية بين الطرفين، وهذا يتماشى مع أهداف العولمة الاقتصادية، وله تأثير واضح ومباشر على الاقتصاد الزراعي الفلسطيني.

منذ اتفاق بروتوكول باريس (1994)، تم إدراج الاقتصاد الفلسطيني بسهولة في إطار العولمة الاقتصادية، فقد فتح السوق الفلسطينية أبوابه أمام المنتجات الزراعية الأجنبية والإسرائيلية على وجه الخصوص، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالمزارع الفلسطيني وتعطيل إنتاجه نتيجة تلك السياسات التي تخدم المزارع الإسرائيلي بالدرجة الأولى، إذ أن فتح الأسواق الفلسطينية أمام المنتجات الإسرائيلية يضر بالمنتج الزراعي الفلسطيني، بالإضافة إلى أن الأسواق الفلسطينية مفتوحة أمام البضائع الإسرائيلية قبل دخول السلطة، لكن كانت عمليات الاستيراد من الجانب الإسرائيلي تأخذ طابعاً غير رسمي وعمليات الاستيراد كانت تتم بحذر من قبل التجار الفلسطينيين.

بعد اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، أصبحت عمليات الاستيراد تتم بصورة علنية وشرعية وتأخذ صفة رسمية.¹

2.3 القطاع الزراعي الفلسطيني

يعتبر النشاط الزراعي مشغلاً أساسياً للأيدي العاملة، فالنشاط الزراعي من النشاطات الاقتصادية الأساسية في بلدان العالم كافة، حيث أن هناك دولاً تبدي اهتماماً أكثر بالقطاع الزراعي مقارنةً بغيرها من الدول.

يشكل القطاع الزراعي الفلسطيني مصدر غذاء أساسي للشعب الفلسطيني وهو مصدر دخل وحيد لكثير من العائلات الفلسطينية؛ كما يوظف القطاع الزراعي حوالي 15% من مجموع القوة العاملة²، ويأخذ هذا القطاع طابع الإنتاج الأسري، إذ تبلغ المساحة المزروعة مروية وغير مروية، حوالي 957,170 دونماً في الضفة الغربية وقطاع غزة³.

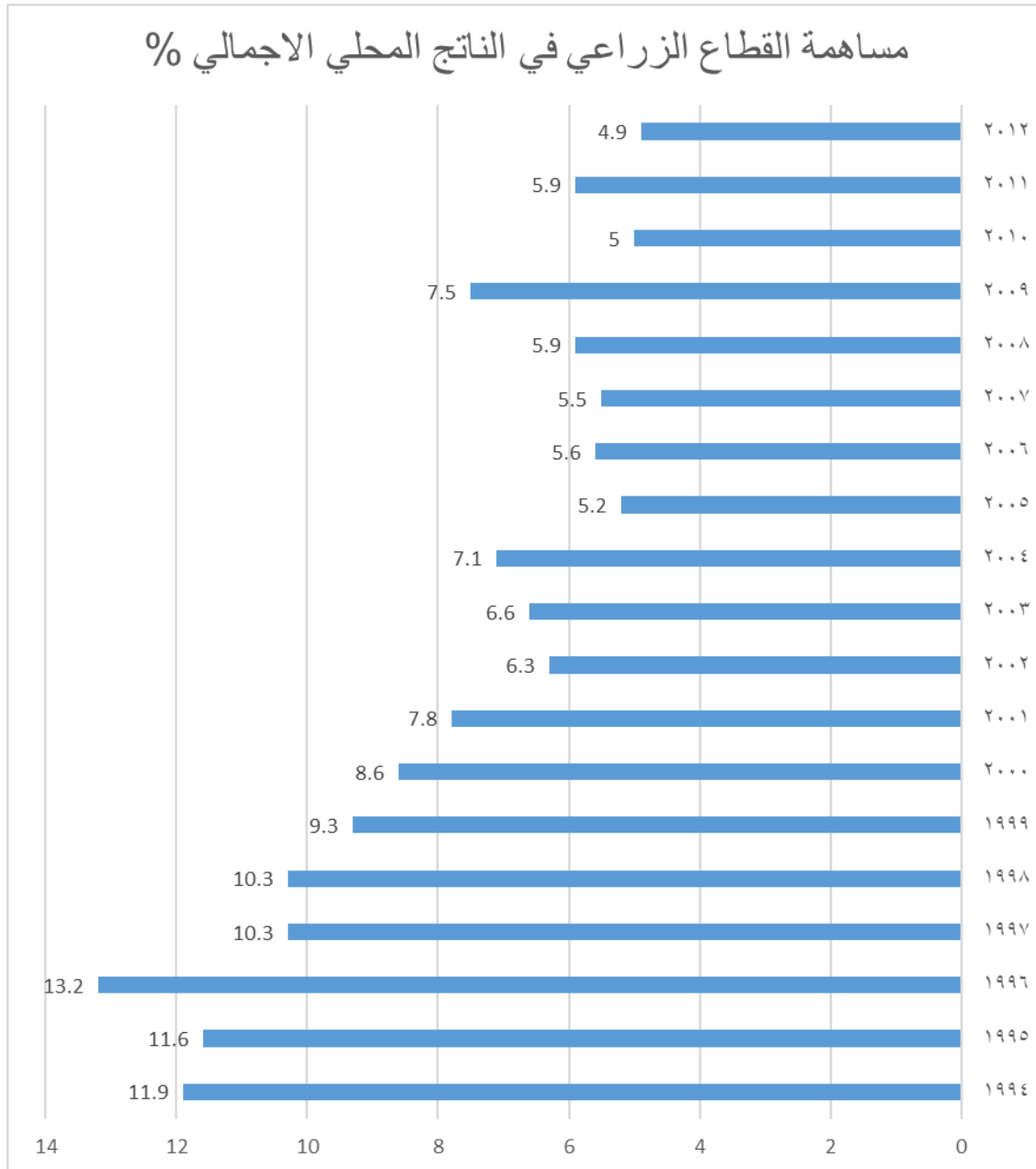
من الملاحظ، أن مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنين العشرين الماضية، قد تراجع، وهذا التراجع لم يأت من فراغ إنما يعود إلى سياسات الحكومة التي لم تبدي اهتماماً كافياً بالقطاع الزراعي، ليس هذا فحسب وإنما السياسات الإسرائيلية التي تعتمد تدمير القطاع الزراعي والسيطرة على الأرض والمياه وإبقاء المجتمع الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال حيث لا يعتمد على نفسه من ناحية رغيف الخبز الفلسطيني. أنظر الشكل البياني رقم (1)، يوضح حجم التراجع في القطاع الزراعي من عام (1994-2012):

¹ "بتسليم": مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. بروتوكول باريس الاقتصادي قيود على الحركة والتنقل. اخذت من الرابط https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/paris_protocol بتاريخ 2019\2\1.

² السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة التخطيط الفلسطينية. خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010. ص103.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد الزراعي 2010. النتائج النهائية للأراضي الفلسطينية 2011. ص31-34.

شكل بياني رقم (1): مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي عام
(1994-2012).



المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عام من اتفاق اسلو. (2013).

ص18. التقرير النهائي. جلسة الطاولة المستديرة 9-.

وعليه، فقد تراجع حصة القطاع الزراعي من 12% عام (1994) حتى وصلت إلى أقل من 5% في عام (2012). واستمر هذا التراجع حتى وصل إلى أدنى مستوياته عام (2016)،

حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني حوالي 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي¹. وعليه، فإن استمرار حالة التراجع الذي يمر بها الإنتاج الزراعي تتزامن مع استمرار إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف إلى تدمير قاعدة الإنتاج الفلسطيني، إلى جانب عدم اهتمام الجهات الرسمية بتطوير هذه قاعدة المهمة.

2.3.1 الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية: قطاع الصادرات-الواردات

الأوضاع السياسية في فلسطين لا تشكل بيئة خصبة للاستثمارات الأجنبية، إلا أن انفتاح الأسواق العالمية وعقد اتفاقيات تجارة مع العالم الخارجي دون حماية السوق المحلية يجعل من فلسطين سوقاً استهلاكية أمام المنتجات الأجنبية والإسرائيلية، إذ يتم عرضها في الأسواق الفلسطينية بحكم التبعية للاحتلال الإسرائيلي، فالاقتصاد الفلسطيني بإمكانياته الضعيفة يزداد ضعفاً أمام تفاعلات العولمة الاقتصادية والتي فرضها النظام العالمي الجديد.

- الصادرات الزراعية الفلسطينية:

تعتمد الاحتلال الإسرائيلي إضعاف القطاع الزراعي، وما ترتب عليه من تقليص دور الصادرات الزراعية في الاقتصاد الفلسطيني؛ فقد بلغت صادرات القطاع الزراعي الفلسطيني 22% من إجمالي الصادرات الفلسطينية عام (1996)²، وأظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الزراعة الفلسطينية عام (2000)، أن الصادرات الزراعية انخفضت إلى 21%³، ولم تختلف هذه النسبة كثيراً، فقد أظهرت بيانات وزارة التخطيط الفلسطينية عام (2007) أن الصادرات الزراعية ساهمت بنسبة 20% من مجموع الصادرات الفلسطينية⁴، وانخفضت هذه الصادرات بشكل مستمر حتى

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2016. رام الله -فلسطين. ص24.

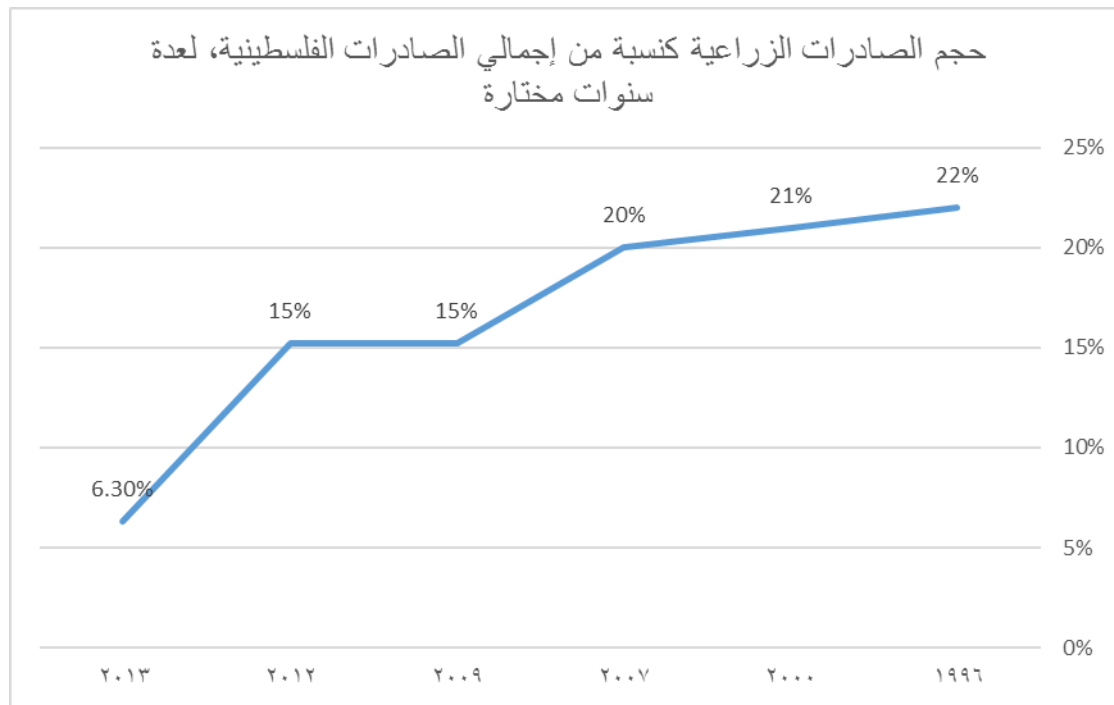
² عبد الكريم، نصر. خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. بيروت: المنتدى العربي الدولي. 2004. ص8.

³ وزارة الزراعة: إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا. 2004، ص5.

⁴ السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة التخطيط الفلسطينية. خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010. ص103.

وصلت إلى ما نسبته 15%، عام (2009-2012)¹، واستمرت حالة التراجع حتى وصلت إلى 6.30% عام (2013)²، ويظهر ذلك في الشكل البياني رقم (2):

شكل بياني رقم (2): حجم الصادرات الزراعية كنسبة من إجمالي الصادرات الفلسطينية، لعدة سنوات مختارة:



مصادر مختلفة: نصر عبد الكريم (2004)، وزارة الزراعة (2004)، وزارة التخطيط (2008)، إبراهيم هنطش (2012)، معهد الأبحاث التطبيقية (2012). الصادرات الزراعية.

وبذلك، فإن الصادرات الفلسطينية بعد اتفاق باريس الاقتصادي قد حققت تراجعاً بنسبة 15%. ويعود هذا التراجع إلى السياسات الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني والتي تهدف إلى فرض قيود تجارية على الصادرات الزراعية الفلسطينية فضلاً عن إغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية، فالمعابر الحدودية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية إذ تمنع تسويق

¹ هنطش. إبراهيم: سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2012. ص45.

² معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج): الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات الملخص التنفيذي. (2015). ص7.

المنتجات الزراعية الفلسطينية خارج السوق المحلية، إلى جانب مصادرة الأراضي الزراعية وما يترتب عليها من فك ارتباط المزارع الفلسطيني بأرضه وتحويله للعمل في السوق الإسرائيلية. إضافة لما سبق ذكره، فإن العامل الذاتي المتمثل بدور الجهات الرسمية، إذ لم تبد الاهتمام الكافي بتصدير المنتجات الزراعية، فقد باتت الصادرات الزراعية تتراجع في ظل تراجع الأهمية النسبية للاقتصاد الزراعي الفلسطيني.

- الواردات الزراعية الفلسطينية:

ترتبط عمليات استيراد المنتجات الزراعية باستمرار تحكم إسرائيل بالمعابر التجارية وفرض القيود التجارية على الواردات الفلسطينية، فقد تسببت هذه القيود الإسرائيلية بتشوه عمليات التبادل التجاري للمنتجات الزراعية، إذ تركز معظم عمليات استيراد المنتجات الزراعية من طرف واحد هو الجانب الإسرائيلي، حيث تشكل نسبة الواردات الزراعية من إسرائيل حوالي 93.2% من مجموع الواردات الزراعية، وذلك عام (1997).¹

وبناءً عليه، بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من السلع الزراعية عام (1999)، حوالي 18%، من إجمالي الواردات الفلسطينية²، فقد أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الزراعة في عام (2004)، أن الواردات الزراعية الفلسطينية تراجعت إلى 12.80%، وذلك حتى عام (2000)،³ وانخفض بشكل مستمر حتى وصلت إلى ما نسبته 6.90% في عام (2012).⁴ ويظهر ذلك في الشكل البياني رقم (3):

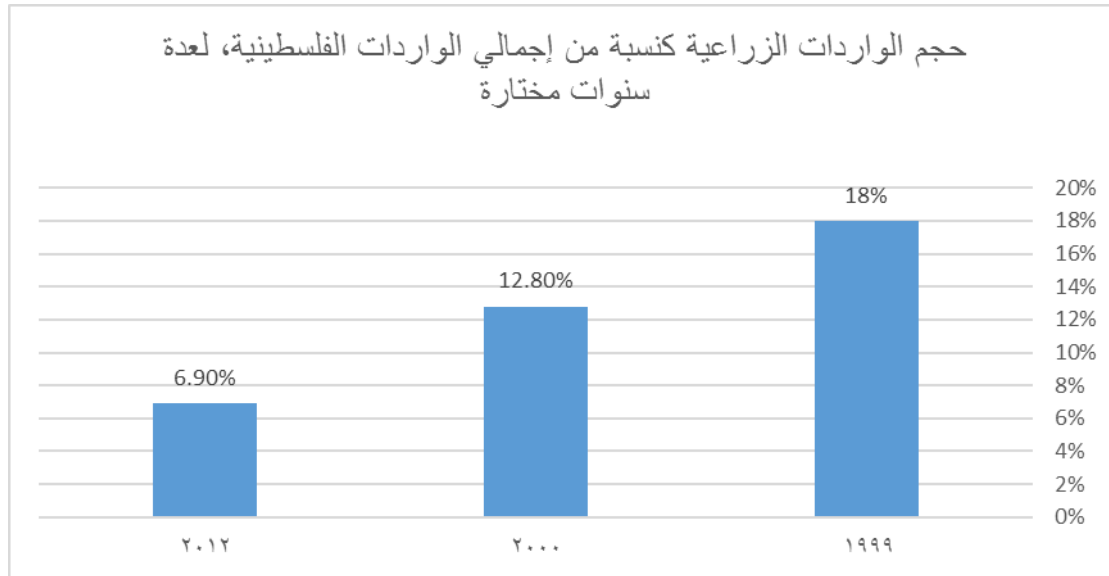
¹ عبد الكريم، نصر. خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية مرجع سابق. ص 8.

² المرجع السابق. ص 8.

³ وزارة الزراعة: إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين. مرجع سابق. ص 5.

⁴ هنطش، إبراهيم: سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الاسواق المحلية والخارجية. مرجع سابق. ص 45-46.

شكل بياني رقم (3): حجم الواردات الزراعية كنسبة من إجمالي الواردات الفلسطينية، لعدة سنوات مختارة:



مصادر مختلفة: نصر عبد الكريم (2004)، وزارة الزراعة (2004). الواردات الزراعية

وبناءً على ذلك، فقد تراجع حجم الواردات الزراعية في الفترة (1999-2012)، إلى أكثر من 11%؛ وهذا يعود إلى التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) للمنتجات الزراعية الفلسطينية، التي تتم وفقاً لبنود اتفاق باريس الاقتصادي الذي ينظم عمليات التبادل التجاري للسلع الزراعية، وذلك تحت إشراف أمني إسرائيلي، حيث تفرض مجموعة من القيود التجارية والأمنية على استيراد المنتجات الزراعية من الأسواق الخارجية، وهذا يحد من التبادل التجاري مع العالم الخارجي، ويلاحظ بعد اتفاقية باريس أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح محاصراً بالسيطرة الإسرائيلية، من خلال القيود المفروضة على الحركة التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي¹.

ومن جانب آخر أبرمت السلطة الفلسطينية مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المجاورة ومع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، هذه الاتفاقيات تسهم بتحسين عمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي، فالتوجه للأسواق العالمية يساعد على فك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي².

¹ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار). التقرير الاقتصادي السنوي (2012). القدس: 2013. ص 36-40.

² زعرب، عبد المعطي. التجارة الخارجية الفلسطينية "واقعها وأفاقها المستقبلية". السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني. الإدارة العامة للسياسات والتحليل والإحصاء، دائرة الإحصاء. 2005. ص 4-ص 5.

2.4 خاتمة الفصل

تعتبر العولمة ظاهرة كونية متعددة الجوانب، إذ تحتل عدة تعريفات كون هذا المصطلح يحمل مضامين كثيرة ومختلفة، فهي تشير إلى دمج العالم نحو منظومة واحدة، فالعولمة تؤثر على اقتصادات الدول من خلال الأدوات والمؤسسات الدولية المختلفة، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية أو الثنائية كما هم الحال في بروتوكول باريس الاقتصادي؛ فكلاهما له تأثير واضح ومباشر على القطاع الزراعي الفلسطيني، باعتبار أنهما من الأسباب الرئيسة في تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لأنه مكن المنتج الزراعي الإسرائيلي من إغراق السوق الفلسطينية أكثر فأكثر، وبالتالي ليست المشكلة في المنتج الأجنبي وإنما تكمن في المنتج الإسرائيلي الذي يدخل السوق الفلسطينية دون سيطرة ورقابة، ولكن من المفترض حسب بروتوكول باريس أن تكون السوق الاسرائيلية مفتوحة أمام المنتج الزراعي الفلسطيني دون حدود أو عوائق.

وبذلك، يتفق بروتوكول باريس مع العولمة الاقتصادية في خدمة القطاع الزراعي الإسرائيلي كون هذا القطاع مهياً بإمكانياته المتطورة ليتفاعل مع متغيرات العولمة الاقتصادية من جهة وبنود الاتفاق الاقتصادي من جهة أخرى، فالعولمة الاقتصادية أحدثت تطوراً وتحولاً في أنماط النشاط الزراعي الإسرائيلي تجاه النمط الزراعي الحديث والذي يحتكم إلى معايير السوق الحرة، وبما أن الاقتصاد الفلسطيني ليس أقوى من الاقتصاد الإسرائيلي وفي النظرية الاقتصادية (رأس المال القوي يبتلع رأس المال الضعيف) وهذا ما يفسر ضعف القطاع الزراعي الفلسطيني أمام القطاع الزراعي الإسرائيلي.

وعليه، فقد تراجعت الأهمية النسبية لهذا القطاع الاستراتيجي، وتراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها عام (2016) حتى وصلت إلى 2.9%، ولهذا بقيت الواردات من المنتجات الزراعية أكبر بكثير من حجم الصادرات؛ وهذا يحتكم للعلاقة مع الجانب الإسرائيلي خصوصاً بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي إذ من خلاله تم إدراج الاقتصاد الفلسطيني بسهولة في إطار العولمة الاقتصادية.

الفصل الثالث

القطاع الزراعي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية

3.1. تقديم

ساهمت العولمة الاقتصادية في إزالة الحدود الجغرافية بين الدول، وفتح الأسواق العالمية أمام نقل السلع والخدمات دون قيود، حيث يشمل تحرير المنتجات الزراعية في السوق العالمية؛ فقد شهد الاقتصاد الزراعي مجموعة من التغيرات في عصر العولمة الاقتصادية¹.

أما بالنسبة لأهمية القطاع الزراعي في ظل العولمة الاقتصادية، يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية التي تؤثر في الاقتصاد؛ ويحقق مجموعة من الأهداف على المستوى الوطني والدولي والإقليمي، كونه يعتبر قطاع الاكتفاء الذاتي والذي من خلاله يتحقق الأمن الغذائي فضلاً عن كونه يحد من البطالة، وعليه، فإن المؤسسات الدولية المختلفة تؤكد على أهمية الزراعة بشكل عام².

لقد تأثر القطاع الزراعي الفلسطيني، بالعديد من المؤثرات والمتغيرات، منها العولمة الاقتصادية؛ وفي إطار الدراسة سيتم تناول حال القطاع الزراعي الفلسطيني وأهميته وارتباطه بالعولمة الاقتصادية، بالإضافة إلى البحث في أشكال ممارسة العمل الزراعي في ظل العولمة الاقتصادية بشكل عام.

¹ عبادي، اثير عباس: العولمة الاقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي في دول عربية مختارة (مصر والاردن وسوريا). (2006). اخذت من الرابط

<http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/9/uploads/quality/phd8.docx> بتاريخ 2019\2\10.

² كرزيم، جورج. نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. رام الله: مركز العمل التنموي/ معاً. 1999. ص32-333.

3.2. التطور التاريخي للنشاط الزراعي الفلسطيني:

لقد اهتم الانسان بالزراعة منذ القدم، إذ كانت الزراعة من أولى النشاطات التي عمل بها الإنسان من أجل توفير احتياجاته الغذائية، فقد تطور النشاط الزراعي تاريخياً، حتى أصبح يعمل بالأساليب والتقنيات الحديثة¹.

شهد النشاط الزراعي الفلسطيني فترات ومراحل مختلفة، تمثلت في فترة الانتداب البريطاني ثم الاحتلال الإسرائيلي وأخيراً فترة السلطة الفلسطينية؛ حيث تطور النشاط الزراعي في تلك الفترات وأصبح يتأثر بالتقدم العلمي والتكنولوجي ويتطور وسائل النقل وانفتاح الأسواق العالمية؛ تلك العناصر من شأنها أن تتفاعل مع القطاعات الزراعية في مختلف دول العالم بما في ذلك القطاع الزراعي الفلسطيني.

3.2.1. القطاع الزراعي الفلسطيني من الانتداب البريطاني حتى عام (1948)

تشير التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الزراعي الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني إلى تراجع الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في أواخر فترة الانتداب البريطاني بفعل السياسات العنصرية المنهجية التي كانت تنتهجها سلطات الانتداب. وكان الاقتصاد الزراعي الفلسطيني يعتمد على الحمضيات التي ساهمت بنسبة 80% من مجموع الصادرات الزراعية أي ما نسبته 23% من السوق الدولية عام 1939، وصدرت المنتجات الفلسطينية من الحمضيات إلى أوروبا وخصوصاً بريطانيا، وبلاد الحجاز ودمشق، إلا أن السياسة البريطانية تجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية كانت تحول دون تطوير الاقتصاد الزراعي الفلسطيني².

وبذلك، فقد شهد القطاع الزراعي الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني حالة من عدم الاستقرار والتراجع، نتيجة لعدة عوامل أهمها التوافق بين الحركة الصهيونية وحكومة الانتداب. شكل هذا التوافق الذي كان تحدياً وعائقاً أمام الزراعة الفلسطينية، إذ أن الدعم الموجه من حكومة

¹ هارون، علي: جغرافيا الزراعة. القاهرة: دار الفكر العربي. 2000م. ص 29-37.

² وكالة الانباء والمعلومات الفلسطيني - وفا -: الزراعة في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني حتى عام 1948. اخذت من الرابط <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2508>. اخذت بتاريخ 2018\10\12.

الانتداب كان ينصف المهاجرين الجدد من الفلاحين الإسرائيليين - قبل قيام إسرائيل -، فقد كان حال الزراعة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني الذي أنصف الحركة الصهيونية الضعيفة، والتي كانت مدعومة بكل السبل من حكومة الانتداب إذ دعمت هذه الحركة ومكنتها بالمزيد من الاستيلاء على الموارد الطبيعية للفلسطينيين، على العكس من الفلاح الفلسطيني المثقل بالضرائب والمجرد من حقوقه وموارده¹.

3.2.2. القطاع الزراعي الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي (1967)، حتى قيام السلطة (1994).

استمرت حالة التراجع وعدم الاستقرار بعد انتهاء الانتداب البريطاني. إذ جاءت إجراءات الاحتلال للسيطرة وتدمير الزراعة الفلسطينية، ولم يسلم القطاع الزراعي الفلسطيني من الانتهاكات والعراقيل التي يسوغها الاحتلال الإسرائيلي والتي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بعلاقة تبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي الذي تعتمد اتباع سياسة عنصرية في السيطرة على الأرض وعلى المياه وهما أساس عملية الإنتاج الزراعي²؛ وبناءً عليه فإن هذا التراجع الحاد في القيمة الاقتصادية للقطاع الزراعي لم يأت عبثاً دون تخطيط، بل إن الاحتلال الإسرائيلي يعتمد تدمير القطاع الزراعي من خلال المكانة التي يمتلكها والتي تمكنه من استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من استثمارها، بحكم السيطرة الإسرائيلية على البلاد، بالتالي تراجع القيمة الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني، الجدول رقم (1)، يوضح الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وقدرته على استيعاب الأيدي العاملة.

¹ يوسف، باسم سعدي: أنماط استعمالات الأراضي الزراعية في منطقة نابلس. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت. رام الله. 2015م. ص 45-ص 46.

² وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطيني - وفا -. الزراعة في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني حتى عام 1948. مرجع سابق.

الجدول رقم (1): الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي عام (1968-1987)

السنة	(1970-1968)	(1987)
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	35%	28%
الأيدي العاملة في الزراعة	(74) ألف	(42) ألف

المصدر: (عبد الكريم، نصر. خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. المنتدى العربي الدولي. بيروت. 2004. ص6)

يظهر الجدول أن حجم التراجع الذي حل بالقطاع الزراعي في الفترة (1968-1987)، والتي تبين تراجع مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7%، خلال تلك الفترة، كذلك بالنسبة للأيدي العاملة والتي تسجل خروج (32) ألف عامل من حجم القوة العاملة في القطاع الزراعي.

هذه الفترة سبقت قيام الانتفاضة الأولى التي تعمد الاحتلال فيها تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وشهد القطاع الزراعي حينها أضراراً كبيرة ساهمت بشكل مباشر في تحول وتراجع الاقتصاد الزراعي الفلسطيني من المكانة المركزية إلى مكانة هامشية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، فقد عملت إسرائيل على تحويل العاملين في القطاع الزراعي للعمل لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، والذي يؤدي إلى تراجع إنتاجية القطاع الزراعي بسبب ترك المزارعين لأراضيهم والتوجه للعمل في المزارع الإسرائيلية.

ويمكن حصر أضرار القطاع الزراعي التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي في فترة الانتفاضة الأولى على النحو التالي:

1. تدمير البنية التحتية وتدمير المنشآت الزراعية والأشجار وشق الطرق الالتفافية والتي تخدم المستوطنات على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية ومصادرة الآلاف منها. حيث قام الاحتلال باقتلاع مجموع، (374) ألف شجرة مثمرة تم حرقها وتدميرها بالكامل، توزعت إلى (109) ألف شجرة زيتون و(113) ألف شجرة حمضيات. وقدرت الخسائر بحوالي (92) مليون دولار، ولم تسلم الثروة السمكية من الانتهاكات الإسرائيلية فقد قدرت الخسائر

بحوالي (2) مليون دولار، من خلال إغلاق ميناء الصيد والحد من حركة الصيادين في قطاع غزة¹.

2. الإغلاق المتكرر للمعابر والحدود، حيث أثرت على الصادرات الزراعية وبالتالي ساهمت في الحد من تنقل السلع والخدمات الزراعية، إلى جانب الإغلاق المتكرر للطرق داخل أرجاء الوطن مما ترك أثر سلبي في إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، إلى جانب القصف العشوائي للمنشآت الزراعية منها النباتية والحيوانية بالتحديد الدواجن والمواشي²، والذي أدى إلى وجود حالة عجز في السوق الفلسطينية، وبالتالي أجبر الفلاح والمواطن على استهلاك منتجات زراعية إسرائيلية.

وبناءً عليه، فإن السياسات الإسرائيلية ساهمت في تحول الزراعة إلى استثمار غير مجدٍ اقتصادياً، وعمقت التبعية للاقتصاد الزراعي الإسرائيلي، وقادت إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي والذي أدى بدوره إلى تراجع مساهمة الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في الاقتصاد الوطني.

3.2.3. القطاع الزراعي الفلسطيني بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام (1994)

لم يرتق القطاع الزراعي الفلسطيني في عهد الاحتلال الإسرائيلي، إذ أن بعد قدوم السلطة أخذ منحني التطور يتجه نحو قطاعات مختلفة مثل القطاعات الخدماتية والأمنية ومؤسسات أخرى من المجتمع المدني، بالتالي كانت عمليات التطور تتم بمعزل عن القطاع الزراعي، هذا يعني أن القطاع الزراعي الفلسطيني بعد قدوم السلطة لم يحقق أي تقدم في الناتج المحلي الإجمالي وإنما كان في تراجع مستمر³. الجدول رقم (2)، يوضح المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1995-2012):

¹ سامي، مقداد: أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا - . اخذت من موقع <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3957> (2001). بتاريخ 2018\7\26.

² سامي، مقداد: أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين. المرجع السابق.

³ أبو عمر، جمال. أبو قاعد، حسان: مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي، 2010. تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2013م. ص22.

الجدول رقم (2) المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام،
(1995-2012) القيم بالنسبة المئوية (%):

السنة	الزراعة وصيد الأسماك	التعدين والصناعة	الانشاءات	الخدمات والفروع الأخرى
1995	11.6	20.8	5.4	55.5
1996	13.2	17.2	6.9	51.7
1997	10.3	15.6	6.3	54.7
1998	10.3	15.1	7.2	54.3
1999	9.3	15.0	11.6	56.0
2000	8.6	14.0	7.2	61.9
2001	7.8	17.1	4.2	62.1
2002	6.3	17.2	2.9	67.0
2003	6.6	17.6	3.8	64.3
2004	7.1	17.1	5.7	60.3
2005	5.2	17.0	6.8	60.1
2006	5.6	15.0	7.2	60.5
2007	5.5	15.3	6.6	62.1
2008	5.9	15.6	6.4	60.4
2009	7.5	13.2	7.4	61.6
2010	5.0	12.0	9.4	60.3
2011	5.9	12.0	14.0	57.4
2012	4.9	11.9	14.1	57.9

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس): الاقتصاد الفلسطيني بعد (20) عاماً من اتفاقية أوسلو.
القدس. 2013. ص18.

يلاحظ حجم التراجع المستمر في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ذلك من العام (1995-2003)، إذ فقد النشاط الزراعي حوالي 5% من قيمته، وهذا يعود إلى تركيبة الاقتصاد الفلسطيني بعد قدوم السلطة حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني أكثر نزوحاً تجاه الأمن والخدمات والفروع الأخرى، ولكن من الملاحظ نظرياً أنه في العام (2004)، و(2009)، سجل ارتفاعاً بقيمة القطاع الزراعي فهذا يعود إلى الاستقرار النسبي الذي شهدته الحالة الفلسطينية وتعود أيضاً للمساعدات الدولية التي تدفقت بشكل غير مسبوق في تلك الفترتين¹، إذ بقي القطاع

¹ التقرير النهائي لجلسة الطاولة المستديرة (9): الاقتصاد الفلسطيني بعد (20) عاماً من اتفاقية أوسلو. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) القدس: (2013). ص17-18.

الزراعي يعتمد على المساعدات الخارجية والتي تعتبر أحد أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة من أجل ترسيخ العولمة والسيطرة على الاقتصاديات المختلفة¹.

وبعيداً عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني، يعود التراجع العام للنشاط الزراعي الفلسطيني بعد قدوم السلطة لمجموعة من الأسباب أهمها:

أولاً: سوء تخصيص المخصصات المالية للسلطة الفلسطينية

إن سياسة تخصيص الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية تحول دون الاستثمار في الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي، حيث بلغت حصة وزارة الزراعة عام (2004-2007) من الموازنة العامة للسلطة حوالي 0.65%،² وكانت في عام (2014) حوالي 0.7%، ولم يختلف الأمر كثيراً في عام (2016) أصبحت موازنة وزارة الزراعة 1% من الموازنة العامة. في المقابل حظي قطاع الأمن باهتمام حيث بلغت حصته حوالي 28%، وبذلك، هناك ضرورة لزيادة المخصصات المالية للقطاع الزراعي بهدف الحد من المخاطر المختلفة التي تواجه هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، والتي تمكنه من الصمود أمام تحديات العولمة، وزيادة الدعم المالي للقطاع الزراعي يسهم في تطوير هذا القطاع ويشجع الاستثمار فيه مما يجعله أقرب للاقتصادات الزراعية الحديثة والمتطورة والتي تتوافق مع اليات السوق الحر³. بالإضافة لما تقدم، فإن السلطة الفلسطينية تأخرت في تفعيل صندوق درء المخاطر والتعويضات الزراعية الفلسطيني، إذ أنه في عام (2013)، أصدر قرار بقانون رقم (12)، والذي أنشأ من خلاله صندوق درء المخاطر والتعويضات الزراعية الفلسطيني، ولم يصادق على النظام المالي والإداري لهذا الصندوق حتى عام (2017)، بقرار من مجلس الوزراء⁴.

¹ كرز، جورج، تمويل اللاتنمية. مجلة افاق البيئة والتنمية. مركز العمل التنموي/ معاً. العدد (91) 2017\2\1. اخذت من الرابط <http://www.maan-ctr.org/magazine/article/1390> تمويل-اللاتنمية. بتاريخ 2019\2\12.

² المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني. (2007). ص2.

³ Ugwu, D.S. (Ph.D.) and Akwuwa, C.U. (2009). EFFECTS OF GLOBALIZATION ON THE AGRICULTURAL SECTOR OF THE NIGERIAN ECONOMY. (Unpublished Master Thesis). Enugu State University of Science & Technology (ESUT). NIGERIAN. Pa 59.

⁴ مجلس الوزراء دولة فلسطين. صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية. من الرابط <http://palestinecabinet.gov.ps/GovService/GOSPub/ViewDetails?ID=45> بتاريخ 2018\11\15.

ثانياً: صعود قطاعات أخرى على حساب القطاع الزراعي

إن تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، لم يكن نتيجة سوء حال هذا القطاع فحسب، بل كان التطور السريع والمستمر للقطاعات الأخرى نتيجة للاهتمام المتزايد بهذه القطاعات، واعتبارها المناخ الأقل مخاطرة للاستثمار، إذ ساهم في تطور وتطور القطاعات المختلفة على القطاع الزراعي مما يستلزم إعادة بناء وتطوير المؤسسات الزراعية الفلسطينية ليحقق أفضل مساهمة في الناتج الإجمالي الفلسطيني¹. ومن ناحية المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، فأنشطة الخدمات والفروع الأخرى ساهمت بأكثر من النصف في الناتج المحلي في حين لم يحقق القطاع الزراعي أي تقدم في الناتج المحلي الإجمالي، أنظر الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3)، القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية خلال العام (2011-2016): (بالمليون دولار)

السنة النشاط الاقتصادي	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	408.7	339.1	309.9	286.4	265.7	236.6
الصناعة	963.3	1091.6	1158.5	1105.4	1041.9	1114.6
الانشاءات	728.5	715.1	785.7	547.3	567.7	601.1
تجارة الجملة والتجزئة	1228.1	1304.9	1295.1	1319.9	1410.2	1383.9
النقل والتخزين	108.5	115.1	127.6	129.7	157.1	180.1
المعلومات والاتصالات	441.0	468.3	452.7	436.9	441.8	443.3
الخدمات والفروع الأخرى	3004.2	3280.7	3374.5	3637.8	3834.9	4077.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2016. رام الله - فلسطين ص16.

يظهر الجدول حجم التفاوت في معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2016)، فقد ارتفعت مساهمة الخدمات والفروع الأخرى، بالإضافة

¹ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. التطور المرتقب للمؤسسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، برنامج العمل المقترح لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة، نيويورك. 1995. ص18-19.

إلى الصناعة، وتجارة الجملة والتجزئة وأنشطة النقل والتخزين، في حين تراجع قطاع الانشاءات والقطاع الزراعي، وهذا يعني أن السياسة الاقتصادية الفلسطينية قد تحولت من سياسة اقتصادية إنتاجية إلى سياسة خدماتية. إذ تراجعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي حيث يظهر الجدول أن مساهمة الزراعة عام (2011) كانت حوالي (408) مليون دولار، إلا أنها سجلت تراجعاً في كل عام حتى وصلت إلى حوالي (236) مليون دولار وذلك عام (2016).

يشير هذا التراجع إلى استمرار هجرة المزارعين لهذا القطاع والتوجه لصالح قطاعات إنتاجية أخرى أو للعمل في السوق الإسرائيلية، بالإضافة إلى استمرار الإجراءات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الزراعي الفلسطيني من جهةٍ أخرى؛ إضافة لما سبق ذكره، لم يحظ القطاع الزراعي بالاهتمام الكافي من الجهات الرسمية، إلى جانب تراجع الدعم الخارجي لهذا القطاع.

3.3. تأثير الخيارات الاقتصادية على القطاع الزراعي في ظل العولمة الاقتصادية:

أعلنت السلطة الفلسطينية عن مجموعة من الخيارات الاقتصادية في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل عام (2005)، وكان أهم خياراتها ينص على أن "النظام الاقتصادي في دولة فلسطين يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر"¹، من هنا فإن الخيار الاقتصادي الذي رسمته السلطة الفلسطينية والذي يقتضي بتغيير سياستها الاقتصادية، وتبنيها لنظام الاقتصاد الحر، مفاده ربط ودمج الاقتصاد الفلسطيني بالسوق العالمية الحرة.

لم يكن القطاع الزراعي الفلسطيني معزولاً عن السياسات والقرارات الاقتصادية الفلسطينية الرسمية، بحيث يتيح المجال للمنتجات الزراعية الأجنبية أن تغزو السوق الفلسطينية، في ظل عدم وجود حماية للمنتجات الزراعية المحلية، وهذا عامل ذاتي في تراجع النشاط الاقتصادي الزراعي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية.

عدم قبول المنتج الزراعي الفلسطيني في الأسواق العالمية والسوق الأوروبية على وجه الخصوص يعود إلى العامل الذاتي في عدم الاعتماد على نمط الزراعة العضوية بدليل أن القانون

¹ الفطافطة، محمود. موقع الحدث: اقتصاد السوق الحر في فلسطين... تنمية مقيدة وحقوق معلقة. اخذت من الرابط

<https://www.alhadath.ps/article/763> بتاريخ 2018\8\23.

الزراعة الفلسطينية لم يعرف الزراعة العضوية أو أي ممارسات تتعلق بها بشكل مباشر؛ إلا أن القانون الفلسطيني المعدل أشار إلى الممارسات الزراعية الجيدة، والتي تختلف عن الزراعة العضوية. وعليه، فإن الاتحاد الأوروبي يسمح باستيراد منتجات زراعية وفقاً لمجموعة من شروط الواجب توفرها في المنتجات الزراعية العضوية. وفي ذلك السياق فإن الإنتاج الزراعي الفلسطيني لا يقوم على قاعدة الزراعة العضوية بالتالي تراجعت فرصته في السوق المفتوحة والأسواق الأوروبية على وجه الخصوص.¹

خلفت سياسة السوق المفتوح في الاقتصادات الزراعية التقليدية مجموعة من الآثار السلبية على الاقتصاد الزراعي بشكل عام²، حيث تؤدي إلى تراجع الأداء الزراعي وانخفاض العائد من الاستثمار الزراعي، وما يترتب عليه من تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.³ وبالتالي فإن تجاوز الآثار السلبية التي يحققها اقتصاد السوق المفتوحة يحتاج إلى تخطيط مركزي من قبل المؤسسات الاقتصادية في السلطة الفلسطينية، من أجل استثمار المزايا التي يحققها السوق المفتوحة.

إن خصوصية الحالة الفلسطينية تحول دون الاستفادة من مزايا السوق المفتوحة..، وهذا يعود إلى الوضع السياسي والتي تتمثل بوجود احتلال إسرائيلي يسيطر على الموارد الاقتصادية مثل الأرض والمياه اللتين تشكلان أساس عملية الزراعة وجوهرها، وبالتالي دخول السوق الحرة يتطلب الحرية في استخدام الموارد الاقتصادية والذي يترتب عليه حرية استخدام المعابر والحدود، إلى جانب حرية حركة الأفراد والبضائع.⁴

¹ حرب، جميل، وآخرون: إمكانيات التحول للزراعة العضوية ضمن الواقع الفلسطيني البنية التحتية والهيكلية المؤسساتية والبعد القانوني، القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2016، ص 82-79.

² عبد العزيز، علي محمود؛ حمصي، أيهم احمد: الاقتصاد الزراعي. منشورات جامعة دمشق كلية الزراعة. 2013-2014. ص 37-38.

³ عيسى مكي، شواهد. أثر سياسات التحرر الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال فترة 1992-2002م. جامعة الخرطوم. السودان. 2003. ص 9-11.

⁴ الفطافطة، محمود. موقع الحدث: اقتصاد السوق الحر في فلسطين... تنمية مقيدة وحقوق معلقة. المرجع السابق.

3.4. السوق الحرة وتأثيرها على القطاع الزراعي الفلسطيني:

تعتبر السوق الحرة جزءاً لا يتجزأ من منظومة العولمة الاقتصادية، فالاقتصاد الفلسطيني يعاني جملة من المشاكل التي تحد من الاستفادة من مزايا السوق الحرة، باعتبار أن السلطة الفلسطينية بلا سلطة على مواردها الاقتصادية، بل المعضلة الأكبر أنها لا تمتلك سيادة سياسية ولا اقتصادية، باعتبار أن النظام الفلسطيني قائم تحت احتلال عسكري استيطاني، فضلاً عن كونه نظاماً اقتصادياً تابعاً.

إنّ تبني السلطة الفلسطينية لمبادئ اقتصاد السوق الحرة في ظل غياب الميزة التنافسية للمنتج الزراعي الفلسطيني، وفي ظل عدم قدرتها على حماية المنتج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية، وعدم سيطرتها على المعابر والحدود، يسهم في تعطيل الإنتاج الزراعي الفلسطيني¹.

3.4.1. مفهوم السوق الحرة ومزاياها:

إن اقتصاد السوق الحرة "السوق المفتوحة" يعتبر من أهم مبادئ النظام الرأسمالي، وينطلق من منظومة مفادها، أن السوق تستمر تلقائياً إذا ضمن تجارة حرة وتنافس حر حيث يتم التركيز على الحاجات الأكثر أهمية، فتسود المنافسة بأسرع خطاها في ظل سوق مفتوحة قائمة على التبادل الحر في ظل محدودية الدور الحكومي².

وتعتبر السوق الحرة أحد أوجه العولمة الاقتصادية والتي تحقق جملة من المزايا، تتمثل في زيادة فرص المنتجات الزراعية بالوصول إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن كونها تقدم أدوات وتقنيات حديثة تسهم في تطوير الاقتصادات الزراعية التقليدية³.

¹ مقابلة شخصية: عبد الستار قاسم. 2018\9\24.

² باتلر، إيمون. آدم سمث مقدمة موجزة. ترجمة: علي الحارس. جمهورية مصر العربية: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. 2012. ص14-ص15.

³ Monika Szudy. (2015). **AGRICULTURE IN THE SOUTHEAST ASIAN COUNTRIES UNDER GLOBALIZATION**. Nr, 218. University of Economics Katowice. Poland. http://cejsh.icm.edu.pl/cejsh/element/bwmeta1.element.desklight-750792b5-79b6-450b-a958-56a75f082129/c/10_16.pdf. P 147-148.

3.4.2. الميزة التنافسية للقطاع الزراعي الفلسطيني في ظل السوق الحرة

يشير مفهوم الميزة التنافسية (القدرة التنافسية) إلى إمكانيات وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية في تخفيف الأيدي العاملة وما يترتب عليها من تقليل التكاليف، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في الاستثمار الزراعي والتي تسهم في زيادة الإنتاج، بمواصفات تنافسية، مما يؤدي إلى تميزها على منافسيها، ويكسبها فرصة للنفاذ إلى الأسواق العالمية¹.

يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني مجموعة من الانتكاسات والمعوقات المفروضة قسراً، تجاه هذا القطاع الحيوي الاستراتيجي، فضلاً عن مجموعة الصعوبات التي تتعلق بالمزارع نفسه وبالمنتج الزراعي بحد ذاته؛ فالاعتماد على الوسائل التقليدية في الزراعة والارتفاع المتزايد للأجور ساهم في تراجع الميزة التنافسية للمنتج الزراعي الفلسطيني، فقد تضاعف معدل الأجور للأيدي العاملة في القطاع الزراعي من العام (1995-2012)، إلى زيادة مقدارها 160%، فضلاً عن تراجع إنتاجية العامل إلى أقل من 30%، من العام (1996-2011)، إضافةً لما سبق ذكره، فقد تضاعفت قيمة مدخلات الإنتاج الزراعي بنسبة 400% خلال الفترة (1995-2011)².

وبناءً على ذلك، فإن المزارع الفلسطيني غير قادر على منافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية والأجنبية الموجودة في السوق الفلسطينية دون رقابة، كما أن المواصفات الإنتاجية التي يتمتع بها المنتج الزراعي الفلسطيني لا تمكنه من الصمود أمام المنافسة الحرة التي تفرضها العولمة الاقتصادية في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية على حد سواء. وعليه يجب خلق حالة نضالية فلسطينية تهدف إلى دعم المنتج الوطني وحمايته، وذلك من خلال نشر ثقافة استهلاكية للمنتج الزراعي الفلسطيني على وجه الخصوص والتي تحتاج إلى عملية تثقيف وطني لشراء وحماية المنتج الفلسطيني.

المنتج الزراعي الفلسطيني لا يمتلك قدرة على الصمود في الأسواق العالمية، فالبنية الإنتاجية الفلسطينية غير متكافئة إطلاقاً مع البنى الإنتاجية الغربية والإسرائيلية من الناحية

¹ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار). التقرير الاقتصادي السنوي (2012). القدس: 2013. ص(39).

² المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار). المرجع السابق. ص39.

التكنولوجية والكثافة الرأسمالية، فضلاً عن الكفاءة التنافسية للسلع الزراعية المنتجة في الدول المتقدمة وقدرتها على منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية والعالم الثالث¹.

3.4.3. الصعوبات التي تعرقل دخول المنتج الزراعي الفلسطيني إلى السوق الحرة.

لم يستفد المزارعون الفلسطينيون من الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ولم يستثمر المزارع الفلسطيني المزايا التي توفرها العولمة الاقتصادية، هذه المزايا يتم استثمارها باتجاه واحد وهو إدخال وتسويق المنتجات الزراعية الإسرائيلية والأجنبية باتجاه السوق الفلسطينية، مما يعطل الإنتاج الزراعي الفلسطيني بفعل إغراق السوق المحلية بمنتجات زراعية أجنبية وإسرائيلية، إذ تقوم بعرض سلعها ومنتجاتها بكميات كبيرة وبأسعار أقل عن مثيلاتها من المنتجات المحلية المعروضة في السوق الفلسطينية، وتدخل السوق المحلية من أبواب السوق الحرة والعولمة الاقتصادية².

تهدف السياسة التجارية للسلطة الفلسطينية إلى نفاذ المنتج الفلسطيني للأسواق الخارجية وفقاً للاتفاقيات الثنائية التي وقعتها السلطة مع أطراف أخرى؛ إلا أن المصدر الفلسطيني غير قادر على الاستفادة بشكل وافٍ من الاتفاقيات التي أبرمتها السلطة، بالتالي من الصعوبة بمكان دخول المنتج الزراعي الفلسطيني إلى الأسواق العالمية، وذلك يعود إلى المستويات المنخفضة للكفاءة الإنتاجية، والقيمة المضافة، وجودة المنتج، والقدرة على التعبئة والتغليف، وتدني الخبرة التسويقية، وفقدان الميزة التنافسية للمنتج الزراعي الفلسطيني، كلها عوامل ساهمت في الحد من قدرة الشركات الفلسطينية على الدخول في أسواق جديدة، أو حتى المحافظة على الأسواق التقليدية³.

¹ مقابلة شخصية: حسام سعيد. 2018\4\26.

² عبد الرزاق، عمر: تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية. القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2002م.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. السياسات التصديرية والتسويقية لمجموعة مختارة من المنتجات الزراعية في ضوء التطورات الوطنية والإقليمية والعالمية، الأمم المتحدة، نيويورك. (1999). ص23-ص24.

وبناءً عليه، لا يمكن للاقتصاد الزراعي الفلسطيني الصغير الناشئ أن يجد مكانةً في ساحة السوق الحرة، التي تقوم على المنافسة الحرة والتي تتضمن اقتصادات ضخمة على مستوى العالم؛ وبالتالي فإن منهج السوق الحر ليس الأنسب للاقتصاد الفلسطيني في ظل الوضع الراهن.

وبذلك، فإن دخول المنتج الزراعي الفلسطيني إلى السوق الحرة، يجب أن تتوافق مع مجموعة من الشروط والتدابير الدولية، وهي غالباً ما تكون عائقاً أمام دخول الصادرات من السلطة الفلسطينية إلى البلدان المتقدمة، وبموجب اتفاقية -الصحة النباتية- المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية، إذ يحق للمستورد أن يتتبع مراحل إنتاج السلعة الزراعية كضمان لجودة المنتج، ولكن نتيجةً لعدم مطابقة المنتج الزراعي الفلسطيني للمعايير والشروط الدولية، فقد تم رفض بعض الصادرات الزراعية (مثل زيت الزيتون المُعد للتصدير لدول الاتحاد الأوروبي)، والذي لم يستلزم الشروط المطلوبة حيث تسبب بعدم اجتيازه للإجراءات والمواصفات المطلوبة في الأسواق الأوروبية¹.

وأكدت دراسة مركز التجارة الفلسطينية عام (2010)، حول المعايير الفلسطينية للصحة النباتية وتم مقارنتها بالمعايير والتدابير الصحية الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي فتبين حجم القصور والثغرات الموجودة في المعايير الفلسطينية والمتمثلة بعدم وجود سلطة قانونية مختصة بفحص المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى عدم جهوزية المختبرات وفقدانها للمواصفات الأوروبية². فضلاً عن التدابير السياسية والمعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي الفلسطيني، إذ أن الاقتصاد الزراعي الفلسطيني له خصوصية كونه يتأثر بشكل مباشر بالأحداث السياسية، وكونه اقتصاداً زراعياً تابعاً بالكامل ولا يتمتع بالخصوصية التي تمكنه من الإنتاج والتسويق بشكل حر، هذا في ظل القيود المفروضة على حركة المزارعين والمنتجات الزراعية، فالمزارع الفلسطيني لا يتمكن من الوصول إلى المعايير الخاصة بنظم التسويق العالمية حيث يتم تصدير منتجاته الزراعية إلى العالم

¹ وزارة الاقتصاد الوطني، مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد). دولة فلسطين الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018. ص84-ص85.

² المرجع السابق. دولة فلسطين الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018. ص85.

الخارجي من خلال شركات تسويق إسرائيلية، وهذا دليل على غياب الاستقلالية للاقتصاد الفلسطيني¹.

3.4.4. المنتجات الزراعية الأجنبية والإسرائيلية في السوق الفلسطينية وفقاً لقاعدة السوق الحرة

مما لا شك فيه، أن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط مع الاحتلال الإسرائيلي باتفاقيات على رأسها اتفاق أوسلو وملحقه بروتوكول باريس الاقتصادي؛ ومن الناحية العملية فإن أي اتفاق توقعه إسرائيل مع العالم الخارجي، تلقائياً أو ضمناً تكون السلطة الفلسطينية جزءاً من هذا الاتفاق، باعتبار أن إسرائيل عضو في منظمة التجارة العالمية وما يسري على إسرائيل من شروط التجارة العالمية يسري بصورة غير مباشرة على المناطق الفلسطينية، بمعنى أنه عندما تعفي إسرائيل أي منتج من عملية الجمركة، مباشر يعفى من الجمركة الفلسطينية، باعتبار أن فلسطين وإسرائيل غلاف جمركي موحد.²

استناداً لما سبق ذكره، يلاحظ أن إسرائيل أكثر قدرة على التحكم في السوق الفلسطينية، في ظل غياب دور السلطة المتمثل في إيجاد بنية تشريعية تهدف إلى تنظيم السوق المحلي بهدف حماية المنتج الزراعي المحلي، وهذا لا تتعارض مع مبادئ العولمة الاقتصادية. فتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية تسهم في الحفاظ على الزراعات المحلية من الانهيار.

3.5 دور العولمة الاقتصادية في تشجيع الزراعة الكمالية على حساب الزراعة الأساسية، وأثر ذلك على الأمن الغذائي الفلسطيني:

تعتبر الزراعة الكمالية (الزراعة الأحادية)، من الزراعات الحديثة المعدة للتصدير والموجهة إلى الأسواق العالمية. وتهدف الزراعة الكمالية إلى استثمار مساحات واسعة من الأراضي الزراعية

¹ معهد الأبحاث التطبيقية اريج. التقرير المتكامل حول رزمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني وإمكانية التسويق للأسواق المحلية والإسرائيلية والخارجية (دراسة حالة محافظة طوباس). بيت لحم-فلسطين. (2008). ص5-ص6.

² جميل. مسيف، نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين: تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2017. ص30-31.

لزراعتها بأصناف كمالية مثل (الأعشاب الطبية والتمور والورود والفراولة)، وتعتبر الزراعة الكمالية من الزراعات التي تتطلب كثافة عالية من مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة الموفرة للأيدي العاملة.

3.5.1 الأمن الغذائي الفلسطيني في ظل العولمة الاقتصادية:

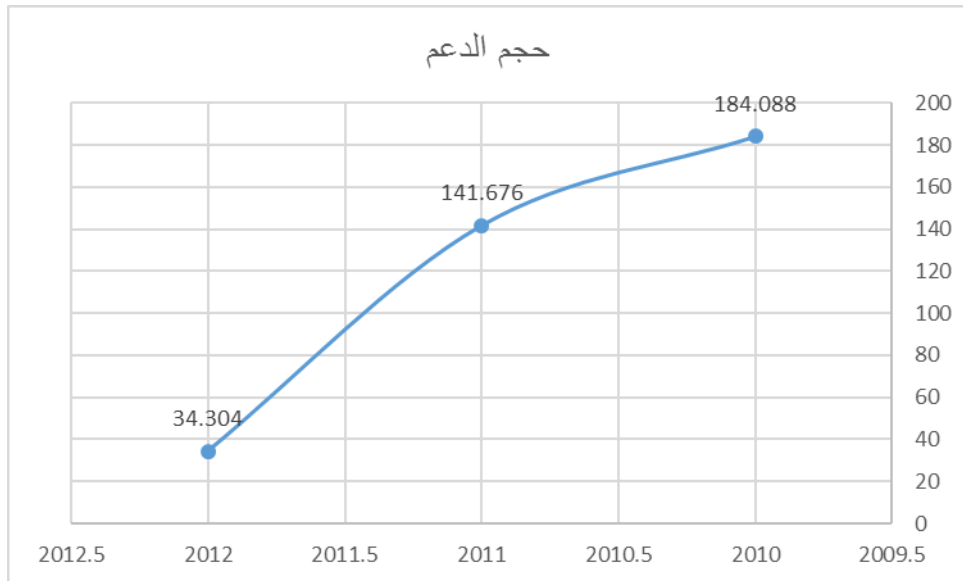
بعد تبني السلطة الفلسطينية لنظام السوق الحرة عام (2005)، أصبحت مؤسسات العولمة الاقتصادية أكثر انتشاراً وتأثيراً في الاقتصاد الفلسطيني، وأصبح هناك دور بارز للمنظمات الدولية أهمها (الفاو-منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة)، حيث نفذت مشاريع زراعة كمالية بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية، حكومية وغير حكومية، وما يثبت ذلك مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية في دعم وزارة الزراعة الفلسطينية لزيادة المساحة المزروعة بالورود من (900) ديم، حتى تصبح (125) ألف ديم¹؛ وهذا يتفق مع سياسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، إذ منحت (200) مزارع من قطاع غزة ينتجون الفراولة المعدة للتصدير، منحتهم رخصة دولية تسمى "الممارسات الزراعية الجيدة"².

وعليه، فإن الدعم الموجه لزراعة الزهور لا يقل أهمية عن الدعم الموجه لزراعة الفراولة والمحاصيل الكمالية الأخرى؛ ولذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي يدعم فكرة الزراعة الكمالية لبعض المحاصيل. فضلاً عن تراجع حجم الدعم المالي الموجه للقطاع الزراعي بشكل عام من قبل المنظمات الدولية، وتوجيه الدعم نحو زراعات محددة لا تلبي حاجات السوق المحلي لتغطية الاكتفاء الذاتي، مما يعني أن المنظمات الدولية المانحة ساهمت في تهميش القطاع الزراعي، فقد توجهت بالدعم إلى قطاعات أخرى أهمها القطاع الخدماتي. أنظر الرسم البياني رقم (4):

¹ كرز، جورج: نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. رام الله: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت ومركز العمل التنموي معاً. 1999. ص 8-9.

² زريق، رامي. غوف، أن: السيطرة على الغذاء السيطرة على الشعب الكفاح من أجل الأمن الغذائي في غزة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2014. ص 82.

الرسم البياني رقم (4): حجم الدعم الموجه من قبل المانحين للقطاع الزراعي في فلسطين للأعوام (2010-2012):



معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج): الانتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع التحديات الملخص التنفيذي. (2015). ص 11.

يشير الشكل إلى أن حجم الدعم الموجه للقطاع الزراعي عام (2010) أكثر من (184) ألف دولار، واستمر هذا التراجع عام (2012) حتى وصل إلى حوالي (34) ألف دولار، ولكن على الرغم من كل هذه المعونات إلا أن القطاع الزراعي الفلسطيني لم يحقق أي تقدم بل استمرت حالة التراجع التي يعاني منها على غرار العشرين سنة الماضية.

3.5.2 الزراعة الأساسية بين تأثير العولمة الاقتصادية والزراعة الكمالية:

إن من أولويات الشعب الفلسطيني تحقيق الأمن الغذائي في السلع الأساسية، وصولاً إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، بحيث تلبي حاجات المجتمع الفلسطيني وتمكّنه من الاعتماد على الذات ولَوْ جزئياً.

وعليه، فإن 31.5%، من الأسر الفلسطينية تعاني من انعدام الأمن الغذائي، أو تقدر بحوالي 1.6 مليون فلسطيني وذلك حتى نهاية عام (2017)، وهذا ناتج عن ارتفاع معدلات

البطالة، وانعدام الفرص الاقتصادية، فضلاً عن القيود المفروضة على حرية الحركة، بالتالي فإن التوجه نحو الزراعة الكمالية يسهم في عدم تلبية حاجة السوق المحلية من السلع الغذائية الأساسية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعرها نتيجة عدم توفرها بالكمية التي تلبى حاجة السوق¹.

3.5.3. تأثير العولمة الاقتصادية على الاستثمارات الزراعية المحلية:

إن العولمة الاقتصادية تشكل فرصاً لأصحاب الزراعات الكمالية والتي تستثمر جزءاً كبيراً من الإمكانات والأراضي الزراعية، بهدف إنتاج محاصيل زراعية ذات جودة عالية موجهة للأسواق الخارجية، تكون هذه الاستثمارات على حساب الزراعات الأساسية التقليدية².

والزراعة المحلية لها قدرة على توفير احتياجات السوق المحلية من المنتجات الزراعية الأساسية والتي تشكل أساس الاكتفاء الذاتي، إذ أن الزراعة الكمالية تأتي ضمن إطار العولمة الاقتصادية، وعليه، فإن عدم تلبية حاجة الأسواق المحلية بالمحاصيل الزراعية الأساسية يسهم بفقدان الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني وما يترتب على ذلك من فقدان الإرادة السياسية الحرة، وتعميق التبعية الغذائية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

3.6 المقاربة التقنية والعولمة الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني

يلاحظ في ظل اقتصاد العولمة أن القطاع الزراعي الفلسطيني بإمكاناته الضعيفة يزداد ضعفاً أمام عمليات العولمة الاقتصادية، في ظل الدور المحوري للسياسات الإسرائيلية ومؤسسات السلطة في تنظيم ارتباط القطاع الزراعي بالعولمة الاقتصادية من خلال إدارة عمليات استيراد وتصدير المنتجات الزراعية، وتنظيم اتفاقيات التعاون الزراعي من قبل السلطة مع مؤسسات أجنبية مختلفة. فأصبح من الملاحظ _على الأقل نظرياً_ أن الإنتاج الزراعي قد تراجع في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن أثر العولمة الاقتصادية في القطاع الزراعي الفلسطيني أدى إلى تشوه هذا القطاع بحيث أن محاولة القطاع الزراعي الدخول في دائرة العولمة الاقتصادية جلبت تغييراً في

¹ الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). الأمن الغذائي. الأراضي الفلسطينية المحتلة. (2019)، اخذت من الرابط <https://www.ochaopt.org/ar/theme/food-security> بتاريخ 2019\2\14.

² مقابلة شخصية: عمار النداء. اللجنة الرباعية الدولية - الأمم المتحدة. 2018\12\2.

طرق وأساليب الإنتاج والتسويق، وأدخلت تقنيات وأدوات حديثة في العمل الزراعي تتلائم مع ما أفرزته العولمة الاقتصادية من أساليب تسويق وتقنيات حديثة ومتطورة¹.

التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة ليست هي المسؤولة عن تراجع الإنتاج الزراعي، بل إن حالة عدم الاستقرار السياسي، وعدم توفير السلطة للميزانيات المطلوبة لتطوير الإنتاج الزراعي، ساهمت في تراجع هذا القطاع، إلى جانب العولمة الاقتصادية التي بدورها فرضت مجموعة من المعايير ساهمت في تراجع الإنتاج الزراعي من خلال التبعة للخارج في الحصول على مدخلات الإنتاج، وفقدان الميزة التنافسية للمنتج الفلسطيني مقارنةً بالمنتج الإسرائيلي والمنتج الأجنبي، فضلاً عن فتح السوق الفلسطينية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية تحت شعار العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي².

بالمقابل لم يستطع المنتج الفلسطيني الوصول بحرية إلى الأسواق العالمية بفعل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود وفق اتفاق باريس الاقتصادي عام 1994، فالاحتلال يتحكم بعمليات الاستيراد والتصدير، ويتحكم بإدخال التقنيات الزراعية إذ يحد من استفادة القطاع الزراعي الفلسطيني منها.

التقنيات الحديثة المستخدمة في الإنتاج الزراعي تسهم في تحسين جودة الإنتاج، إذ تحتاج إلى كثافة عالية من رأس المال وإلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن هذه التقنيات صنعت فارقاً بين أنماط الزراعة المختلفة كما هو الحال بين الزراعة الفلسطينية والزراعة الإسرائيلية المتقدمة جداً.

3.7 خاتمة الفصل:

القطاع الزراعي يحتاج إلى تطوير البنية التحتية التي تستوعب أكبر قدر ممكن من مزايا العولمة الاقتصادية، حيث أن السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة الزراعة لم تحقق كامل رؤيتها

¹ معهد الأبحاث التطبيقية - أريج. واقع القطاع الزراعي في فلسطين (2007). القدس - فلسطين: (2007). ص 47-48.

² مقابلة شخصية: عبد الستار قاسم. 2019\1\13.

الاستراتيجية بدليل أنه لم يحقق أي تقدم في الناتج المحلي الإجمالي بل كان في تراجع مستمر كما أشرنا سابقاً، لهذا يعتبر القطاع الزراعي الفلسطيني قطاعاً يُدار من قبل أصحابه ومالكيه الشخصيين؛ معظم التقنيات والأساليب الحديثة المستخدمة في الزراعة يجسدها القطاع الخاص من خلال تطويرها أو استيرادها من الجانب الإسرائيلي.

لعل، دخول القطاع الزراعي الفلسطيني في مراحل مختلفة، والمتمثلة في فترة الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي ثم فترة السلطة الفلسطينية، والتي تجسدت فيما بعد بفترة القطاع الزراعي في عهد العولمة الاقتصادية؛ ولكن ما تم الإشارة إليه تاريخياً؛ أن العولمة موجودة، ولكن التوجه لهذه العولمة لم يكن مقصوداً، باعتبار أنه هناك العديد من الممارسات السياسية والاقتصادية التي كانت تسري على نطاق عالمي قبل وجود المنظمات الدولية وأدوات العولمة الاقتصادية، ولكن بعد ترسيخ قواعد وأسس العولمة الاقتصادية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات والاتفاقيات الدولية، وأصبح التوجه للعولمة الاقتصادية مقصوداً و مترجماً وفقاً لمجموعة الشروط والمعايير التي تقف عليها تلك المنظمات الدولية.

إذ أن فتح السلطة الفلسطينية أبوابها أمام المنتجات الأجنبية لتغزو السوق الفلسطينية وعليه، فقد منحت المنتجات الزراعي الأجنبية كافة التسهيلات للدخول إلى السوق الفلسطينية تحت يافطة العولمة الاقتصادية، ولم يسمح للمنتج الزراعي المحلي للخروج بحرية إلى الأسواق العالمية؛ فضلاً عن التوجه للزراعة الكمالية والتي تركز التبعية للخارج وتبقي الأسواق المحلية تفتقد لمنتجاتها الأساسية من المنتجات الزراعية مما يترتب على ذلك من فقدان الأمن الغذائي وغيرها من الآثار.

إن مواكبة العولمة الاقتصادية يتطلب توظيف العديد من الشروط والتدابير، مثل الميزة التنافسية وغيرها من الشروط التي تمكن المنتج الزراعي من النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتوظيف هذه الشروط بالشكل الأمثل في القطاع الزراعي، حيث يتيح المجال لتطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة في الدولة الأمر الذي يسهم في تنمية القطاع الاقتصادي بشكل عام.

وبذلك، يتجسد دور القطاع الزراعي في مواكبة التقنيات الحديثة وأساليب العولمة الاقتصادية والاستثمار الأمثل لها، من خلال الاستفادة من علاقات الإنتاج وأساليب التسويق الجديدة التي رسمتها بنى العولمة الاقتصادية، وعكس ذلك هو رفض وتهميش التقنيات والأساليب الحديثة، حيث تُبقي النشاط الزراعي بنمطه التقليدي يزداد ضعفاً حتى لا يستطيع التطور والمنافسة على مستوى العالم.

الفصل الرابع

تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني

4.1. مقدمة:

يعتبر بروتوكول باريس الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من اتفاق أوسلو والذي تم توقيعه بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام (1994)، وجاء هذا البروتوكول لينظم العلاقات التجارية بين الطرفين، وكذلك العلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي. وبحسب الوفد الفلسطيني المفاوض فإن هذا الاتفاق يهدف إلى: إخراج الاقتصاد الفلسطيني من التبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، وإحداث أكبر قدر ممكن من التعادل بين اقتصاد إسرائيلي كبير ومتقدم، وبين اقتصاد فلسطيني صغير في طور النمو، من خلال تقطيع أواصر التبعية الاقتصادية والمالية بالحد الأقصى المتاح، بالتالي الخروج من دائرة الهيمنة الإسرائيلية الكلية على الحياة الاقتصادية الفلسطينية، وخلق مقومات تنمية مستقلة تتيح تطوير اقتصاد ذي سياسات منفصلة عن الاقتصاد الإسرائيلي¹.

وعليه، فإن فلسفة الاتفاق الاقتصادي قائمة على وجود غلاف جمركي موحد بين الطرفين، والتي أدت إلى نقل العلاقات الاقتصادية التي كانت سائدة بين الطرفين قبل توقيع اتفاق أوسلو، إلى حالة تعاقدية متفق عليها بشكل رسمي.

غير أن النظر لبند الاتفاق تظهر أنها تخالف الهدف من توقيعه، فضلاً عن الواقع الذي لا يتوافق مع الهدف المنشود من هذا الاتفاق، باعتبار أن بنود الاتفاق تركز التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، باعتبار أنه لا يمكن تحقيق أي عملية تنموية في الاقتصاد الفلسطيني في ظل وجود هذا البروتوكول الاقتصادي بنصوصه الحالية، التي لم تقم علاقة اقتصادية متكافئة بين الطرفين².

¹ عرفة. نور: بدائل بروتوكول باريس. موقع الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية. اخذت من الرابط -<https://al-shabaka.org/briefs/بدائل-بروتوكول-باريس/>. بتاريخ 2019\2\16.

² Injass, Raghad. Sarmidi, Tamat. Injas, Malek: "**THE PARIS PROTOCOL AND THE PALESTINIAN ECONOMY: NEW EVIDENCE**". Journal of Contemporary Business, Economics and Law. **South East Asia**. Vol. 12, Issue 3 (April), ISSN 2289-156\ (2017). Pa 18-20

وهذا الفصل يتناول أثر بروتوكول باريس الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال عدة مداخل أهمها: دراسة وصفية لأهم البنود التي أتى بها هذا الاتفاق الاقتصادي، وتحديد البنود التي تحرم الفلسطينيين من الاعتماد على الذات، والتي تسهم في التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ومدى تنفيذ الاتفاق والتزام الأطراف به، وسياسات الاحتلال الإسرائيلية التي تحول دون تطبيق بنوده.

4.2. أهم البنود التي تناولت العلاقات الزراعية في بروتوكول باريس الاقتصادي:

- إن وصف واستقراء العلاقات الزراعية بين الجانبين جاء على شكل عدّة بنود أهمها:
1. "يشكل الجانبان لجنة اقتصادية فلسطينية-إسرائيلية مشتركة، لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به"¹، حيث تتشكل من خبراء في مجالات اقتصادية مختلفة كالزراعة والصناعة والسياحة وغيرها.
 2. تتناول البروتوكول عمليات التبادل التجاري للمنتجات الزراعية حيث جاء فيه "نقل حر للمنتجات الزراعية، وبدون جمارك وضرائب استيراد"²، على اعتبار أن العلاقة فيما بينهم قائمة على التبادل المشترك وذلك في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
 3. الاستثناءات المؤقتة على نقل المنتجات الزراعية، فقد أشار بروتوكول باريس إلى حرية نقل المنتجات الزراعية دون قيود إلى أسواق الطرفين ودون جمارك وضرائب، ولكن باستثناء بعض المنتجات التي فرض عليها قيود مؤقتة وسيتم إلزائها بشكل تدريجي حتى عام (1998)، ومن هذه المنتجات الدواجن والبيض والبطاطا والبندورة والخيار والبطيخ؛ وضمنَ هذا البروتوكول الحق للفلسطينيين في تصدير منتجاتهم إلى الأسواق العالمية على أساس شهادة المنشأ الفلسطينية، وذلك دون قيود على حركة المنتجات الزراعية الفلسطينية

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا. اتفاق باريس الاقتصادي 1994\4\29. المادة (8)، البند رقم (51)، اخذت من الرابط http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=4890 بتاريخ 2018\10\23.

² المادة (8)، البند رقم (51)، بروتوكول باريس الاقتصادي. مرجع سابق.

ودون الإضرار بالالتزامات الناجمة عن الاتفاقيات الدولية، وسيمنع الطرفان عن استيراد منتجات زراعية قد تسبب ضرراً لمزارعي أحد الطرفين¹.

4. العلاقات التعاونية والتبادلية في السيطرة على الأمراض؛ تناول بروتوكول باريس حالة الخدمات الصحية البيئية والبيطرية بحيث يكون كل طرف مسؤولاً عن الأمراض البيطرية والنباتية كل حسب ولايته، وتناول البروتوكول أيضاً عمليات تبادل الحيوانات والمنتجات الحيوانية والطيور، بالإضافة إلى الترتيبات المتبادلة لمنع انتشار الآفات الزراعية وتبادل المعلومات والخبرات².

وقد تناول البروتوكول أيضاً العلاقات التجارية في نقل المنتجات الحيوانية، بحيث يتم معاينتها دون حدوث تأخير أو ضرر وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية؛ بما في ذلك عمليات الاستيراد الخارجي حيث يتفق الطرفان على مجموعة من الشروط الواجب توافرها في العمليات التجارية المستوردة. وفيما يتعلق بعمليات النقل تتم بواسطة عربات مختومة وفقاً لتصاريح بيطرة تصدرها لبلد المنشأ³.

5. نقل وتصدير النباتات ومنتجاتها، وفقاً لما جاء في البروتوكول فإنه "يحق للفلسطينيين تصدير منتجاتهم الزراعية دون قيود على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية"⁴. وذلك دون حدوث ضرر بالطرف الآخر.

6. إنشاء لجنة فرعية لمتابعة ومراجعة السياسات التي تتعلق بالجانب البيطري والوقاية النباتية، إلى جانب قطاع الألبان، إذ تقوم بعقد اجتماعات بشكل منتظم أو غير منتظم حسب مقتضى الحال⁵.

¹ المادة (8)، البند رقم (53-55)، بروتوكول باريس الاقتصادي. مرجع سابق.

² المادة (8)، البند رقم (56)، بروتوكول باريس الاقتصادي. مرجع سابق.

³ الشعبي، هالة: بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي. القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). 2013. ص32.

⁴ المادة (8)، البند رقم (58)، بروتوكول باريس الاقتصادي. مرجع سابق.

⁵ المادة (8)، البند رقم (60، 61)، بروتوكول باريس الاقتصادي. مرجع سابق.

وبناءً عليه، فقد منح بروتوكول باريس الاقتصادي الجانب الفلسطيني مجموعة من الصلاحيات التي تضمن له حرية الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية، وحرية التبادل التجاري للسلع الزراعية بين السوق الفلسطيني والإسرائيلي بما في ذلك حرية حركة المنتجات الزراعية الفلسطينية بين المناطق الفلسطينية؛ ولكن هذه الصلاحيات بقية معلقة ومرتبطة بالإرادة السياسية الإسرائيلية.

4.3. أهم البنود التي تعوق الاعتماد على الذات، وتعمق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي:

1. إن الصلاحيات التي مُنحت للجنة المشتركة، قد عزلت استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني، وبالتالي فإن عمل هذه اللجنة لا يسري ضمن منهج يحقق الأهداف الفلسطينية من الاتفاق¹.
2. منح البروتوكول صلاحية كبيرة للسلطة الفلسطينية باستخدام الموانئ الإسرائيلية، وهذا يجعل الاقتصاد الفلسطيني أكثر اعتماداً على الجانب الإسرائيلي، ويحقق فائدة أكبر للاقتصاد الإسرائيلي.
3. إضافة إلى أن عمليات الاستيراد والتصدير التي تحتكم لضريبة القيمة المضافة، فقد ميزتها التنافسية؛ من خلال الضرائب التي تفرضها إسرائيل على المستورد الفلسطيني.
4. كل طرف في الاتفاق يهدف إلى دعم منتجه الزراعي، وسمح الاتفاق بذلك ولكن اللافت للنظر، أن الدعم في إسرائيل ممكن بسبب كفاية المخصصات المالية للقطاع الزراعي وبسبب الفائض المالي المتوفر في خزانة الدولة، مقارنةً بعدم إمكانية دعم السلطة لهذا القطاع وقلة المخصصات المالية له².

¹ عبد الرازق، عمر. سليمان، هاني: أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. 1994. ص 22.

² المرجع سابق. أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي. ص 25.

إذ تشكل منافسة غير متكافئة بين الجانبين. فهناك حماية للمزارع الإسرائيلي من خلال تحديد وتنظيم استيراد بعض المنتجات الزراعية، في حين أن السلطة الفلسطينية لم تتخذ أيًا من التدابير التي تحمي المنتج الفلسطيني من البضائع الأجنبية والإسرائيلية على وجه الخصوص، فالمنتجات الزراعية الإسرائيلية تدخل السوق الفلسطينية بحرية ودون قيود، وعليه، يجب نشر ثقافة وطنية (اعتبارها حالة نضالية) تهدف إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

5. كرس الاتفاق تبعية الأيدي العاملة الفلسطينية، واعتماده على السوق الإسرائيلي بوصفه مشغلاً أساسياً، وبذلك فقد شكل العمال الفلسطينيون مصدراً رخيصة للأيدي العاملة في إسرائيل.

6. لم يتناول الاتفاق تسوية الموارد المائية، وهذا يتيح المجال لإسرائيل أن تستيبح الموارد المائية للشعب الفلسطيني، وعليه، تعتبر المياه مورداً أساسياً في عملية الإنتاج الزراعي، فمصادرة إسرائيل للموارد المائية الفلسطينية تسهم في تعميق التبعية الاقتصادية لإسرائيل، فضلاً عن كون المورد المائي يستخدم في الكثير من العمليات الإنتاجية سواء في الزراعة أو الصناعة وفي غيرها من القطاعات الإنتاجية، وبذلك فإن عدم تناول بروتوكول باريس لتسوية الموارد المائية بين الطرفين، قد أعطى الضوء الأخضر للجانب الإسرائيلي للسيطرة على الموارد المائية الفلسطينية بحرية كاملة.

وبذلك، فإن هذه البنود تنتهك السيادة الفلسطينية، وتحد من الاعتماد على الذات فلسطينياً، إذ تدفقت المنتجات الزراعية الأجنبية والإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية دون حدود أو ضوابط، فضلاً عن منتجات المستوطنات الإسرائيلية التي وطئت في السوق المحلية، هذا في ظل غياب سياسة حمائية للمزارع الفلسطيني، وبالتالي فإن عملية التبادل التجاري المتفق عليها بين الطرفين بقيت مرهونة بالسياسات الإسرائيلية.

4.4 الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية التي تحول دون الإفادة من بروتوكول باريس الاقتصادي

شهدت الفترة الأولى من توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي، إغراق المنتجات الزراعية للأسواق الفلسطينية، بالمقابل وضعت إسرائيل مجموعة من العراقيل أمام المنتجات الزراعية الفلسطينية، بهدف منعها من الدخول إلى السوق الإسرائيلية والأسواق العالمية.

وبناءً عليه، فإنَّ عملية استيراد المنتجات الزراعية من إسرائيل أسهل بكثير من عملية تصديرها إلى الجانب الإسرائيلي، أما عملية التصدير الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي، إذ تقوم إسرائيل بتطبيق كافة التعقيدات والإجراءات اللازمة لفحص وتفتيش وارداتها الزراعية من الجانب الفلسطيني وتضع شروطاً وقيوداً صعبة على عملية الاستيراد من الطرف الفلسطيني بحجة المطابقة للمعايير والمواصفات العالمية، فضلاً عن ذلك تفرض إسرائيل ضرورة اجتياز المنتجات الزراعية الفلسطينية جميع الاختبارات البيئية والصحية قبل دخولها إسرائيل¹.

لا يمتلك الطرف الفلسطيني خدمات تسويقية متطورة تتولى مهام فحص واجتياز الاختبارات المتعلقة بالصحة والبيئة لكافة المنتجات الزراعية الواردة من إسرائيل والعالم الخارجي، وذلك لضمان عدم دخول بضائع لا تحقق الشروط والمواصفات والمعايير المطلوبة والمتعارف عليها². إذ بدأ الإنتاج الزراعي الفلسطيني بالتراجع وازداد الاعتماد على المنتجات الزراعية الإسرائيلية والأجنبية المستوردة، واستغلت إسرائيل العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين حيث عظمت صادراتها من المنتجات الزراعية إلى الضفة الغربية مقابل تقليل كمية الاستيراد³.

وعليه، شهد القطاع الزراعي الفلسطيني مجموعة من الإجراءات الإسرائيلية التعسفية وغير القانونية التي تسببت بأضرار بالغة الأهمية في هذا القطاع، شملت عمليات مصادرة وتجريف وإقامة حواجز أمام حركة المزارعين، فضلاً عن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه

¹ الجعفري، محمود، وآخرون: بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير.

القدس - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2000م. ص 13.

² المرجع السابق. بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير. ص 13.

³ شتيه، بكر: العجز التجاري.. استهداف الصادرات أم إحلال الواردات؟. بوابة اقتصاد فلسطين. من الرابط

<https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/85e4ddy8774877Y85e4dd> /أخذت بتاريخ 2018\11\16.

التي تشكل أساس التنمية الزراعية، واستمرت هذه الإجراءات التعسفية ضد الزراعة الفلسطينية خلال فترة انتفاضة الأقصى حتى شرع الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصري الذي ابتلع جزءاً كبيراً من الأراضي الزراعية والتي تشكل مصدر دخل وحيد للعديد من الأسر الفلسطينية، حيث بلغت مساحة الأراضي التي تم مصادرتها حوالي (1.61) مليون دونم، 86% من هذه الأراضي تعتبر أراضي زراعية بامتياز.

تحتوي هذا الأراضي المصادرة على قدرة تصريفية للمياه تقدر سنوياً بـ (507) مليون متر مكعب¹، أما مياه حوض نهر الأردن فتبلغ كميتها حوالي (1600) مليون متر مكعب، تستولي إسرائيل على (1300) مليون متر مكعب منها، وعلى فإن إسرائيل تسيطر وتستخدم 83% من المياه الفلسطينية في إطار سعيها الدائم للسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية².

تركت هذه الإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية آثاراً سلبية على القطاع الزراعي الفلسطيني الذي يعمل فقط 25% من طاقته، فيمكن للقطاع الزراعي الفلسطيني أن ينمو أربعة أضعاف حجمه وهذا يسهم في زيادة الدخل القومي بنحو مليار دولار ويوفر (200-300)، ألف فرصة عمل في حال تم استغلاله بالشكل الأمثل³.

4.5 الواقع النظري لبروتوكول باريس الاقتصادي وأثره على القطاع الزراعي الفلسطيني

يؤكد البروتوكول في مقدمة المادة (2)، البند (2) على تشكيل لجنة مشتركة، إذ بدأ عمل اللجنة بشكل بطيء واستمر على نهج فوضوي طوال الوقت، فعقدت اجتماعاتها بشكل عشوائي وغير منظم، وفقاً للظروف السياسية، والأهم من ذلك كانت قراراتها غير ملزمة في كثير من الأحيان، فضلاً عن كونها بحثت في قضايا فرعية وثانوية عن الغرض الأساس للاتفاق، ولم يبد

¹ مركز الانباء والمعلومات الفلسطينية - وفا. أثر جدار الفصل على المواطنين الفلسطينيين. اخذت من موقع http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=4109 بتاريخ 2018\10\14.

² عبد الكريم، نصر. خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. بيروت: المنتدى العربي الدولي. 2004. ص3-ص4.

³ كسواني، بلال: القطاعات الإنتاجية في فلسطين بين الواقع والطموح. مركز الانباء والمعلومات الفلسطينية - وفا. أخذت من الرابط http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=b8zmmwa707758745661ab8zmmw بتاريخ 2018\9\24.

الجانب الإسرائيلي اهتماماً كافياً بمخرجات هذه اللجنة، حيث فقدت اللجنة قدرتها على حل المشاكل الناجمة عن تطبيق البروتوكول، وبهذا الاتجاه يبقى دور اللجنة الفلسطينية محدوداً ومحصوراً في ظل وجود احتلال إسرائيلي يسيطر على الحدود الفلسطينية مع العالم الخارجي ومع إسرائيل¹.

وفضلاً عن ذلك ينحصر دور اللجنة الفلسطينية أمام المزاجية الإسرائيلية في تنفيذ الضوابط والشروط الأمنية التي تقف حاجزاً أمام حرية تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية الموجهة إلى العالم الخارجي.

يؤكد الاتفاق في مقدمة المادة (8) البند (51)، على حرية تبادل السلع والمنتجات الزراعية بين الطرفين؛ إلا أن السياسة الإسرائيلية تنتهك الاتفاق بعرقلة البضائع والمنتجات الزراعية الفلسطينية وإبقائها على الحواجز تحت اشعة الشمس، تحتاج إلى قرار وسرعة في التنفيذ، حيث آلية اتخاذ القرارات في هذه اللجنة يتطلب اتفاق الطرفين وفي حال عدم الاتفاق والاختلاف في القضية تبقى معلقة، هذا يسبب تأخير في تصريف المنتجات مما يلحق الضرر بهذه المنتجات التي لا تستطيع الصمود لفترات طويلة².

وفيما يتعلق ببند حرية الاستيراد والتصدير والتبادل التجاري، فإن إسرائيل تخالف هذه البنود من الاتفاق، حيث تمنع الجانب الفلسطيني من استيراد بعض الحيوانات وتقوم بحجزها في الكرنيتينا الإسرائيلية (أماكن للحجر الصحي)، حيث تمتد فترة حجزها إلى (14) يوماً وهذا يكلف المستورد الفلسطيني المزيد من التكاليف تجبره على عدم الاستيراد من الأسواق العالمية والتوجه المباشر إلى الأسواق الإسرائيلية لضمان سرعة وسهولة العملية التجارية³.

¹ النقيب، فضل مصطفى؛ عطيان، نصر: واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية. القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2003. ص31.

² عورتاني، هشام. وآخرون: الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية قراءات في النص. نابلس - فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1994. ص21-31.

³ الشعبي، هالة: بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي. القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). سنة 2013. ص31.

إضافة إلى ذلك، يشير الواقع النظري للاتفاق أن إسرائيل لم تلتزم بالاتفاق، إذ تضع العراقيل أمام النشاط الزراعي الفلسطيني، وتمنع الشركات الزراعية من تسويق منتجاتها في الأراضي المحتلة عام (1948)، ولا يوجد أساس قانوني يمنع تسويق المنتجات الزراعية في القدس مثلاً، وهذا مخالف لبنود بروتوكول باريس¹.

وفي سياق آخر، فإن الانتهاكات الإسرائيلية تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني إلى جانب تراجع الاهتمام الرسمي في هذا القطاع، ساهم في تراجع نسبة العاملين فيه مقارنةً بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، انظر الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): عدد العاملين في فلسطين ونسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك للأعوام (2008-2013)

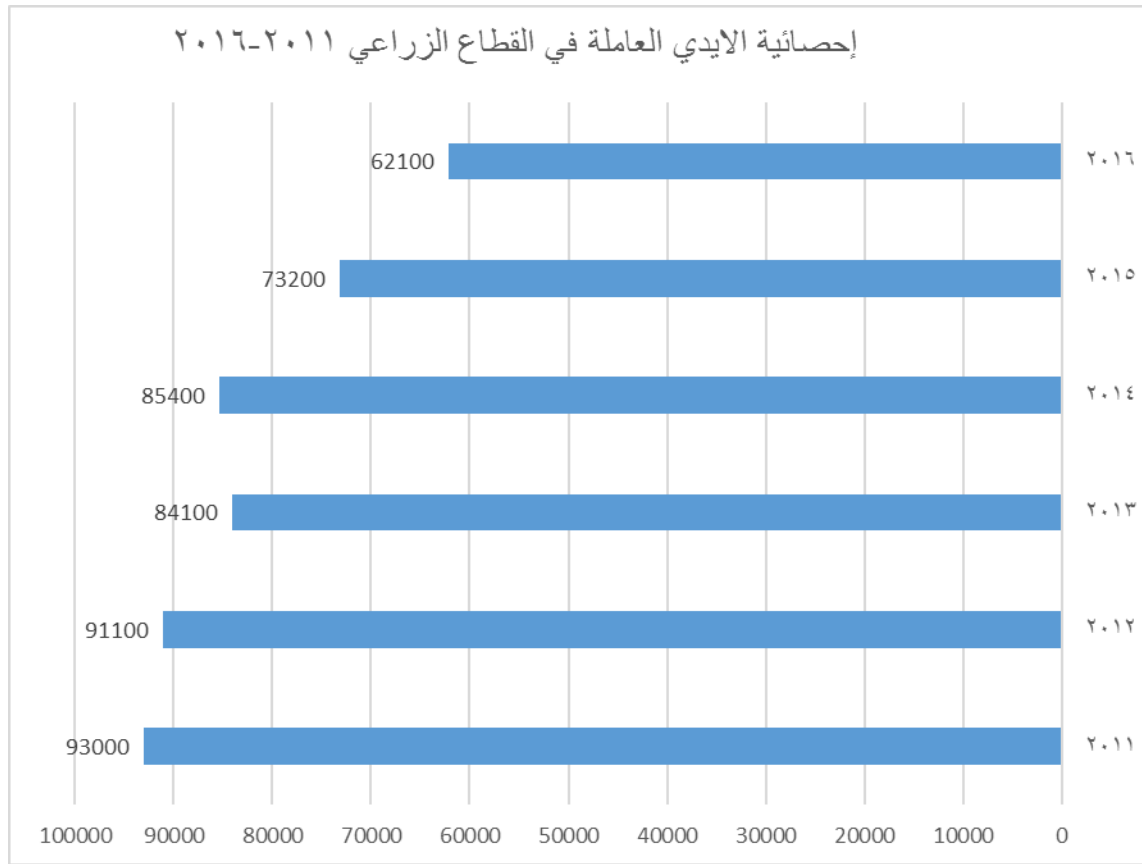
السنة	إجمالي العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية	نسبة العاملين في القطاع الزراعي من إجمالي العاملين في الأنشطة الاقتصادية
2008	665300	14.15%
2009	714900	11.8%
2010	742900	11.82%
2011	836000	11.88%
2012	857400	11.5%
2013	885100	11%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات القوى العاملة. رام الله: (2008-2013).

يظهر الجدول، حجم تراجع القوى العاملة في القطاع الزراعي، فقد نص الاتفاق على حرية تبادل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال. وبالتالي توجه العاملين في القطاع الزراعي للعمل في المستوطنات الإسرائيلية، إذ بلغ حجم التراجع خلال (2008-2012) إلى أكثر من 3%، وتشير هذه النسبة إلى أن عدد العاملين في النشاط الزراعي قد تراجع بشكل تدريجي وملحوظ من عام (2011-2016)، انظر الشكل البياني رقم (5):

¹ الشعبي، هالة: بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي. مرجع سابق. ص34.

الشكل البياني رقم (5): يوضح عدد العاملين في القطاع الزراعي من عام (2011-2016).



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2016. رام الله - فلسطين. ص 22

ويشير هذا الشكل إلى تراجع عدد الأيدي العاملة في القطاع الزراعي إلى أكثر من (30) ألف عامل فقدوا عملهم في هذا القطاع خلال عام (2011-2016)، فالأيدي التي هجرت القطاع الزراعي قد توجهت إلى قطاعات أخرى، أو إلى العمل لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. إذ سجل عدد العاملين في القطاع الزراعي عام (2011) إلى (93) ألف عامل، بينما سجل العام (2016) إلى حوالي (62) ألف عامل، وهذا يؤكد على تراجع عدد العاملين في القطاع الزراعي الفلسطيني.

وعليه، يستخلص الباحث المجلد العام لبروتوكول باريس والذي يمكن من خلاله قراءة الاتفاق الاقتصادي من منظور التبعية، وعدم الاعتماد على الذات، فإن بروتوكول باريس الاقتصادي، من الناحية الاستراتيجية، يمنع الفلسطينيين من تطوير قطاع اقتصادي يمكنهم من

الاعتماد على الذات ولو جزئياً، وإن هذا البروتوكول ساهم في ترسيخ التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والتي تحول دون الاعتماد على الذات فلسطينياً، مما يسلب الإرادة السياسية للشعب الفلسطيني.

4.5.1 مؤشرات حول عدم تكافؤ العلاقة بين الاقتصاد الزراعي الفلسطيني والإسرائيلي

هناك مفارقة كبيرة بين الاقتصاد الزراعي الفلسطيني والاقتصاد الزراعي الإسرائيلي، حيث نجد الفجوة الهائلة بين الطرفين فيما يتعلق بحجم الاقتصاد الزراعي لكل بلد؛ فالجانب الإسرائيلي يتمتع باقتصاد زراعي قوي إذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية الإسرائيلية عام (2016)، حوالي (2,2 مليار دولار)، على الرغم من هذا الحجم الكبير للاقتصاد الزراعي الإسرائيلي إلا أن وزارة الزراعة الإسرائيلية تسعى إلى تنويع أسواق التصدير وفتح أسواق جديدة في إطار دعم وتشجيع المزارع الإسرائيلي على الأنشطة التصديرية¹.

وإذا علم أن الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي مدعوم وموجه من قبل الحكومة الإسرائيلية، باعتبار أن الزراعة تحمل بعداً سياسياً فضلاً عن كونها تشكل قطاع الاكتفاء الذاتي، لذلك فإن الحكومة الإسرائيلية تخصص ميزانية للبحث والتطوير الزراعي من الناحية التقنية ومن الناحية التطويرية للأصناف والعلوم الزراعية المستحدثة، لذلك تنظم وزارة الزراعة الإسرائيلية معارض دولية بشكل سنوي تعرض من خلاله كل العلوم الزراعية الجديدة وكل التقنيات الحديثة، وهذا يجعل إسرائيل عنصراً فاعلاً في الاقتصاد الزراعي العالمي مما يكسبها القدرة على توظيف مزايا العولمة الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أهدافها².

وبالتالي لا يمكن للاقتصاد الزراعي الفلسطيني بإمكانياته الضعيفة أن يدخل في علاقة متكافئة مع الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي؛ فالمنتج الزراعي الفلسطيني ضعيف سلعياً، بالتالي صعب جداً على هذا المنتج منافسة المنتجات الأجنبية والإسرائيلية، وفي ظل الوضع الراهن، فإن تمكين المنتج الزراعي الفلسطيني عالمياً لا يمكن إلا من خلال تحسين جودة وتكلفة هذا المنتج.

¹ موقع وزارة الزراعة الإسرائيلية - وزارة الزراعة والتطوير القروي. تجارة خارجية. اخذت من الرابط https://www.moag.gov.il/ar/وحداث%20الوزارة/sachar_hutz/Pages/default.aspx بتاريخ 2018\9\25.

² خلال مشاركة الباحث عبد الملك أبو خضر في معرض زراعي لمدة ثلاث أيام نظمه وزارة الزراعة الإسرائيلية في تل أبيب بتاريخ 2018\5\10-8.

إضافة لما سبق، فإن عدم السيطرة على عمليات التبادل التجاري الزراعي يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية المحلية، لوجود كميات كبيرة من المنتجات الزراعية يتم تبادلها خارج مناطق السلطة الفلسطينية مثل (سوق بيتا المركزي للخضار والفواكه)، حيث تتم عمليات التبادل التجاري دون أن تسجل بالطرق الرسمية، فقد أظهرت إحصاءات السلطة الفلسطينية أن أكثر من (90%)، من حجم التجارة الزراعية يتم مع إسرائيل، بينما تشير بيانات وزارة الزراعة الفلسطينية أن التصاريح الصادرة عنها لا تغطي سوى (50%) من حجم التبادل التجاري للسلع الزراعية مع إسرائيل¹.

4.5.2 الاحتلال الإسرائيلي وأثره في تعطيل الاتفاق الاقتصادي:

إنَّ الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على الأراضي المحتلة وفق ثلاث مناطق (قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية)، قطاع غزة وهو محاصر بالكامل، والضفة الغربية محتلة، أما القدس الشرقية فقد ضمتها إسرائيل إلى حدودها، حيث يُمنع الفلسطينيون من التنقل بين هذه المناطق الثلاثة إلا بتصاريح تصدرها إسرائيل "بالقطارة"².

إضافة لما تقدم، فإن إسرائيل تقيد حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وتضع الحواجز فيما بين المدن والمناطق الفلسطينية، فقد أظهرت البيانات المنشورة في مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان عام (2017)، أن إسرائيل تنتشر (98) حاجزاً دائماً في قلب الضفة الغربية، وحتى نهاية أيلول من نفس العام فقد وصل عدد الحواجز الإسرائيلية المؤقتة "الطيّار" إلى (2941) حاجز على امتداد شوارع الضفة الغربية، ومع نهاية عام (2016) بلغ عدد الحواجز المؤقتة في الضفة الغربية حوالي (5587) حاجزاً؛ أما بالنسبة للحواجز التي لا تشغلها قوات أمن والتي تغلق بالسواتر الترابية والبوابات الفولاذية والمكعبات الاسمنتية فقد بلغت (476) حاجزاً وذلك حتى تشرين ثاني من عام (2017)³.

¹ الجعفري، محمود؛ وآخرون: بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير. مرجع سابق. ص 29-ص 30.

² بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. قيود على الحركة والتنقل. اخذت من موقع https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement بتاريخ 2018\10\20.

³ بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. قيود على الحركة والتنقل. المرجع السابق.

بعد ستة وعشرين عاماً من توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي، أصبح الاقتصاد الفلسطيني رهيناً للاقتصاد الإسرائيلي؛ وهذا حال الاقتصاد الزراعي الفلسطيني الذي ازداد ضعفاً بعد ركوب تيار العولمة الاقتصادية، كذلك فإن بروتوكول باريس الاقتصادي ما هو إلا تجبير اقتصاد ضعيف لصاح اقتصاد قوي.

4.6 الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والأطراف الأخرى في إطار التبادل التجاري:

وقعت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتي تشتمل على عمليات تبادل للمنتجات الزراعية؛ حيث كان أولى هذه الاتفاقيات هو بروتوكول باريس الاقتصادي والذي حدد شكل العلاقات التجارية اللاحقة، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى الانفتاح على الأسواق الخارجية، فضلاً عن كون هذه الاتفاقيات جاءت على شكل ثنائي أي بين السلطة ودولة أخرى، أو على شكل متعدد الأطراف مثل اتفاقيات السلطة مع تكتلات اقتصادية أو منظمات تضم عدة دول.

4.6.1 الاتفاقيات التجارية التي عقدها السلطة الفلسطينية:

تهدف الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والأطراف الأخرى إلى السماح بحرية التبادل التجاري للمنتجات بين البلدين مع إلغاء أو تخفيض جمركي للمنتجات الزراعية وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وبعض الدول تعاملت مع المنتج الزراعي الفلسطيني وفقاً لنظام الحصص "كوتا"، مثل الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك كندا.

فتح السوق الفلسطيني أبوابه أمام المنتجات الزراعية الأجنبية دون أي عوائق جمركية وبحرية مطلقة، مثل: اتفاقية الشراكة الأوروبية - الفلسطينية (1997)، والاتفاق الموقع مع دول المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة "EFTA" عام (1998)، وهناك اتفاقيات فرضت رسوماً جمركية "سنوية" على المنتجات الزراعية ويتم إزالة هذه الجمارك تدريجياً خلال عدة سنوات، ومنها الاتفاقية الموقعة مع تركيا عام (2004)، وكذلك اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "GAFTA" عام (1997)، أما فيما يتعلق بالاتفاق التجاري الذي أبرمته السلطة مع كل من مصر والأردن عام (1994 - 1998)، حيث يأخذ طابعاً خاصاً كونه يحتكم لبعض البنود المبرمة في بروتوكول

باريس الاقتصادي، حيث يحدد آلية للتعامل مع بعض المنتجات الزراعية وفقاً للقوائم المدرجة "A1, A2, B"،¹.

ولهذا، فإن اتفاق تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي، من أهم الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية، حيث أشارت هذه الاتفاقية إلى إعفاء جميع المنتجات الزراعية التي يكون مصدرها الضفة وغزة من الرسوم الجمركية؛ وتعد فلسطين أصغر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في إقليم المتوسط إذ بلغ إجمالي التبادل التجاري فيما بينهم عام (2009) حوالي 56.6 مليون يورو، وفي المقابل فقد فتحت السوق الفلسطينية أبوابها أمام المنتجات الأوروبية من خلال الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية الأوروبية²، وبذلك تكون السلطة الفلسطينية فتحت أبوابها أمام منتجات (28) دولة من الاتحاد الأوروبي لتصدير السلع الزراعية للسوق الفلسطينية في ظل عدم وجود حماية للمنتج الزراعي المحلي.

4.6.2 الأهداف الفلسطينية من توقيع الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي:

هناك مجموعة من الأهداف تحتكم إليها الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول، ولكن خصوصية الحالة الفلسطينية كونها تخضع للاحتلال الإسرائيلي، جعلت لها أهدافاً تقوم عليها العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ومن هذه الأهداف.

1. تعزيز السيادة الفلسطينية والحصول على إقرار بتدني الأوضاع التنموية في الأراضي المحتلة، حيث أن الإقرار بتدني الأوضاع التنموية يسهم في تعاطف الأطراف الأخرى في دفع العجلة التنموية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، أما بالنسبة إلى تعزيز السيادة حيث أنها تدعم صلاحيات السلطة وتقوي موقعها السياسي العالمي³.

¹ مركز التجارة الفلسطيني - (بال تريد). اتفاقيات التجارة. اخذت من موقع

https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements. بتاريخ 2018\9\13.

² * (A1)، السلع المستوردة والمنتجة محلياً في الأردن أو مصر أو أي دولة عربية أخرى).

³ * (A2)، السلع المستوردة يمكن استيرادها من الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول).

⁴ * (B)، لن تخضع السلع المستوردة لقيود على الكميات ولكن ستخضع للمقاييس الاسرائيلية).

² مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد - : التجارة الفلسطينية. فلسطين. العدد العاشر / حزيران (2011). ص48-ص49.

³ عبد الرزاق، عمر : تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية. القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث

السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2002م. ص21-ص22.

2. عقد اتفاقيات مع عدة دول بهدف تقليص حجم التجارة مع إسرائيل، فقد أقر البنك الدولي أن المشكلة الأكبر التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني هي الاعتماد على إسرائيل في التجارة الخارجية، بالتالي فإن هذه الاتفاقيات تسهم في الانفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

3. العمل على تنمية الصادرات وتعزيز تدفق الإيرادات العامة، هذا بدوره يسهم في خلق فرص تنمية جديدة، فضلاً عن دعم الصادرات الفلسطينية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث الاستثناءات التي تعانيها الحالة الفلسطينية¹.

4.6.3 الضوابط والعراقيل التي تحول دون الإفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية:

رغم الاتفاقيات التجارية الموقعة مع العالم الخارجي، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني مازال متعثراً وضعيفاً وتابعاً بشكل شبه كامل للاقتصاد الإسرائيلي، وهذا يسهم في إضعاف التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء، فضلاً عن كون الجانب الفلسطيني يمتلك القرار في توقيع الاتفاق ولا يمتلك القرار في تنفيذه.

إنّ إسرائيل تفرض جملة من الإجراءات والقيود التجارية على التجارة الفلسطينية ما يكفي لعرقلة أي عملية تنمية، فقد خرقت كل الاتفاقيات التجارية التي تنص على حرية التبادل التجاري بما فيها بروتوكول باريس الاقتصادي، وقيدت إسرائيل جزءاً كبيراً من الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، حيث عرضت النظام التسويقي الزراعي والاقتصاد الفلسطيني لخسائر كبيرة؛ وعلى الرغم من المعوقات والخروقات الإسرائيلية للاتفاقيات الموقعة ألا أنها تسوق منتجاتها الزراعية في الأسواق الفلسطينية دون أية قيود، وهذا في ظل وجود الحواجز الإسرائيلية التي تقطع أواصر المدن الفلسطينية وتحد من عمليات التبادل التجاري في الضفة².

وفيما يتعلق بالعوائق الإجرائية، تفرض إسرائيل جملة من التعقيدات التي تحول دون الإفادة من الاتفاقيات المبرمة مع الأطراف الأخرى حيث تمنع إسرائيل التاجر الفلسطيني من الاستيراد من

¹ عبد الرزاق، عمر: تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية. المرجع السابق. ص 21-22.

² معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). رزنامة الإنتاج الزراعي الفلسطيني وإمكانيات التسويق للأسواق المحلية والإسرائيلية والخارجية (دراسة حالة محافظة طوباس). معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج). بيت لحم - فلسطين. 2008. ص 43.

دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، فضلاً عن كونها تفرض مستوى عالٍ من المواصفات للسلع المستوردة وفقاً للمنهج الإسرائيلي وبمعزل عن المعايير والمواصفات الفلسطينية، وكون هذه المواصفات تأخذ وقتاً طويلاً للتحقق منها وهذا يزيد من الأعباء المادية على التاجر الفلسطيني، مما يضطر المستثمر الفلسطيني إلى اللجوء لمستورد إسرائيلي لتفادي العقوبات كافةً وضمان وصول البضائع في أسرع وقت ممكن وأقل تكلفة ممكنة¹.

4.7 خاتمة الفصل

تناولت الدراسة عرض وتحليل لبنود اتفاق باريس الاقتصادي بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني، سيما البنود الأساسية والصلاحيات الممنوحة لكلا الطرفين والتي تنظم العلاقات الزراعية بين الطرفين، إذ شملت على تحرير التجارة والعمل ضمن قاعدة الاتحاد الجمركي الموحد فضلاً عن كونها ركزت على حرية تبادل المنتجات الزراعية، فكان للقطاع الزراعي بند رئيسي حظي باهتمام كبير عند توقيع الاتفاق.

تناول بروتوكول باريس العلاقات الزراعية بين الطرفين بشكل موسع حيث شملت على اتفاق تعاون بهدف مكافحة الأمراض والآفات وتبادل المعلومات والخبرات والبت في القضايا العالقة من خلال لجنة مشتركة تعقد بشكل يحدده الطرفان، إلا أنها لم تحظ باهتمام فضلاً عن كونها معطلة بالكامل في الوقت الحاضر، وتتناول الاتفاق آليه للتعامل مع السلع الزراعية المستوردة من الخارج فيما لا يلحق الضرر بالطرفين ولكن إسرائيل لم تلتزم بذلك، حيث أنها تستبجح السوق الفلسطينية دون أي اعتبار لأي اتفاق، فقد تجاوزت كل الحدود في دعم مزارعي المستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية.

فضلاً عن حالة التبعية التي يكرسها الاتفاق الاقتصادي من خلال بعض بنوده، فبعد توقيع هذا الاتفاق أصبح الاقتصاد الفلسطيني يسكن في بطن اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى

¹ وزارة الاقتصاد الوطني - دولة فلسطين: الوضع التجاري في فلسطين. اخذت من الرابط

<http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=1&tabid=10&lng=2#export>. بتاريخ

2018\10\3

إجراءات الاحتلال التعسفية والتي تستهدف القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل ممنهج. والتي تحول دون اجراء أي عملية تنموية في هذا القطاع الحيوي.

لم تتردد إسرائيل في خرق بنود هذا الاتفاق في وضع الحواجز العسكرية وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها، وتفرض حكماً عسكرياً مطلقاً على الضفة الغربية وتحاصر قطاع غزة بالكامل، وتمنع تنقل المنتجات الزراعية فيما بينها وكذلك تمنعها أيضاً من الدخول إلى الأسواق الإسرائيلية والعالمية. هذا خرق واضح لبنود الاتفاق ليس هذا فحسب، فالسياسة الإسرائيلية تحد من تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والعالم الخارجي، وهذا من خلال إجراءاتها الأمنية المشددة وسيطرتها على المعابر والحدود وغير ذلك من الإجراءات والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تناولت الدراسة القطاع الزراعي الفلسطيني بين تأثير متغيرين هما العولمة الاقتصادية وبروتوكول باريس الاقتصادي، توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد على أهمية القطاع الزراعي الفلسطيني، إذ يعتبر مصدر دخل وحيد لكثير من العائلات الفلسطينية، وكونه يشكل قطاع الاكتفاء الذاتي وخط الدفاع الأول عن أهم الموارد الفلسطينية وهما الأرض والمياه، اللتان تشكلان أساس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعليه، فإن التهميش الرسمي الذي يعاني منه القطاع الزراعي إلى جانب تأثيرات العولمة الاقتصادية ساهمت في تراجع أهميته النسبية، فضلاً عن تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي والذي عزز تبعية هذا القطاع الاستراتيجي إلى الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي، حيث يمكن إيجاز أهم النتائج المستخلصة فيما يلي:

- بدايةً، التوجه للعولمة (بمفهومها الواسع) لم يكن بشكلٍ واضحٍ، إذ أن العولمة كظاهرة كونية موجودة منذ قديم الزمن ولها تأثيراتها المختلفة، وأن التفاعل معها لم يكن بشكل مقصود ذلك حتى بداية ترسيخ قواعدها، والمتمثلة بالمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، وغيرها من المنظمات والتكتلات الدولية التي جسدت فكرة العولمة بشكل عام والعمولة الاقتصادية بشكل خاص.

- كان القطاع الزراعي الفلسطيني ذا أهمية نسبية أعلى بكثير، وذلك قبل تأثير القطاع الزراعي الفلسطيني بالعولمة الاقتصادية، إذ تراجع حجم الإنتاج الزراعي سنة تلو الأخرى ولا يسجل لأي سنة أنه تقدم، وعليه، فقد تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع استيعاب القطاع الزراعي للأيدي العاملة، وكذلك تراجعت نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات الفلسطينية، ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للواردات الزراعية فقد تراجعت مقابل صعود قطاعات استهلاكية أخرى.

- تركت العولمة الاقتصادية أثراً كبيراً على القطاع الزراعي الفلسطيني، فقد أصبحت السوق الفلسطينية مفتوحة أمام المنتجات الزراعية الإسرائيلية والأجنبية المستوردة من الخارج، إذ يتم تسويقها في السوق الفلسطينية بسهولة وبدون ضوابط أو أي حماية للمنتجات الزراعية المحلية، بذلك تم تعطيل الفلاح الفلسطيني؛ فالعولمة الاقتصادية أحدثت تطوراً وتحولاً في القطاع الزراعي الإسرائيلي تجاه النمط الزراعي الحديث والذي يحتكم إلى معايير اقتصاد السوق، وعليه، فإن الاقتصاد الزراعي الفلسطيني ليس أقوى من الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي، وفي النظرية الاقتصادية رأس المال القوي يبتلع رأس المال الضعيف وهذا ما يفسر ضعف القطاع الزراعي الفلسطيني أمام الاقتصادات الزراعية العالمية الضخمة والقطاع الزراعي الإسرائيلي على وجه الخصوص.

- تنطلق سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني نحو تدميره بشكل مُمنهج، من خلال الاستيلاء على جزء كبير من الأراضي الزراعية، والسيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة بتجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار بهدف تدمير الإنتاج الزراعي الفلسطيني، وإقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية، إلى جانب الضرر الذي لحق بالإنتاج الزراعي الفلسطيني نتيجة جدار الفصل العنصري والذي ابتلع جزءاً كبيراً من الأراضي الزراعية الفلسطينية فضلاً عن كونه يعزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها ويعوق حركة المزارعين ويمنع تنقل المزارعين والمنتجات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ليس هذا فحسب، وإنما السيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود ساهم في تعزيز التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، إذ أن الاحتلال الإسرائيلي يتحكم بعمليات الاستيراد والتصدير، وعليه، يتحكم الاحتلال الإسرائيلي بمدخلات الإنتاج الزراعي ويتحكم بالعملية التسويقية للمنتجات الزراعية.

- أدى عدم جدوى العمل في الزراعة إلى تراجع المساحات الزراعية الفلسطينية. إذ أخذ المزارعون يخرجون من النشاط الزراعي لصالح أعمال أخرى، أو التوجه نحو العمل في المستوطنات الصهيونية ولصالح الاقتصاد الصهيوني؛ وبما أن الصراع يدور حول

الأرض، فإن تقليص وتراجع الأراضي الزراعية الفلسطينية يشكل رصيماً لحركة المستوطنين في توسعة المستوطنات والاستيلاء على المزيد من الأراضي الزراعية الفلسطينية.

- لم تبد السلطة الفلسطينية الاهتمام الكافي بالقطاع الزراعي، إذ تم تهميش هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي من ميزانية السلطة، ولم تقدم أولوية للقطاع الزراعي من ناحية التوجيه والإرشاد والتطوير في العمليات الزراعية، فضلاً عن الضرر الذي لحق بالقطاع الزراعي الفلسطيني بعد تبني السلطة لنظام الاقتصاد الحر، حيث ساهم في تعطيل الفلاح الفلسطيني والذي ساهم بدوره في تعطيل الإنتاج الزراعي الفلسطيني بمجمله، ذلك بفعل المنتجات الزراعية الأجنبية والإسرائيلية التي تستبيح السوق الفلسطينية، باعتبار أن هذه المنتجات تمتلك ميزة تنافسية تفوق المنتجات المحلية.

- العولمة الاقتصادية أفرزت ما يعرف بالشركات الزراعية الكبرى والتي تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وذلك كان على حساب المزارع التقليدية الصغيرة، فضلاً عن توجه هذه الشركات نحو الزراعات الكمالية المعدة للتصدير للأسواق الإسرائيلية والعالمية، فقد أثرت على السلع الغذائية الأساسية في السوق الفلسطينية، مما يعمق التبعية للسوق الإسرائيلي في الحصول على السلع الغذائية الأساسية، وهذا يفقد الشعب الفلسطيني أمنه الغذائي وإرادته السياسية الحرة.

- لم يمتلك المنتج الزراعي الفلسطيني المواصفات والمعايير اللازمة للدخول في الأسواق العالمية، فالمنتج الفلسطيني يفتقر لكل من الميزة التنافسية، والأساليب الحديثة في التعبئة والتغليف، ومعايير الجودة اللازمة في الأسواق الدولية، فضلاً عن عدم توفر الخبرة التسويقية المطلوبة في الأسواق العالمية؛ وبذلك لم يجد المنتج الزراعي الفلسطيني مكاناً في السوق الدولية.

- العولمة الاقتصادية تمكن القوي وتسحق الضعيف، إذ تجعل من الثري يزداد ثراءً وتجعل الفقير والضعيف يزداد فقراً وضعفاً، فتمكن نفر من الملاكين وأصحاب المزارع الكبرى، من

الاستحواذ على أكبر قدر من الثروة الزراعية وذلك على حساب المزارعين الصغار، وهذا يعني أنها تركز الثروة في يد فئة قليلة من كبار الملاكين والمزارعين.

ولكن يسجل للعولمة الاقتصادية أنها ساهمت في إزالة الحدود الجغرافية بين الدول وتقدم فرصة للتطوير والتنمية، فإن تحرير السوق الفلسطينية ساهم في إدخال تقنيات حديثة وأصناف زراعية جديدة مما يخلق فرصاً جديدة لإعادة هيكلة القطاع الزراعي وتطويره.

- بروتوكول باريس الاقتصادي لم يحقق الهدف من توقيعه والذي أشاره إلى خلق اقتصاد فلسطيني مستقل وغير تابع، فضلاً عن توازن الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي، هذا حسب ما جاء به رئيس الوفد الفلسطيني أحمد قريع، فالواقع الحالي لا يتوافق مع الهدف المنشود من هذا الاتفاق، وأن بنود الاتفاق لم تُقَم اقتصاداً مستقلاً، بل كرسّت التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، إذ كان تنفيذ بنود الاتفاق مرتيناً بالمزاجية الإسرائيلية، كون الجانب الإسرائيلي لم يلتزم ببنود الاتفاق، وعليه، فقد قيد حركة الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإجراءات الأمنية المعقدة ومن خلال الحواجز العسكرية المنتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

- لا يمتلك الاقتصاد الفلسطيني القدرة التي تمكنه من الصمود ومنافسة الاقتصادات الكبرى في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن المنتجات الزراعية الفلسطينية لا تتمتع بالحرية في الخروج للأسواق الإسرائيلية والعالمية، فضلاً عن كون السوق الزراعية الفلسطينية، سوقاً استهلاكية للفائض من المنتجات الزراعية الإسرائيلية، إذ باتت السوق الفلسطينية مستباحة بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية، هذا بدوره ساهم في عزوف المزارعين عن العمل والاستثمار في النشاط الزراعي.

وعليه، بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي أخذت المنتجات الزراعية الإسرائيلية تغزو الأسواق الفلسطينية دون أي قيود، في المقابل فإن المنتجات الزراعية الفلسطينية التي تصدر إلى إسرائيل تخضع إلى تعقيدات وإجراءات أمنية معقدة ولا يسمح لها بالدخول إلا من خلال تصاريح خاصة.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تنمي الاقتصاد الزراعي الفلسطيني وتعيده إلى مكانته، وفقاً لمجموعة من القواعد قائمة على الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الفلسطينية والعمل على إخراج الاقتصاد الفلسطيني من بطن اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي. وعليه، يمكن إيجاز أهم التوصيات فيما يلي:

- التوجه بشكل واعٍ للمزايا التي تقدمها العولمة الاقتصادية، من خلال التوجه للأسواق العالمية وعدم الاعتماد على السوق الإسرائيلية في الحصول على مدخلات الإنتاج الزراعي، وتسويق المنتجات الزراعية.

- يجب على السلطة الفلسطينية إعادة النظر في تبني نظام السوق الحرة، بهدف حماية السوق الفلسطينية من المنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات والمنتجات الأجنبية، والعمل على إعادة تنشيط المزارع الفلسطيني وتمكينه في السوق المحلية والأسواق الخارجية.

- ضرورة رفع حصة وزارة الزراعة من ميزانية السلطة الفلسطينية، إذ أن من المفترض أن يكون للزراعة أولوية في الميزانية. إلى جانب التوجه نحو إعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد الزراعي بكافة جوانبه وذلك بالشكل الذي يحقق بعداً تنموياً يهدف إلى تطوير القطاع الزراعي، إلى جانب تفعيل الدور الحكومي وغير الحكومي في تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

- العمل على رفع الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية ووضع أسس لحماية المزارعين من الأزمات الاقتصادية والسياسية والطبيعية، وضرورة حماية الأسواق الفلسطينية من البضائع الأجنبية والإسرائيلية على وجه الخصوص.

- التوجه نحو العمل على تطوير المنتج الزراعي الفلسطيني وتطبيق المواصفات التسويقية العالمية، من أجل الحصول على فرص أكبر في الأسواق الخارجية والعالمية، وذلك من

خلال تطوير وتحسين طرق وأساليب إدارة الأراضي الزراعية، كذلك أساليب ما بعد الحصاد كالتعبئة والتغليف والنقل المبرد، بهدف المحافظة على جودة المنتج في الأسواق العالمية.

- كسر الهيمنة الإسرائيلية على المعابر والحدود وتسهيل عمليات نقل المنتجات الزراعية، وذلك من خلال العمل والتنسيق مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والمحلية، من أجل وضع استراتيجية تضمن حرية حركة النشاط الزراعي بكل جوانبه.

- يجب التخلص من بروتوكول باريس الاقتصادي لأنه مجحف بحق الفلسطينيين. فإن لم يكن؛ فيجب تعديل وإلغاء بعض بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، إذ تشكل كوابح لنمو الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، إلى جانب ضمان تطبيق الجانب الإسرائيلي لبعض البنود إذ أن إسرائيل انتهكت الصلاحيات الفلسطينية في الاستفادة من بعض بنود هذا الاتفاق.

- إعادة النظر في آليات التنسيق بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، من أجل تفعيل نظام التسويق والتصدير بشكلٍ عادل، ولضمان حرية حركة المنتجات الزراعية إلى الأقطار العربية وإلى كافة أنحاء العالم، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الأمنية والصحية في عمليات التبادل التجاري.

- التوجه نحو الزراعة المكثفة، إلى جانب التنوع في المحاصيل الزراعية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية الفلسطينية بالتعاون مع السفارة الفلسطينية وتفعيل دورها، وإحاقها بملحقة تجارية قوية قادرة على الترويج لفلسطين بشكل عام والمنتجات الزراعية الفلسطينية بشكل خاص، وذلك من أجل الخروج من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

- توثيق جرائم الاحتلال تجاه الأراضي الفلسطينية والقطاع الزراعي بالتحديد، والتوجه نحو المنظمات والهيئات الدولية لملاحقة إسرائيل وضمان حقوق الشعب الفلسطيني وحمايته في استثمار موارده الطبيعية والاستفادة منها.

- التوجه نحو الاقتصاد الأردني والاقتصادات العربية المجاورة بوصفها بديلاً عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. الاشهب، نوال. التجارة الدولية **International Trade**. عمان: الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، (2015).
2. الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. التطور المرتقب للمؤسسات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، برنامج العمل المقترح لإعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية الزراعية العامة، نيويورك. (1995).
3. أمين، جلال. العولمة. القاهرة: دار الشروق. 2009.
4. باتلر، إيمون. ادم سمث مقدمة موجزة. ترجمة: علي الحارس. جمهورية مصر العربية: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. 2012.
5. بروتون، جيري: عصر النهضة مقدمة قصيرة جدا. ترجمة: إبراهيم البيلي محروس. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. 2014.
6. البنك الدولي لإعادة الاعمار والتنمية. العولمة، والنمو، والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل. ترجمة: هشام عبد الله. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2003.
7. بيتر مارتن، هانس، وهارلد شومان. فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. ترجمة: عدنان عباس، تحقيق: رمزي زكي. عالم المعرفة 238، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، 1998.
8. التكريتي، هيفاء: اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. 2009.

9. الجعفري، محمود، وآخرون: بيانات التجارة الخارجية (السلعية) قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات ومقترحات للتطوير. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). القدس-فلسطين. السنة 2000م.
10. جميل. مسيف، نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين: تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2017.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد الزراعي 2010. النتائج النهائية للأراضي الفلسطينية 2011.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016). مسح القوى العاملة الفلسطيني: التقرير السنوي: (2015)، رام الله-فلسطين.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2016. رام الله - فلسطين
14. حامد، نور الدين. عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية (وأثارها على مديونية الدول النامية). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. 2016.
15. حرب، جميل، وآخرون. إمكانيات التحول للزراعة العضوية ضمن الواقع الفلسطيني البنية التحتية والهيكلية المؤسساتية والبعد القانوني، القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2016.
16. حكومة دبي. العولمة الاقتصادية: فرص أم تحديات. دبي: 2007م.
17. خالد، جميل. أساسيات الاقتصاد الدولي. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
18. زريق، رامي؛ غوف، آن: السيطرة على الغذاء السيطرة على الشعب الكفاح من أجل الأمن الغذائي في غزة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2014.

19. زعرب، عبد المعطي. التجارة الخارجية الفلسطينية" واقعها وافاقها المستقبلية. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني. الإدارة العامة للسياسات والتحليل والاحصاء، دائرة الإحصاء. 2005.
20. السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة التخطيط الفلسطينية. خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010.
21. السيد علي، عبد المنعم. العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2003.
22. الشعبي، هالة: بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي. القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). 2013.
23. صندوق النقد الدولي. العولمة وعدم المساواة. افاق الاقتصاد العالمي اكتوبر(2007). مكتب الكونجرس. ترجمة: شعبة اللغة العربية في صندوق النقد الدولي. واشنطن: 2007.
24. عبد الرازق، عمر: تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية. القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2002م.
25. عبد الرازق، عمر، وآخرون. 1994، ابعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني _ الإسرائيلي، عمان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1994.
26. عبد العزيز، علي. حمصي، محمود. الاقتصاد الزراعي. منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا: دار الملاين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، 2013-2014.
27. عبد الكريم، نصر. خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. بيروت: المنتدى العربي الدولي. 2004.
28. عمر، احمد، وفريق عمل. معجم اللغة العربية المعاصر. المجلد الأول. القاهرة: عالم الكتب. 2008.

29. أبو عمر، جمال؛ أبو قاعد، حسان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي، 2010. تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين. 2013م.
30. عورتاني، هشام. وآخرون: الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية قراءات في النص. نابلس-فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1994.
31. غربي، عبد الحليم. العولمة الاقتصادية رؤية استشرقيه في مطلع القرن الواحد والعشرين. سوريا: مجموعة دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة. 2013.
32. غربي، علي، وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
33. غليون، برهان وسمير امين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دمشق: دار الفكر. 1992.
34. فتحي سروجي، افاق استخدام الزراعة غير التقليدية في فلسطين مع التركيز على الزراعة العضوية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2012.
35. فولف، ارنست. صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية. ترجمة: عدنان عباس. عالم المعرفة 435، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب. 2016.
36. كرز، جورج. نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. رام الله: مركز العمل التنموي/ معاً. 1999.
37. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السياسات التصديرية والتسويقية لمجموعة مختارة من المنتجات الزراعية في ضوء التطورات الوطنية والإقليمية والعالمية، بدون مؤلف، الأمم المتحدة، نيويورك، تشرين أول. 1999.
38. لفريدمان، توماس. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة. تحقيق: فايز الحكيم. ط2. ترجمة: ليلي زيدان. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع. 2001.

39. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار). التقرير الاقتصادي السنوي (2012). القدس: 2013.

40. مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد -: التجارة الفلسطينية. فلسطين. العدد العاشر/ حزيان 2011.

41. معهد الأبحاث التطبيقية - أريج. واقع القطاع الزراعي في فلسطين (2007). القدس - فلسطين: 2007.

42. معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). رزنامة الإنتاج الزراعي الفلسطيني وإمكانيات التسويق للأسواق المحلية والإسرائيلية والخارجية (دراسة حالة محافظة طوباس). بيت لحم - فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج). 2008.

43. معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج): الإنتاج والتسويق الزراعي الفلسطيني بين الواقع والتحديات الملخص التنفيذي. 2015.

44. النقيب، فضل مصطفى؛ عطيان، نصر: واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية. القدس ورام الله - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2003.

45. نوال نعمة، الزراعة والفقر والتنمية الريفية في ظل العولمة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، الوقائع 20، منتدى السياسة الزراعية، دمشق، كانون أول. 2005.

46. هنطش. إبراهيم: سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 2002.

47. وزارة الاقتصاد الوطني، مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد). دولة فلسطين الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018.

48. وزارة الزراعة (2004). إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين. وقائع المنتدى العربي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة بيروت.

49. وزارة الزراعة: قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003م، باب تمهيدي تعاريف واحكام عامة، الفصل الأول تعاريف، مادة (1) التعاريف.

50. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني. (2007).

المجلات والدوريات

1. أحلام، مخبي. نشأة وتطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية. مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 04، المجلد 2. التجارة وعلوم التسيير. 2017.

2. عبد العزيز، احمد؛ زكريا، جاسم. الطحان، فراس. العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011م، مقبول للنشر بتاريخ 2010\9\7.

رسائل الماجستير والدكتوراه

1. عبادي، اثير عباس: (2006) العولمة الاقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي في دول عربية مختارة (مصر والاردن وسوريا). (رسالة ماجستير غير منشورة). من الرابط

<http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/9/uploads/quality/phd8> اثير

عباس عبادي.docx. بتاريخ 2019\2\10.

2. يوسف، باسم سعدي: أنماط استعمالات الأراضي الزراعية في منطقة نابلس. رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت. رام الله. 2015م.

المراجع الالكترونية

1. أشرف، شريهان. دول رفضت سياسات "البنك الدولي" ونهضت وأخرى وافقت فاندثرت. موقع البديل: 29\سبتمبر\2005. اخذت من موقع <https://elbadil.com/2015/09> اخذت بتاريخ 12\9\2017.
2. الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). الامن الغذائي. الأراضي الفلسطينية المحتلة. (2019)، اخذت من الرابط <https://www.ochaopt.org/ar/theme/food-security> بتاريخ 14\2\2019.
3. بتسيلم -مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة. قيود على الحركة والتنقل. اخذت من موقع https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement بتاريخ 20\10\2018.
4. بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة. بروتوكول باريس الاقتصادي قيود على الحركة والتنقل. اخذت من الرابط https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/paris_protocol بتاريخ 1\2\2019.
5. البز، كلثوم. وقاسمي، اسيا. مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية. مؤسسة الانتماء: المركز الجامعي بالبويرة. اخذت من موقع <https://www.scribd.com/document/329614869> بتاريخ 10\12\2017.
6. جامعة بابل. كلية الإدارة والاقتصاد. برنامج التكيف الهيكلي (المفهوم والجهة الراعية والفلسفة). اخذت من موقع <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=1&lcid=28235> بتاريخ 12\11\2018.

7. صالح، هاشم: **كيف خرجت أوروبا من العصور الوسطى**. الشرق الأوسط جريدة

العرب الدولية. العدد 12423. السنة 2012. اخذت من موقع

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=19&issueno=12423&article=706922#.WzJwWNVvZdg>

بتاريخ 2018\6\11

8. العايدى، هاجر: **الزراعة الفلسطينية تحت وطأة الاحتلال**. الحياة. اخذت من الرابط

<http://www.alhayat.com/article/757515>. بتاريخ 2018\10\15.

9. العبار، موزة احمد: **"الاقتصاد والعولمة"**، أسواق العربية من الرابط

<https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/09/23>، بتاريخ 2018\1\12.

10. عرفة. نور، **بدائل بروتوكول باريس**. موقع الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية. اخذت

من الرابط

<https://al-shabaka.org/briefs> بدائل بروتوكول باريس. بتاريخ 2019\2\16.

11. عرفة. نور، **بدائل بروتوكول باريس**. موقع الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية. اخذت

من الرابط

<https://al-shabaka.org/briefs> بدائل بروتوكول باريس. بتاريخ 2019\2\16.

12. الفطافطة، محمود. موقع الحدث: **اقتصاد السوق الحر في فلسطين... تنمية مقيدة**

وحقوق معلقة. اخذت من الرابط

<https://www.alhadath.ps/article/763>

13. كسواني، بلال: **القطاعات الإنتاجية في فلسطين بين الواقع والطموح**. مركز الانباء

والمعلومات الفلسطينية - وفا. أخذت من الرابط

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=b8zmmwa707758745661ab8zmmw بتاريخ 2018\9\24

14. المادة (1). الفصل الأول. تعاريف واحكام عامة. قانون الزراعة رقم (2) لسنة (2003).

<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14461>

15. مجلس الوزراء دولة فلسطين. صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية. من الرابط

<http://palestinecabinet.gov.ps/GovService/GOSPub/ViewDetails?ID=45> بتاريخ 2018\11\15

16. مركز الانباء والمعلومات الفلسطينية-وفا. أثر جدار الفصل على المواطنين الفلسطينيين. اخذت من موقع

http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=4109 بتاريخ 2018\10\14.

17. مركز التجارة الفلسطيني – (بال تريد). اتفاقيات التجارة. اخذت من موقع

https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements بتاريخ 2018\9\13.

18. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا. اتفاقية باريس الاقتصادية 1994\4\29. اخذت من موقع

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4890> بتاريخ 2018\6\25.

19. ملكاني، عبد الحميد. دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة. موقع الحوار المتمدن، 2005\1\12، اخذت من موقع

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=29704> بتاريخ 2017\12\9.

20. موقع وزارة الزراعة الإسرائيلية _ وزارة الزراعة والتطوير القروي. تجارة خارجية. اخذت من الرابط

https://www.moag.gov.il/ar/وحدات%20الوزارة/sachar_hutz/Pages/default.aspx بتاريخ 2018\9\25

2018

21. وزارة الاقتصاد الوطني - دولة فلسطين: الوضع التجاري في فلسطين. اخذت من الرابط

<http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=1&tabid=10&lng=2#export>

بتاريخ 2018\10\3.

22. وكالة الانباء والمعلومات الفلسطيني - وفا-. أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على

الأوضاع الاقتصادية في فلسطين. اخذت من موقع

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3957>

23. وكالة الانباء والمعلومات الفلسطيني - وفا -: الزراعة في فلسطين خلال فترة الانتداب

البريطاني حتى عام 1948. اخذت من الرابط

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2508>

24. يونس، محمد: العولمة وعالمية الإسلام. البيان. اخذت من الرابط

<https://www.albayan.ae/five-senses/2002-11-07-1.1351832> بتاريخ 2019\2\2.

المقابلات الشخصية

1. عبد الستار قاسم: نابلس. 2018. (أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية سابقاً).

2. حسام سعيد: مزارع السلطان، أريحا. 2018\4\26. (حسام سعيد مهندس زراعي في شركة

السلطان اريحا. أستاذ علوم الزراعة في جامعة الخليل).

3. سامر جبرين: مركز التدريب العلمي والأكاديمي. أريحا_2018\4\26. (المشروع الإنمائي

العربي للثروة السمكية -محطة تجارب جامعة القدس المفتوحة - اريحا).

4. عمار النداء. اللجنة الرباعية الدولية - الأمم المتحدة. 2018\12\2.

1. Ugwu, D.S. (Ph.D.) and Akwuwa, C.U. (2009). **EFFECTS OF GLOBALIZATION ON THE AGRICULTURAL SECTOR OF THE NIGERIAN ECONOMY.** (Unpublished Master Thesis). *Enugu State University of Science & Technology (ESUT).* NIGERIAN.
2. United Nations Development Programme. (2007). **Globalization, Agriculture and the Least Developed Countries.** United Nations Ministerial Conference of the Least Developed Countries Making Globalization Work for the LDCs Istanbul 9-11 July 2007.

<http://www.unohrrls.org/UserFiles/File/LDC%20Documents/Turkey/20June07-Agriculture-Final.pdf>
3. Clinton L. Beckford and Kevon Rhiney. (2016). **Globalization, Agriculture and Food in the Caribbean.** Macmillan Publishers Ltd. London.
4. Monika Szudy. (2015). **AGRICULTURE IN THE SOUTHEAST ASIAN COUNTRIES UNDER GLOBALIZATION.** University of Economics Katowice. Poland.

http://cejsh.icm.edu.pl/cejsh/element/bwmeta1.element.desklight-750792b5-79b6-450b-a958-56a75f082129/c/10_16.pdf.

5. Ma'am development center, union of agricultural work. **Why did the Israelis' products return to the local Palestinian market.** Jerusalem. 1993. Pa 27-33.
6. Injass, Raghad. Sarmidi, Tamat. Injas, Malek: "***THE PARIS PROTOCOL AND THE PALESTINIAN ECONOMY: NEW EVIDENCE***". Journal of Contemporary Business, Economics and Law. **South East Asia**. Vol. 12, Issue 3 (April), ISSN 2289-156\ (2017).

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Palestinian agricultural Sector between
the impact of Economic Globalization and
the Paris Economic protocol**

**By
Abdelmalek Osman Mahmoud Abu Khader**

**Supervised by
Dr. Naief Abu Khalaf
Dr. Haitham Aweida**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development in the
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2019

The Palestinian agricultural Sector between the impact of Economic Globalization and the Paris Economic protocol

Prepared by

Abdelmalek Osman Mahmoud Abu Khader

Supervised by

Dr. Naief Abu Khalaf

Dr. Haitham Aweida

Abstract

This study aimed at addressing the issue of Palestinian agriculture, through a range of variables that are associated with economic globalization and the Paris economic protocol; as economic globalization contributed to erasing geographical boundaries between states and opening up global markets for movement of goods and services without restrictions, this includes the liberalization of agricultural products in the global market. Under the globalized economy, the Palestinian agricultural sector with its weak abilities is getting weaker in the face of the processes of economic globalization; as set of standards that have contributed to declining agricultural production especially after the Paris economic protocol was imposed, as well as the external dependence, namely the Israeli occupation, and the loss of the competitiveness of the Palestinian agriculture compared to the Israeli and foreign products, in addition to the opening of the Palestinian market for the foreign agricultural products under the banner of economic globalization and economic openness. Knowing that the Palestinian market is open without controls in the face of Israeli agricultural products including products of the settlements, in contrast, Palestinian products could not get freely into the world markets due to the control of the Israeli occupation control over the border crossings in

accordance with the Paris economic agreement 1994, since the occupation controls import and export operations, and limits the Palestinian agricultural sector's access to the advantages of economic globalization.

The approach adopted by the study is based on the analysis among the factors that contributed to the decline of the relative importance of the agricultural sector of Palestine, which its contribution has been declined to the GDP year after year, it is not recorded for any year after (1994) that it has made progress. Therefore, the Palestinian agriculture has increased vulnerability for the effects of economic globalization and the protocol to the Paris economy; as the economy of the Palestinian agriculture became subject to the principles of the free market which replaced the Palestinian market of agricultural products to the foreign and Israeli ones. The importance of the study is manifested in determining autonomy or dependency of the Palestinian agricultural economy under the economic globalization in the context of the changes imposed by the Paris economic protocol.

Therefore, this study is framed to answer a bunch of questions and examine a number of hypotheses that revolve around the downturn in the Palestinian agricultural economy; the problematic relationship between the agricultural sector and the economic globalization and the Paris Protocol and the resulting overlaps is one of the main factors in the decline of this sector which preclude its development and progress.

Thus, the main question of the study was specific and clear: "how has economic globalization under the Paris economic protocol affected the Palestinian agricultural sector?", in addition to, several sub-questions concerning the subject matter. Starting from a basic premise stating: "the Palestinian agricultural sector is unprepared to deal with economic globalization" as well as sub-hypothesis concerning the content of this study, which dealt with the Paris economic Protocol and other commitments related to the subject of the study. This led to employ "description (SPD) approach" mainly in this study, aimed at describing and examining different concepts and analyzing the factors that contributed to the decline in Palestinian agricultural production.

Finally, the results of this study confirmed that economic globalization and the Paris economic protocol besides the arbitrary measures of the occupation, and the marginalization of the Palestinian Authority led to a decline in the size of the agricultural sector, as its contribution to GDP has decreased, the downturn of agricultural sector's absorbers of labor, as well as the ratio of agricultural exports of total Palestinian exports, and the situation is not significantly different for agricultural imports, as it has fallen versus the rise of other consumer sectors. As a result of the economic globalization which imposes free trade and open markets, Palestinian market has become open to Israeli agricultural products and the foreign ones "imported from abroad", whereas they are marketed in the Palestinian market easily and without controls or any protection for local agricultural products. In addition to the above,

following the signing of the Paris economic Protocol, Israeli agricultural products begun to invade Palestinian markets without any restrictions, in contrast, the Palestinian agricultural products that are exported to Israel are subject to the complications and the complex security procedures and are allowed to enter only through special permits. This study recommends enabling the Palestinian agricultural products, protection in local and international markets as well as modifying and canceling some of the terms of the Paris economic protocol.

